جامعة تيزي وزو –مولود معمري-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النزاعات الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة

جنوب السودان نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

لونيس تونسي هبة نامر

لجنة المناقشة:

- أ.مصطفى ونوغي.....رئيسا
- أ.هبة نامر.....مشرفا ومقررا
- أ.يمينة عطيش.....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أولا الشكر لله سبحانه وتعالى.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "هبة نامر" على نصائحها المفيدة وتوجيهها أثناء القيام بهذا العمل المتواضع.

كلّ الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة قبولهم المشاركة في مناقشة هذا العمل.

والشكر موصول إلى كافة الأساتذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري –تيزي وزو– على ما قدّموه لنا طيلة فترة الدراسة.

كما أشكر كل من وقف معي وساندني طيلة هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روحي أبي رحمه الله.

وإلى الوالدة أطال الله في عمرها.

وإلى الأستاذة الكريمة هبة نامر

وإلى جميع الأصدقاء.

لونيس تونسي

خطة البحث:

مقدمة

- ❖ **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
  - **المبحث الأول:** مفهوم النزاعات الإثنية
- **المطلب الأول:** تعريف الإثنية وبعض المفاهيم المتداخلة معها
- **المطلب الثاني:** تعريف النزاع الإثني وبعض المفاهيم ذات الصلة
- **المطلب الثالث:** دوافع وأسباب النزاعات الإثنية
  - **المبحث الثاني:** المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية
- **المطلب الأول:** المقاربة النشوئية
- **المطلب الثاني:** المقاربة الافتعالية
- **المطلب الثالث:** المقاربة البنائية
- **المطب الرابع:** المقاربة الإثنو–واقعية
  - **المبحث الثالث:** استراتيجيات إدارة التنوع الإثني
- **المطلب الأول:** الاستراتيجيات السلمية
- **المطلب الثاني:** الاستراتيجيات القسرية
- **المطلب الثالث:** تدخل الطرف الثالث لإدارة النزاعات الإثنية
- ❖ **الفصل الثاني:** بناء الدولة الحديثة في ظل النزاعات الإثنية
  - **المبحث الأول:** عملية بناء الدولة وأركانها
- **المطلب الأول:** مفهوم الدولة وأركانها
- **المطلب الثاني:** مفهوم عملية بناء الدولة
- **المطلب الثالث:** أسس بناء الدولة الحديثة
  - **المبحث الثاني:** التعقيدات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة
- **المطلب الأول:** تأثير النزاعات الإثنية على إقليم وأمن الدولة
- **المطلب الثاني:** تأثير النزاعات الاثنية على الأوضاع الاجتماعية في الدولة

- **المطلب الثالث:** تأثير النزاعات الاثنية على البيئة والصحة
  - **المبحث الثالث:** تحديات بناء الدولة الحديثة متعددة الاثنيات
- **المطلب الأول:** التحديات السياسية والأمني
- **المطلب الثاني:** التحديات الاقتصادية والاجتماعية
- **المطلب الثالث:** التحديات الثقافية

❖ **الفصل الثالث:** النزاعات الاثنية في جنوب السودان وانعكاساتها على مسار بناء الدولة

- **المبحث الأول:** دراسة جيوسياسية لدولة جنوب السودان
- **المطلب الأول:** نشأة وموقع دولة جنوب السودان
- **المطلب الثاني:** التركيبة الإثنية في جنوب السودان وموقعها الجغرافي
- **المطلب الثالث:** طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية في جنوب السودان
  - **المبحث الثاني:**النزاعات القبلية في جنوب السودان
- **المطلب الأول:** أسباب ومسار النزاع
- **المطلب الثاني:** نتائج آثار النزاع الإثني على بناء الدولة في جنوب السودان
- **المطلب الثالث:** جهود التسوية
  - **المبحث الثالث:** التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان
- **المطلب الأول:** تحديات النظام السياسي
- **المطلب الثاني:** التحديات الاقتصادي والاجتماعية
- **المطلب الثالث:** رهانات بناء دولة جنوب السودان في ظل الأوضاع الراهنة

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة

التنوع والاختلاف الإثني والعرقي سمة تتصف بها معظم مجتمعات دول العالم، سواء متقدمة أو دول نامية، فالاختلاف في حدّ ذاته هو سنة الله في خلقه للبشر في قوله تعالى في سورة الحجرات– الآية 13: **{يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير}**، فهذا التنوع والتعدد سلاح ذو حدين، أي أنه يمكن أن يكون عنصر قوة يساهم في بناء الدولة، كما يمكن أن يكون عنصر يعيق مشروع عملية بناء الدولة وسببا قد يؤدي إلى انهيارها وتفككها وانقسامها، وهذا مرتبط بطبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة وطريقته في إدارة هذا الاختلاف والتنوع ودرجة تقدم الدولة أو تخلفها، ديمقراطية أو غير ديمقراطية.

بعد أن كانت الحياة البدائية التي يسود فيها قانون الغاب أين يسيطر فيها القوي على الضعيف، انتقل الإنسان إلى الحياة المنظمة في ظل سلطة عامة ذات سيادة، تفرض احترام القانون وتقييم العدل وتتولى حفظ الأمن والاستقرار وتحقق غايات وأهداف أخرى متعددة، لتصبح بما يعرف في العصر الحديث باسم "الدولة"، وذلك بتشكيل كيانات سياسية تطورت مع مرور الوقت.

تطورت بعد ذلك وظائف الدولة، لتتعدى مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدالة لتصبح الدولة الخادمة التي تضمن عدة خدمات في مختلف المجالات، صَاحَب ذلك التطور في مفهوم الدولة مفهوم الأمن الذي أصبح شاملا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعملية التنموية والأمن ورفاهية الإنسان وبقائه.

من بين نماذج الدول التي تعرف تنوع واختلاف إثنو–ثقافي وعرقي نجد "دولة جنوب السودان"، التي خاض أبناؤها في الماضي حربا أهلية ضدّ دولة السودان من أجل الانفصال، وهو الهدف الذي تمّ تحقيقه بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من جويلية 2011 بمقتضى الاستفتاء الذي جرى في 9 جانفي 2011 لتقرير المصير، طبقا لإطار استحقاقات "اتفاقية "نيفاشا" للسلام الشامل لسنة 2005، وتأسيس دولة مزدهرة تضمن الحفاظ والاعتراف بجميع مكوّنات هويّتها الثقافية الدينية واللغوية المتنوعة.

بعد الانفصال سيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان على مقاليد الحكم، تحت قيادة الرئيس "**سلفاكير ميارديت**" الذي بسط نفوذه بيدٍ من حديد على جميع الميادين؛ السياسية والعسكرية، الإدارة والقضاء، منتهجا بذلك سياسة الإقصاء والتمييز والقهر، ما جعل آمال أبناء الجنوب في العيش المزدهر في دولة وطنية مندمجة وموحدة تتبخّر، وتدخل بذلك الدولة الوليدة في موجة من العنف والنزاعات المسلحة أخذت طابعا إثنو–سياسي بين رئيس الدولة "**سلفاكير ميارديت**" المنتمي إلى إثنية "**الدينكا**" التي تمثل أكبر الجماعات الإثنية في الدولة، ونائبه "**رياك مشار**" المنتمي إلى ثاني أكبر جماعة إثنية في الدولة والتي هي إثنية "**النوير**"، صراع للسيطرة على السلطة والثروات انعكس سلبا على أمن واستقرار الدولة، وأصبحت بذلك عملية بناء الدولة أمام تحديات داخلية وخارجية صعبة.

1/ أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة والتي تمثل أحد أهم مواضيع الساعة، في تبيان الأهمية التي يوليها المختصون والباحثون في مجال العلوم السياسية والأمنية لموضوع الإثنيات في جميع دول العالم بشكل عام، وما توليه لقضية تأثير العامل الإثني على مسار عملية بناء الدولة الوطنية في الدول النامية بشكل خاص، لما ينتج عنه من نزاعات وحروب أهلية نتيجة تعدد مجتمعاتها وتسلط نخبتها الحاكمة، حيث تسبب هذه النزاعات في خسائر بشرية واقتصادية تعيق مسار بناء الدولة، وذلك لفهم مسبباتها ووضع أطر نظرية وعملية لإدارتها.

لذلك يمكن تلخيص أهمية الموضوع فيما يلي:

أ/ الأهمية العلمية:

- محاولة تقديم معرفة إضافية ولو نسبية وإثراء المكتبة الجامعية فيما يخص موضوع النزاعات الإثنية بشكل عام وبالخصوص في دولة جنوب السودان.
- التطرق إلى أهم محطات النزاع وأسبابه.
- محاولة فهم وتفسير الطبيعة التفاعلية للمجتمع والحكومة وفق الأطر النظرية.

- محاولة إبراز إستراتيجية الدولة لاحتواء النزاع الإثني في جنوب السودان ودور النخبة الحاكمة في إرساء الأمن والاستقرار.
- محاولة إبراز دور الأطراف الخارجية في النزاع الإثني في جنوب السودان.

ب/ الأهمية العملية:

- محاولة فهم أسباب النزاع الإثني في جنوب السودان.
- إبراز أهم أطراف النزاع وأهدافهم.
- إبراز الإستراتيجية المنتهجة من قبل الحكومة لاحتواء النزاع الإثني ودور القوى الخارجية ومجلس الأمن لإرساء الأمن والسلم.
- إبراز آثار النزاع الإثني على مسار بناء الدولة.
- التنبؤ بمستقبل الدولة في ظل استمرار النزاع الإثني.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

تمّ اختيار الموضوع لسببين: أسباب موضوعية، وأسباب ذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع الدراسة من بين أهم المواضيع الراهنة والأكثر أهمية، خاصة في الدول النامية، حيث يعتبر موضوع النزاعات الإثنية من بين المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من قبل الباحثين والدارسين في مجال العلوم السياسية والدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وذلك لِما لها من آثار سلبية على مسار عملية بناء الدولة، وما ينتج عنها من مخلفات سلبية على الأمن والسلم والاستقرار، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، وأبرز أمثلة عن ذلك؛ النزاع الإثني في جنوب السودان، ورواندا ودول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية.

ب-الأسباب الذاتية:

- الميل والرغبة في الدراسة والبحث في مجال النزاعات بشكل عام والنزاعات الإثنية بشكل خاص، ومحاولة المساهمة بمعرفة ولو نسبية وبسيطة في هذا المجال.
- الانتماء الإفريقي الذي أنتمي إليه والذي شهد ولازال يشهد العديد من النزاعات ذات الطابع الإثني والعرقي، بحكم تنوع واختلاف تركيبتها الاجتماعية وعسكرة أنظمتها السياسية وتعسفها، وكما أنه من خصائص النزاعات الإثنية الانتشار والانتقال من دولة لأخرى لتشابك مجتمعاتها، وباعتبار الدولة التي أنتمي إليها لها نفس خصائص وميزات الدول النامية لِما لها من تركيبة اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابهة، ما قد يؤدي إلى نشوب مثل هذه النزاعات، لذا من واجبي كمواطن وباحث محاولة فهم أسبابها للمساهمة في المحافظة على الأمن والسلم والاستقرار والقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى ذلك.

3/أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- فهم ومعرفة الأسباب الحقيقية للنزاع في جنوب السودان ومعرفة أسباب فشل مشروع بناء الدولة الوطنية.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة فيما يخص موضوع النزاعات الإثنية وأثرها على بناء الدولة بشكل عام، وتأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في جنوب السودان بشكل خاص.

4/ الإشكالية:

تعتبر النزاعات الاثنية من بين أهم العوامل التي تؤثر على استقرار دول العالم الثالث ومصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين دخلت معظم هذه الدول في

حروب ونزاعات داخلية ذات طابع إثني وعرقي أثّرت على عملية بناء الدولة، وأدت بالعديد منها إلى الانقسام.

تُعد دولة جنوب السودان من بين هذه الدول التي شهدت نزاعات إثنية ولا تزال إلى يومنا هذا. فبعد كفاح مسلح ونضال سياسي طويل من أجل الانفصال عن دولة السودان، كان طموح أبناء الجنوب الوصول إلى بناء دولة وطنية، تكون قائمة على العدل والمساواة وضامنة لحقوق الجميع دون إقصاء أو تمييز، والعيش في أمن وسلم واستقرار ورفاه.

لكن بعد الاستقلال سرعان ما بدأت الانقسامات الداخلية ودخلت الوليدة في نزاعات ذات طابع إثنو–سياسي وقبلي، التي أصبحت من بين أهم التحديات التي تواجه مسار عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان.

ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تؤثر النزاعات الإثنية على بناء الدولة في جنوب السودان؟**

تندرج تحتها أسئلة فرعية:

- ما هي العوامل المؤثرة في نشوب النزاعات الإثنية، وما هي طرق وأساليب إدارتها؟
- كيف أثرت العلاقات البينية للجماعات الإثنية للمجتمع الجنوب سوداني على الأمن والاستقرار؟
- ما هي الأطراف المؤثرة في النزاع في جنوب السودان؟
- ما تأثير تصاعد الاقتتال الإثني على سيرورة بناء الدولة في جنوب السودان ؟

5/ الفرضيات:

ولمعالجة الموضوع تبنت الدراسة مجموعة من الفرضيات اخترنا أنسبها للإجابة على الإشكالية وكذا التساؤلات الفرعية، وهي كما يلي:

_ كلما تصاعد النزاع الإثني كلما أصبحت الدولة على مشارف الانهيار.

- كلما كانت العلاقات البينية للجماعات الإثنية في جنوب السودان سلبية كلما زاد التوتر وعدم الاستقرار.
- هناك علاقة ارتباطيه طردية بين الخلفية الإثنية للنخبة الحاكمة وتفاقم الصراع في جنوب السودان.
- كلما ساد غياب الأمن والاستقرار في جنوب السودان كلما ابتعدت عن مشروع بناء الدولة.

6/ حدود الدراسة:

أ- النطاق المكاني:

تتركز الدراسة في حدودها المكانية على جمهورية جنوب السودان باعتبارها النموذج التطبيقي للدراسة والحالة التي سيتم إسقاط الدراسة عليها.

ب-النطاق الزماني:

تتمثل الفترة التي تتركز عليها الدراسة، انطلاقا من تاريخ استقلال جنوب السودان في 9 جويلية 2011 إلى غاية سنة 2023، كما أنه تمّ التطرق إلى إقليم جنوب السودان قبل الانفصال وكذا مرحلة الاحتلال البريطاني، وذلك للاطلاع على أهم المراحل التي مرّت بها إلى غاية الانفصال والتعرّف على أوضاعها، لمحاولة فهم الأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع بعد الاستقلال وأهم مراحله ومسار تطوّره ونتائجه، وكيف أثر ذلك على الأمن والاستقرار، وأهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان.

7/ الدراسات السابقة

أ- باللغة العربية:

1: مقال تحت عنوان **"الصراع في جنوب السودان الأسباب والنتائج" للدكتور عبد الأمير الأنباري،** نشر في مجلة "كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية" سنة 2020 حاول فيه الباحث الإجابة على إشكالية الأسباب الداخلية والخارجية للصراع والأسباب التي أدت إلى استمرار النزاع بعد

الانفصال، وأبرز نتائج النزاع، ووضع فرضية رئيسية للإجابة عن التساؤلات والتي هي: تأثر الصراع في جنوب السودان بمجموعة من الأسباب منها ما يعود إلى مرحلة ما بعد استقلال دولة السودان، فضلا عن النزعة نحو الانفصال، كما أنّ التوترات بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وانقسامها تسبب بشكل كبير في تفاقم الصراع والنتائج المترتبة عنه، فبذلك تعتبر أسباب النزاع حسب الباحث إلى سببين رئيسيين:

- أسباب ما قبل الانفصال.
- أسباب ما بعد الانفصال.

أمّا فيما يخص تسوية الصراع في جنوب السودان اعتبر الباحث أنه للتوصل إلى اتفاق سلام بين أطراف النزاع يتطلب معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تجدد النزاع بعد الانفصال أي بعد سنة 2013.

2: مقال تحت عنوان: "**الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان**" **للدكتور**"**أيمن شبانة**" نشر في مجلة "دفاتر المتوسط سنة 2016، حيث تناول الباحث دراسة وتحليل الحرب الأهلية في جنوب السودان عبر الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتعلق ببيئة الحرب الأهلية والعوامل التي أدت إلى اندلاع العنف المسلح، ومواقف أطراف الصراع، وخارطة تحالفاتهم، وكيفية إدارة الصراع، والجهود الإقليمية والدولية لتسوية النزاع، وكذا المسارات المحتملة التي يمكن أن يتخذها الصراع وأثر ذلك على مستقبل الدولة.

وبذلك للإجابة عن التساؤلات الفرعية، طرح الباحث الفرضية التالية، وانطلق من زاوية نظر مفادها أن عمق الصراع في جنوب السودان قد يحول دون قدرة النظام الحاكم على استيعابه، الأمر الذي يخلق ضغوطا عليه، وربما تؤدي إلى الحرب الأهلية الشاملة خاصة في حالة سيطرة طرف معين على السلطة وإقصاء باقي الأطراف، وأن دولة جنوب السودان مفروضة من الخارج وليست نتاج لعملية تطورية فبذلك تفتقر إلى شروط ذاتية لقيام دولة مستقرة وحديثة، كما توصل الباحث في استنتاجه إلى ثلاث احتمالات حول الصراع ومستقبل دولة جنوب السودان والتي هي:

احتمال 1: إنقاذ اتفاق التسوية السلمية.

احتمال 2: تقاسم السيطرة على الدولة.

احتمال 3: العودة إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة.

فحسب الباحث فإن سيناريو تقاسم السيطرة على الدولة هو الاحتمال الأقرب للتحقق وذلك لسبب عدم قدرة أي طرف من أطراف النزاع على حسم الصراع لصالحه.

ب- باللغة الفرنسية:

1/ كتاب تحت عنوان " **Le Soudan Dans Tous Ses Etats للدكتور Michel** " "**Raimbau**، نشر سنة 2019 في دار النشر **KARTHALA**، تناول فيه الكاتب تاريخ دولة السودان وأسباب انفصال جنوب السودان، وكذلك أسباب نشوب النزاعات الإثنية في دولة جنوب السودان بعد الانفصال ودور الجوار الإقليمي والدولي لتسوية النزاع، حيث اعتبر الباحث أسباب نشوب النزاع في دولة جنوب السودان متعددة داخلية وخارجية منها على المستوى الداخلي:الانقسامات الداخلية للحركة الشعبية لتحرير السودان، وصراع النخبة الحاكمة للسيطرة على السلطة والثروات، والاعتماد في ذلك على الانتماء القبلي ما أدى بدوره إلى ضعف الولاء للوطن.

- العلاقات النزاعية المتجذرة تاريخيا والتنافس بين الجماعات الإثنية حول الأراضي الزراعية ومناطق الرعي بسبب العوامل المناخية الصعبة، واستغلالها من قبل الحكومة بعد الاستقلال.
- الفساد وسياسة التهميش والإقصاء والتمييز والاضطهاد التي انتهجها الرئيس سلفاكير في تسيير شؤون الدولة.

_ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي خلفتها الحرب الأهلية مع السودان.

ومن العوامل الخارجية، نجد:

- محاولة دولة السودان زعزعة أمن واستقرار دولة جنوب السودان بدعم بعض الميليشيات المتمردة.

كما توصل الباحث إلى أن النزاع الإثني في دولة جنوب السودان بعد الانفصال كان واردا لتوفر جميع مسبباته وتساءل حول ما إذا كان هذا الانفصال في صالح الشعب الجنوب سوداني.

2/ ورقة بحثية لمركز الدراسات الإستراتيجية الإفريقية رقم 4 تحت عنوان: **"Fragilité et Relations entre l'Etat et la société au Soudan du Sud"** للدكتور **"Kate Almaqist Knopf"**، سبتمبر 2013. حاول الباحث الإجابة عن أسباب فشل بناء الدولة في جنوب السودان، وتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ سبب ذلك يعود لهشاشة العلاقة وتدهورها بين الحكومة والشعب. فحسب وجهة نظر الباحث تعتبر الركيزة الأساسية لبناء الدولة، هي دعم وتقوية العلاقة وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم لكسب الشرعية، وأنه على دولة جنوب السودان ونخبتها الحاكمة العمل من أجل تقوية العلاقة والروابط بينها وبين المجتمع ذلك بالقضاء على مسببات النزاعات وتلبية حاجيات المواطنين دون التفرقة والتمييز بينهم عن طريق وضع دستور وقوانين تكفل وتضمن حقوق الجميع والاعتراف بجميع المكونات الاجتماعية وبناء مؤسسات قوية وفعالة.

8/ الإطار المنهجي للدراسة:

1) **المنهج التحليلي:** هذا المنهج يفيدنا في تحليل الأوضاع والأحداث التي تعيشها دولة جنوب السودان وتفسيرها وفهمها لمحاولة التنبؤ بمستقبلها ونتائجها.
2) **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الإحاطة بها بشكل عام من خلال استقصاء مجموعة من المعلومات والبيانات. في دراستنا قمنا بدراسة ظاهرة النزاعات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة بشكل عام ودراسة حالة كنموذج تطبيقي للدراسة والمتمثلة في دولة جنوب السودان.

9/ الإقترابات والنظريات:

1) **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** تم توظيف هذا الاقتراب لفهم العلاقة بين الدولة وبقية الفواعل غير الرسميين، لأن هذا الاقتراب يجعلنا نتعرف على أسباب إخفاق الدولة أو تمكنها من بناء دولة قوية، لأن ذلك مرتبط بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فإذا كانت العلاقة صلبة ومبنية على الثقة المتبادلة فإنه مشروع عملية بناء الدولة يكون ناجح، أمّا إذا كانت عكس ذلك فإن المشروع يخفق.
2) **اقتراب الجماعة:** وذلك لإظهار طبيعة التركيبة الاجتماعية داخل دولة جنوب السودان وطبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية.
3) **الاقتراب النسقي:** لصاحبه "دافيد إستن" «David Eston»، الذي ميّز بين الجماعات الاثنية كأحد مكونات بيئة النظام السياسي وما تفرزه من مطالب تمثل أحد أهم المدخلات التي ترد إلى النظام، تمت الاستعانة به في دراستنا لإظهار طبيعة مطالب الجماعات الاثنية في جنوب السودان وكيف يستجيب النظام السياسي لهذه المطالب.
4) **نظرية التعددية الثقافية:** من أهم أنصار هذه النظرية "سيدني فيربا" «Sidney Verba» الذي جاء بنماذج للثقافة السياسية، الثقافة الخاضعة، الثقافة التشاركية، ثقافة اللامبالاة. اهتم أنصار هذه النظرية بالدور الذي تلعبه الهوية الثقافية (عرق، اثنية، لغة، دين) في التفاعل الاجتماعي والثقافي، وفي توزيع الموارد والمناصب، والمخلفات الناتجة عن ذلك في الإبادة والمجازر ضد الإنسانية التي تفاقمت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في معظم دول العالم الثالث خاصة الإفريقية، فمن أهم أسباب الصراع وعدم الاستقرار في هذه الدول ما هو إلاّ انعكاس للتفاعلات السلبية والروابط العرقية للجماعات المكونة لمجتمعاتها، والقائمة على الولاءات الفرعية المتعددة على حساب ولائها للدولة.
5) **نظرية فشل الدولة:** هناك اعتقاد لدى الباحثين في العلوم السياسية والأمنية بأن الدول النامية والتي استقلت منذ عقود، قد فشلت في أداء وظائفها، وذلك حسبهم لعدة أسباب من أهمها: شخصنة السلطة وتمركزها في يد شخص أو نخبة، عجز الحكومة المركزية على

السيطرة عن إقليم الدولة، وتفشي الفساد ونهب ممتلكات وموارد الدولة، التعددية الإثنية واستغلالها لتوسيع دائرة الخلافات المجتمعية وولائها للقبيلة واتساع الفجوة بينها وبين الدولة إلى أن أصبحت الإثنية سببا رئيسيا للنزاعات الداخلية، وكذا الضعف الهيكلي لمؤسسات الدولة.

10/ تقسيم خطّة الدراسة:

للإحاطة بالموضوع تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول يهدف إلى التأصيل النظري والمفاهيمي للنزاع الإثني لكي نتمكن من فهم وإدراك هذا الموضوع على الصعيد العملي، تمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول قسّم إلى ثلاث مطالب، المبحث الثاني إلى أربعة مطالب، المبحث الثالث إلى ثلاث مطالب.

الفصل الثاني، سنتناول فيه إشكالية بناء الدولة في ظل النزاعات الإثنية في البلدان النامية، وأهم التحديات التي تواجهها، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وكلّ مبحث إلى ثلاث مطالب.

الفصل الثالث، سنتطرق فيه إلى تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في جنوب السودان والسيناريوهات المستقبلية للنزاع، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وكلّ مبحث إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

لدراسة مختلف الظواهر في العلوم الإنسانية والسياسية، يستوجب الأمر دراسة معمقة للجانب المفاهيمي والنظري، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها. كون أنّ أيّ دراسة أو بحث أكاديمي يستوجب التركيز والتعرف على مختلف متغيراتها وإيضاحها لغويا واصطلاحا، مع إبراز مختلف الأطر النظرية المفسرة للظاهرة محل الدراسة، بغية إسقاطها على الواقع، وذلك من أجل الوصول إلى معرفة ولو نسبيًا بالطرق العلمية السليمة، وذلك بالإحاطة بجميع جوانبها.

أما فيما يخص موضوع دراستنا سنتطرق في هذا الفصل للتعرف على مصطلحات الظاهرة الإثنية بمختلف أنواعها،وكذلك إلى النزاعات الناشئة عنها ومسبباتها، كما سنعرض كذلك في هذا الفصل مختلف الاتجاهات التفسيرية والمقاربات النظرية المفسرة لهذه النزاعات الاثنية وكذا آليات إدارتها.

المبحث الأول : مفهوم النزاعات الإثنية

تعتبر الظاهرة الإثنية أو العرقية من بين المفاهيم والظواهر التي أخذت حيزا هاما، أين اكتست اهتماما بالغا من قبل الباحثين ومنظري العلاقات الدولية، لتفسير وفهم النزاعات الدولية، خاصة مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي عرفت حراكا إثنيا على المستوى العالمي.

المطلب الأول : تعريف الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

أولا : تعريف الاثنية:

التعريف اللغوي: يرجع الأصل اللغوي للفظة عرقية أو إثنية **«ethnisity»** إلى اللفظة اليونانية القديمة **«Ethnos»** والتي تقابل في المدلول لفظة "أمة" **«Nation»**، قوامها لدى اليونان جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.[1]

يقول **بانيكوس «Panikos»** في تعريفه أن الاثنية مشتقة من كلمة **«Ethnos»** التي تعني كلمة أمة، وأنه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الاثنية والأمة.[2]

كما تُعرّف أيضا، بأن كلمة إثني **«Ethnic»** مشتقة من أصل إغريقي هو كلمة **«éOvikos»** وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن، والكلمة الأخيرة مشتقة بدورها من الجذر اللغوي **(eovos) (Ethnos)** بمعنى أمة وأطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود **Gentiles**.[3]

---

[1]– هشام محمود الأقداحي، العرق واللغة والهوية القومية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010) ، ص. 75.

[2]– مريم شوحة، حسينة رعرور، الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي – دراسة حالة إثيوبيا (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018) ، ص. 19.

[3]– محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنية إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ، ص. 26.

أما في اللغة العربية، فبالرغم من أن مفهوم العرقية يقوم على صلات الدم والسلالة، بينما الهوية والثقافة هي جوهر العلاقات الاثنية، إلا أنه استعمل مصطلح العرقية كمرادف مطابق لمفهوم الاثنية.

التعريف الاصطلاحي: تعني جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (الجنس، اللون، السلالة، الأصل،الرقعة الجغرافية) وثقافية (الدين، اللغة،العادات، التقاليد والتاريخ المشترك)، إما هذه الخصائص كلها أو إحداها أو بعضها، تميزها عن الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل الدولة، فتعرف من خلالها نفسها (الأنا) وتحدد خلالها الآخر.[1]

كما يكمن تعريف الاثنية بصورة أكثر تقليدية على أنها هوية جماعية لكافة أنواع التكتلات التي ترى نفسها شعبا منفصلا أو جالية مميزة، أو مجتمعا مختلفا عن المتحكمين في الجهاز المركزي للدولة، وهناك عدة رموز للعرقية تشتمل على اللغة والروابط التاريخية والدين والعرق والثقافة والمنطقة والعادات والتاريخ المشترك.[2]

كما أن الاثنية عبارة عن ظاهرة تاريخية، ذلك أنّ عناصر الاثنية تتسم بقدر من العمومية يسمح بإمكانية التعميم، وبالتالي فانه يقدم أداة مفاهمية قابلة للتطبيق في ظروف مختلفة، فمفهوم الاثنية يشير إلى هوية اجتماعية تستند إلى:

1_ ممارسات ثقافية ومجموعة معتقدات ورموز تميز كل جماعة عن أخرى.

2_ الاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك متفق عليه.

[1]– عز الدين حمادي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجيستر (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسة، دورة 2005) ، ص. 17.

[2]– أبها دكيست، دراسات عالمية: المشاكل القومية والعرقية في باكستان (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 9، 1996) ، ص. 14.

3_ شعور بالانتماء إلي جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد تميز أفراد الجماعة في تفاعلاتهم مع أفراد الجماعات الأخرى، حيث تشكل الاثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين.[1]

تعريف الجماعة الإثنية: تعني جماعة كبيرة عددية أو أقلية داخل الدولة لها قواسم ذاتية مشتركة مثل وحدة السلالة أي من نفس السلالة حقيقية أو مفترضة وكذلك تتقاسم نفس اللغة وطريقة عيش خاصة بهذه الجماعة تميزها عن الآخرين وكذلك وحدة الدين وبالتالي للجماعة الاثنية نفس السمات الاجتماعية والثقافية ولها نفس العادات ولها طريقة عيش والتفكير تميزها عن الجماعة أو الجماعات الاثنية الأخرى التي تتعايش معها في نفس الدولة.[2]

كما تعرف كذلك الجماعة العرقية أو الاثنية، بأنها مجموعة من البشر يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك (سلالة واحدة) أو تاريخ و ذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة أو تجمع بينهم القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الجسدية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الانتماء القبلي) أو الانتماء الديني أو أي تركيب من هذه العناصر معاً.[3]

ثانيا: الفرق بين الإثنية والمفاهيم ذات الصلة

الاثنية والقبيلة: غالبا ما يخلط البعض بين الاثنية والقبيلة إلا أنه يوجد فرق بينهما حيث يعرف "**جان بيشلر**" «**John Bichler**» القبيلة بأنها: "شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم آخر كلما شعر بتهديد أو خطر، وسيئاً فشيئاً يمكن أن تتحد القبيلة بأسرها، أو مجموعة قبائل، في مجموعة مؤقتة لمواجهة عدو خارجي".[4]

---

[1]– محمد مهدي عاشور، مرجع سابق ، ص ص. 33–34.

[2]- François Bart, l'AFRIQUE Continent Pluriel (Belgique: primart, 2003),P. 83.

[3]– هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق ، ص. 78.

[4]– علي جبلي، "القبيلة والمجتمع قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (العدد 15، جانفي 2016) ، ص. 7.

كما يقدم "**مسعود ضاهر**" تعريفا يبدو شاملا للقبيلة حيث يعرفها بأنها: "تعبير يطلق على مجموعة بشرية ذات لغة أو لهجة مشتركة، بصر النظر عن استقرارها على أرض ثابتة، أو ترحالها من مكان إلى آخر، فالقبيلة مجموعة بشرية متنقلة أو مقيمة على أرض محددة، صحراوية في الغالب، وتقيم بين أفرادها علاقات خاصة قائمة على التقاليد والأعراف الموروثة، فهي إذن مجموعة متماسكة، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وذات شخصية مميزة تتحدد بها قياساً على باقي التجمعات البشرية الأخرى، سواء في المدن أو الأرياف أو حتى القبائل المجاورة".[1]

إذن ثمة فرق كبير بين الانتماء إلى قبيلة والانتماء إلى كيان اثني، فالانتماء إلى قبيلة يقوم مثلا بمنح أفرادها إمكانية الحصول على الأرض، ويساعد على ممارسة أنماط معينة الزواج، ويؤمن حماية مشتركة، في حين أن الانتماء إلى الكيان الاثني نفسه لا يمنح إمكانية الوصول إلى الأرض ولا إلى نساء القبائل الأخرى المكونة لها، يكمن الفرق بين القبيلة والكيان الاثني إذن في أن القبيلة تشكل "مجتمعا" بينما يشكل الكيان الاثني " كيانا" أو جماعة محلية (community) ، الذي هو كيان ثقافي ولغوي يمنح الأفراد هوية خاصة تنتشر إلى أبعد من القبيلة التي ينتمون إليها بالولادة أو بالتبني، وتضاف إلى هويتهم القبلية.[2]

الاثنية والطائفية: الطائفية هي انغلاق وتعصب والتزام جماعة معينة من الناس بعقيدة معينة دينية أو اجتماعية ولكن ليست عرقية، فقد يمكن أن يتكون أعضاء هذه الطائفة من قوميات مختلفة.

الاثنية والأقلية: غالبا ما تشمل العرقية أو الإثنية كمرادف للأقلية إلا أن هناك اختلاف بينهما حيث يعرفها "**سعد الدين إبراهيم**": "إن الأقلية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحدة أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة أو السلالة".[3]

---

[1]– نفس المرجع سابق، ص ص. 9 – 10.

[2]– موريس غودولييه، ترجمة: رياض الكحّال، "القبائل والكيانات والدول"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية (المجلد 4، العدد 15، جانفي 2016) ، ص ص. 154 – 155.

[3]– مجدى الداغري، الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006) ، ص. 34.

أما قاموس "**ويبستر**" يعرفها: إن الأقلية جماعة من السكان تختلف عن المجموع، أو الجماعة الأكبر عددا في عامل أو مجموعة عوامل كاللغة والدين، والثقافة.[1]

فالأقلية إذن تطلق على جماعة إثنية أو عرقية أقل عددا، فكل أقلية هي بالضرورة عرقية في نفس الوقت ليست كل عرقية هي أقلية.

الإثنية والأمة: في كتاب نشر عام 1914 بعنوان "**الماركسية والقضيّة القوميّة**" يعرف "**جوزيف ستالين***"«**joseph Stalin**» الأمة بأنها: "جامعة من الناس ثابتة تكونت تاريخيا ونشأت على أساس جامعة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية، ووحدة الخصائص النفسية التي تبرز في وحدة الثقافية _ ومن المفهوم بداهة أن الأمة شأن كل ظاهرة تاريخية تخضع لقانون التغيير ولها تاريخها بدايتها ونهايتها".[2]

أما "**مانشيني**" الإيطالي يعرف الأمة بأنها: "مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض من خلال وحدة الأرض والأصل والعادات واللغة، فضلا عن اشتراكه في الحياة وفي الشعور الاجتماعي".

ثمة رأي آخر قوامه أن الأمة هي: "جماعة من البشر تجمعهم وحدة نفسية (يعبر عنها بالوعي القومي)، وأهداف مشتركة (يعبر عنها بالتطلعات القومية) تتولد عن إتحادهم فيما بينهم في عدة عناصر، كاللغة والتاريخ والثقافة...الخ، ويستأثرون بإقليم معين يمارسون فيه سيادتهم (يعبر عنها بالسيادة الشعبية) بوضع تنظيم معين لكيانهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي (يعبر عن هذا

---

[1]– نفس المرجع، ص. 37.

*جوزيف ستلين: ولد في غوري جورجيا في 18 ديسمبر 1879 وتوفى في موسكو عاصمة الإتحاد السوفييتي سابقا في 5 مارس 1953 وكان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي واللجنة المركزية من 1922 حتى 1952، وحكم الإتحاد السوفييتي من منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى موته.

[2]– جوزيف ستالين، ترجمة: رابطة الكتاب التقدميين، الماركسية والقضيَّة القوميَّة (بيروت: دار النَّهضة الحديثة، 1914) ، ص. 14.

التنظيم بالإيديولوجية القومية)، وتتكون الأمة على أجيال، ولذا توصف بأنها ظاهرة اجتماعية حضارية".[1]

فبذلك الأمة تتكون من عدة إثنيات، تتفاعل في إطار فكري ولغوي يحدد ثقافتها وعاداتها ومدركاتها فلكل مجتمع طبيعته، مثال واقعي على ذلك؛ المجتمع الأمريكي الذي تكون ومازال يتكون من المهاجرين يرجعون إلى إثنيات مختلفة ومتعددة، فإن هذا المجتمع يعتبره سياسيوه ومفكروه أمة واحدة ويتكلمون عن أمة أمريكية.

الإثنية والقومية: القومية بمفهومها العام، تعني ميلا وشعورا بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير، ففي هذا التعريف يتبين أن أهداف القومية هي التجمع من أجل تحقيق البقاء والحفاظ على المصالح في مواجهة القوميات الأخرى.

إن ما يميز القومية ويشكلها ناتج بالدرجة الأولى عن مشاكل وتجارب تاريخية مشتركة، هذه هي المؤشرات الأولى التي تحدد هويتها، اللغة نفسها تعبر في الواقع عن تجربة تاريخية مشتركة تمثل موجزا للشعور بانتماء واحد، للمشاركة في ذكريات واحدة وتراث ثقافي واحد، بالإضافة إلى المخاطر الخارجية التي تشكل أحد أهم جوانب هذه المشاكل والتجارب التاريخية.[2]

إذن القومية كحركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية، فهي بذلك تختلف عن الأمة التي تشير إلى شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه، أي أن الأمة هي إحساس بالانتماء والقومية هي الإحساس بالانتماء والرغبة في التجمع، فبالتالي تشمل القومية الأمة والعكس غير صحيح، ومنه قد تكون الحركة العرقية حركة قومية إذا تجاوزت شعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى دولة الأم.

---

[1]– أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة للنشر، 2006) ، ص. 60.

[2]– نديم البيطار، من التجزئة ... إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 ، 1982) ، ص. 172–173.

ثالثا: تصنيف الإثنيات: هناك العديد من الاتجاهات المتباينة في تصنيف الاثنيات وذلك يختلف حسب الزاوية التي يرتكز عليها الباحثين فلذلك لا يوجد معيار واحد وثابت في تصنيفها، إلا أن أبرز التصنيفات المشاعة والتي يعتمد عليها الباحثين في تصنيفاتهم للإثنيات تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات وهي كما يلي:

الاتجاه الأول: التصنيف حسب الخصائص الذاتية

حسب هذا الاتجاه تصنف الإثنيات وفقا لمقومات الذاتية للجماعة أي حسب الخصائص التي تنفرد بها هذه الجماعة مثل وحدة السلالة أو اللغة، أو الدين:

- **الجماعة السلالية:** أي الخصائص والسمات الجسمانية التي يشترك فيها أفراد الجماعة الاثنية وهي بذلك وحدة الأصل حيث لهم نفس لون البشرة، ملامح الوجه، والشعر والعين والقامة...الخ أي لهم نفس السمات الهيكلية والسمات الظاهرة.
- **الجماعة اللغوية:** هي الجماعة الاثنية التي يشترك أفرادها في اللغة أي تجمعهم لغة واحدة كميزة تفوقهم عن باقي الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل الدولة فهي بذلك الخاصية التي تعرف من خلالها هوية معينة.
- **الجماعة الدينية:** والتي تعتبر الدين كمقوم يجمع ويربط بين أفراد جماعة إثنية معينة والتي يكون لها الشعور بالوحدة والترابط فيما بين أفراد الجماعة التي يتقاسم فيها نفس العقيدة الدينية وتميزهم عن باقي الجماعات الأخرى التي لا يعتنق أفرادها نفس العقيدة الدينية، بذلك يكون العامل الديني من بين أهم العوامل التي تجمع وتربط بين أفراد الجماعة الاثنية الواحدة وتميزهم عن الآخرين.[1]

[1]– مريم شوحة، زعرور حسينة، مرجع سابق، ص ص. 35–36.

الاتجاه الثاني: التصنيف حسب طبيعة العلاقات

يقوم التصنيف حسب هذا الاتجاه على طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف الجماعات الاثنية داخل الدولة والقواعد التي تسيرها وليس على التباين واختلاف المتغير الهيكلي، حيث تتمثل طبيعة هذه العلاقة فيما يلي:

أولا : العلاقات التراتبية وغير التراتبية: يصنف أصحاب هذا الاتجاه العلاقة إلى نمطين وهما:

الجماعات الاثنية التراتبية: Ranked Ethnic Groups والجماعات الاثنية غير التراتبية Unranked Ethic Groups: يقوم هذا التقسيم على أساس مدى هرمية العلاقة بين الجماعات القائمة داخل الدولة، فإذا كانت جماعة مسيطرة ومهيمنة على السلطة والثروات بدرجة أكثر من الجماعة أو الجماعات الأخرى فإننا هنا في حالة مجتمع تراتبي العلاقة وبذلك تتميز المجتمعات التراتبية بوجود جماعة سائدة وجماعة خاضعة، كما تكون الجماعة الخاضعة تابعة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا للإثنية المسيطرة، ومثال عن المجتمعات التراتبية العلاقة بين البيض والسود الذي ساد سابقا في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا.

أما بالنسبة للنظم غير التراتبية أو الأفقية تكون فيه هياكل ومؤسسات لجماعات إثنية متوازية لكلٍ منها معاييره في الترتيب، لكن مع وجود مشاعر السمو لدى كل جماعة من تلك الجماعات، إلا أن الجماعات في علاقاتها تتم عبر خطوط متوازية وليس على أسس رأسية.[1]

الاتجاه الثالث: التصنيف حسب الغايات والأهداف

ويعتمد هذا التصنيف على أهداف الحركات الاجتماعية الاثنية من خلال درجة ما تطمح إليه في علاقاتها بالأغلبية أو بالجماعات الاثنية الأخرى التي تعيش معها في نفس الدولة وهي كما يلي:

1-الاثنيات الانصهارية: هي الاثنيات التي تتخلى عن سماتها ومميزاتها، مثل التخلي عن ثقافتها أو لغتها أو ديانتها الأصلية، وتتبنى بقدر الإمكان كل الخصائص الهيكلية للأغلبية أو

[1]- محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص. 48-50.

لجماعة إثنية أخرى التي تعتبرها أعلى مكانة في المجتمع، ويكون ذلك بتشجيع أفرادها على التخلي عن مقوماتهم الأصلية وإزالة العوائق التي تحول دون تبنيهم لخصائص الأغلبية أو الجماعات الاثنية المرغوب بالالتحام بها والذوبان فيها، ويكون ذلك بالاختلاط والتزاوج والتفاعل المكثف بين أفراد هذه الجماعة مع الاثنية المهيمنة.[1]

2- **الاثنيات الاندماجية:** يتمثل الاندماج في فقدان كل الجماعات الاثنية المتفاعلة لخصائصها المميزة لها، وتكتسب خصائص أخرى، تنبثق بمقتضاها جماعة توليفية موحدة تختلف عما سبق، فالاندماج بين جماعة (أ) وجماعة (ب) يعني خلق جماعة جديدة هي (ج) تكون ذات صفات مختلطة بين (أ) و(ب) ، حيث أن كلتيهما تنصهر في الأخرى ليخرج نتاج فريد، مثلما يتفاعل الأكسوجين والهيدروجين وينتج عنهما كيان فريد هو الماء.[2]

3- **الاثنيات التعددية:** هي الجماعة الاثنية التي ترغب في التعايش إلى جانب الأغلبية والأقليات الأخرى، أين تقبل بالتبادل المشترك والاهتمام فهي تأخذ نوع من الرغبة في مساواة سياسية واقتصادية مع تسامح تجاه التنوع والتباين في القيم الثقافية، اللغة، الدين، كما يختلف مفهوم التعددية من مجتمع لآخر، ففي بعض المجتمعات يعني التسامح والقبول بين الجماعات الاثنية، ولكن تعاون أقل من النواحي الاقتصادية والسياسية.[3]

4- **الاثنيات الانفصالية:** هي الاثنية التي تطالب بالاستقلال الثقافي والسياسي، لاسيما حين تعجز عن الاندماج أو ممارسة التعددية فترى بأن الحل يكمن في الانفصال عن الآخرين، لإقامة كيان مستقل أو الانضمام إلى كيان آخر.[4]

5- **الاثنيات الاستعلائية:** هي الجماعة الاثنية التي تغرس في ذهن أفرادها نزعة التفوق على الجماعات الاثنية الأخرى التي تتقاسم معها نفس الدولة، وبذلك تدرك هذا الشعور الاستعلائي وفي الوقت نفسه تدرك أن مصالحها تملي عليها التعايش مع الجماعات الأخرى داخل نفس الدولة، لكن تتبلور لديها إيديولوجية السمو والتفوق وعدم الرضا وتقبل المساواة، وقد تكون

---

[1]- إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993) ، ص. 45.

[2]- مرجع سابق، ص ص. 46-47.

[3]- إبراهيم حيدر، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربية (دمشق: دار الفكر، 2002) ، ص. 39.

[4]- نفس المرجع، ص. 39.

تبريرات هذا النوع من الاثنيات الاستعلائية بغرض الاستيلاء على السلطة ثم التسلط على الآخرين، بحيث قد تكون هذه التبريرات: دينية أو سلالية، ثقافية، اقتصادية، وطنية أو وجودية، إلا أن هذه التبريرات يمكن أن تؤدي إلى نتائج ذات أثار سلبية ومعاكسة لدى الجماعات الأخرى وقد تصل إلى نزاع إثني.[1]

المطلب الثاني: تعريف النزاع الاثني وبعض المفاهيم ذات الصلة

النزاع موجود في حياة الإنسان حتى في زمن السلم، فهو يحمل في طياته بعض العناصر البنّاءة والنافعة إلى جانب العواقب السلبية والوخيمة والقوى المدمرة والأليمة، فبذلك قبل التطرق إلى النزاعات الاثنية لابد من البدء بتعريف مفهوم النزاع.

أولا/ تعريف النزاع:

لغة: يعرف النزاع أو التنازع لغة على أنه التخاصم أو التجاذب، وتنازع القوم في شي: اختصموا وبينهم نزاعه، أي خصومة في حق.[2]

اصطلاحا: هناك عدة تعاريف للنزاع فهو يختلف من مفكر للآخر، حيث نجد "**ناصف يوسف حتي**" في تعريفه للنزاع بأن "النزاع هو تصاعد بين اتجاهات مختلفة وعدم التوافق في المصالح بين طرفين، أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره".[3]

أما "**ريمون آرون**" «**Raymond Aron**» يعرف النزاع على "أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياستين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[4]

---

[1]– إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق، ص ص. 49–50.

[2]– كريم رقولي، "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية (العدد 1 ، سبتمبر 2019) ، ص. 95.

[3]– مسعود خالة، صفاء بن عيسى،"النزاعات الاثنية، دراسة في المفهوم، المقاربات المفسرة والأبعاد"، مجلة العلوم القانونية والسياسية (المجلد.13 ، العدد2 ، سبتمبر 2022) ، ص. 14 .

[4]– داورتي جيمس، بالستغراف روبرت، ترجمة: وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع ، 1985) ، ص. 94.

بينما يعرفه "**جون بيرتون**" حيث يقول "يبدو أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية، وذلك بتعاون الأطراف مع بعضهم البعض على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".[1]

ثانيا: الفرق بين النزاع وبعض المفاهيم ذات الصلة

1_ الصراع: مصطلح الصراع يشير عادة إلى وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، على أساس أن الجماعات المناوئة تبدوا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوي بشأن موارد وسلطة، أي أن الصراع **conflict** ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض.[2]

2_ المنافسة: تسعى المنافسة لتحقيق هدف دون الدخول في شؤون الطرف الثاني، في حين أن النزاع موجه للطرف الآخر ويحاول إعاقته.[3]

3_ التوتر: عادة ما يظهر في الشكوك والتخوف ويتضمن التباين والاختلاف البسيط بين المصالح، أو الرغبة في التفوق والسيطرة وتحقيق الانتقام والثأر، لكنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداها ليشمل تعارضا فعليا وصريحا، وغالبا ما يلازم النزاعات فقد يكون سببا أو نتيجة لها، فالتوتر يختلف عن النزاع في كون بمجرد حدوث توتر في العلاقات تبقى العلاقات التعاونية قائمة عكس النزاع أو الحرب إذا قاما فكل أشكال التعاون تختفي، فإذا ما طال التوتر وكان قويا بدرجة كافية يصبح نزاعا.[4]

---

[1]– اسماهان سعداني، منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية– دراسة نظرية (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2018) ، ص. 6.

[2]– اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية (مصر: كتب عربية، 2006) ، ص. 15.

[3]– فتيحة شيخ، "مفهوم الصراع وأهم النظريات المفسرة له" (ديناميكيات الصراع والتعاون، جامعة تيزي وزو، 06–11–2023).

[4]– نفس المرجع.

4_ الأزمة: حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، ويتم مواجهته في وقت ضيق وقلة الإمكانيات، فتفاقمه يشكل خطرا، لذلك عملية إدارة الأزمة تعتبر عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استجابة إستراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الخبراء المتخصصين وكذا إجراءات خاصة من أجل التقليل من الخسائر والحد من تفاقم الأزمة، لذلك تبرز الأزمة من خلال عناصرها، فهي: عنصر المفاجئة، عنصر التهديد وعنصر ضيق الوقت والإمكانيات للتعامل معها ومواجهتها.[1]

5_الحرب: يعتبر "**كارل كلاوزفيتز**" من أهم من كتب في موضوع الحرب في العصر الحديث، فهو يقول بأنها "**نزاع المصالح الكبرى لا تحل إلّا بالدماء**" إلاّ أن أول من صنف الحروب هو "**أفلاطون**" والذي قسم الحروب إلى نوعيين أهلية وخارجية بناء على العلاقات التي تربط بين المتحاربين أما التعريف الذي قدمه "**جونسون**" للحرب أنها: "نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن عدها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية أو السياسية والطبقات الاجتماعية أو بين وحدات سياسية مثل الدول".[2]

ثالثا/ مستويات النزاع: تحدث النزاعات على عدة مستويات ولعدة أسباب مختلفة، فقد تكون نزاعات على المستوى الفردي، بين الأصدقاء والأزواج أو بين الجماعات الطلابية أو النقابية العمالية والمديرين، كما هناك نزاعات بين الجماعات الاثنية ونزاعات بين الدول، إلاّ أن ما يهمنا في دراستنا هو مستوى النزاعات الاثنية إلا أن ذلك لا يمانع من تعريف النزاعات الدولية إلى جانب النزاعات الاثنية.

1 _ النزاعات الاثنية: هناك العديد من التعاريف للنزاع الاثني، ذلك راجع إلى تعدد المقاربات النظرية حول مفهوم النزاع الاثني، إلا أنه في مفهومه العام؛ هو تفاعل قائم على اللاتعايش بين جماعتين على الأقل مختلفا الهوية، إحداهما تتعرض للضرر والآخر يسبب فيه إما عمدا أو أنه يتجاهل وجوده، كما يعرفه "**جيمس فيرون**" و"**دافيد لاباتي**" 1979، أن "النزاع الاثني هو تنازع بين الجماعات من

[1]– نفس المرجع ، ص ص. 19–22.

[2]– خلود محمد خميس، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وطرق إدارتها" (المجلد 3، العدد 2،2014) ، ص. 42.

أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة، فتهدف الجماعات من خلالها إلى تغيير الوضع القائم".[1]

أما "**صامويل هنتغتون**" فيرى بأن النزاعات بين الجماعات الاثنية والقبائل متجذرة عبر التاريخ في هويات الشعوب، فهي بذلك نزاعات ذات طابع خاص فهي لا تنطلق من قضايا أيديولوجية أو سياسية عريضة تتعلق بمصالح مباشرة لغير المشاركين فيها رغم أنها تثير اهتمامات إنسانية لدى الجماعات الخارجية، فهي ضاربة ودموية عندما تصبح قضايا الهوية الأساسية مهددة، كما أن النزاعات الاثنية في الغالب تكون طويلة الأمد، قد تتخللها هدنات، لكن هذه الهدنات والاتفاقيات معرضة للانهيار ويُستأنف النزاع. ومن ناحية أخرى، فإن حسم الانتصار لأحد أطراف النزاع في حرب هوية أهلية يزيد من احتمال وقوع إبادة جماعية، كما تحارب الجماعة الاثنية التي لا تسيطر على الحكومة عادة من أجل الاستقلال، فبذلك يعتبر "**هنتنغتون**" أن النزاعات الاثنية هي نزاعات ذات أبعاد حضارية ثقافية، عقائدية وهوياتية.[2]

كما يمكن تعريف النزاع الاثني، بأنه النزاع الذي ينشأ بين جماعتين أو أكثر داخل الدولة الواحدة، أي أن النزاع يكون بين مواطني الدولة نفسها ذات قيم ثقافية أو دينية أو لغوية أو عرقية مختلفة، تسعى كل جماعة من خلال هذا النزاع إلى تغيير الوضع القائم؛ تقاسم والمشاركة في السلطة، السيطرة على الحكومة المركزية على حساب طرف أو الأطراف الأخرى في الدول، أو السعي للتمتع بالحكم الذاتي أو الانفصال عن دولة الأم وتأسيس كيان سياسي مستقل أو الانضمام إلى كيان سياسي آخر.

[1]– سومية محمد علي، جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005–2017)، المركز العربي للبحوث والدراسات (أكتوبر 2017) في: https://www.acrseg.org... ، تاريخ الاطلاع: 24–04–2024.

[2]– صامويل هنتنغتون، ترجمة: طلعت الشايب، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي (القاهرة: مكتب سطور الجديدة، ط 2، 1999) ، ص ص. 408–409.

عرّف "**كلاوس فيتز**" النزاعات الاثنية بأنها: "عمل من الحيات الاجتماعية، إنها نزاع المصالح الكبرى الذي لا يمكن حله إلا بإراقة الدماء".[1]

كما تتسم النزاعات الإثنية بعدة خصائص، فقد توصل الباحثون في مجال النزاعات الاثنية إلى مجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

- ✓ ارتفاع شدة العنف في النزاعات الاثنية، ما يدل على ذلك هو ارتفاع عدد الضحايا واللاجئين وزيادة حجم الخسائر والأضرار المادية للمتنازعين.
- ✓ نشوب هذا النوع من النزاعات أي النزاعات الاثنية في دول العالم الثالث (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) بشكل عام مقارنة مع دول العالم المتقدم وهذا راجع إلى ضعف دول العالم الثالث.
- ✓ النزاع الاثني مستعصي الحل أي يصعب التوصل إلى إيقافها، كما يصعب كذلك التعامل معها حيث غالبا ما تكون هذه النزاعات صفرية بلغة نظرية المباريات أي لها علاقة بإثبات "**الأنا**" ونفي "**الآخر**".
- ✓ أن النزاعات الاثنية تقوم بها جماعات عرقية أو تعدديات إثنية فهي غالبا تعبر عن القلة داخل مجتمعاتها، وهذه الجماعات تسطر برامج معينة بهدف تحقيق مطالبها سواء الاجتماعية أو السياسية.
- ✓ أهم شيء تتسم به النزاعات الاثنية هي ظاهرة الانتشار ويكون هذا الانتشار إما تصاعدي أو تنازلي، الأول يقصد به انتقال النزاع من نزاع داخلي إلى نزاع إقليمي ثم دولي، بينما الثاني تتسبب فيه التدخلات التي تأتي من طرف دولة يطلق عليها الدولة المتدخلة والتي تكون المحرك الأساسي للنزاع.

2 _ النزاعات الدولية: يقصد بها خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.

---

[1] –عبد القدوس بوعزة، عبد الكريم باسماعيل، "طرق إدارة النزاعات الأهلية"، دفاتر السياسة والقانون (المجلد 13 ، العدد 1، 2021) ، ص. 518.

[2]- Jean-Jacques Roche, Théories des Relations Internationales (Paris: édition Montchrestien, 5eme édition , 16/07/2004) , P .109.

وعرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي، النزاع الدولي بأنه خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية، أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين.[1]

وللنزاع الدولي ثلاث أركان أساسية هي كما يلي:

- ✓ **الأطراف:** حيث يشترط في النزاع الدولي أن يكون بين طرفين على الأقل.
- ✓ **الدولية:** يجب يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام أي دولاً.
- ✓ **المعارضة أو إبداء الرأي المناقض** لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، أو كلاهما لإثبات ذلك، والمنازعة قد تتخذ أشكالا متعددة:
  - تعارض وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.
  - اعتراض أحد الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر فيما يخص موضوع النزاع.
  - إنكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.
  - اختلاف الأطراف في تفسير موضوع النزاع.[2]

المطلب الثالث : دوافع وأسباب النزاعات الاثنية

يعتبر الباحثين والمفكرين الدارسين لظاهرة النزاعات الاثنية أن أسباب ودوافع نشوب النزاعات الاثنية متعددة ومتنوعة، أي متعددة الأبعاد إلا أنهم صنفوا هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

أولا/ أسباب داخلية:

1-طبيعة النظام: حيث يربط أصحاب هذا الاتجاه ظاهرة النزاعات الاثنية بمتغير فشل الدولة أو قوتها أي أن هنالك علاقة ترابطية بين عامل فشل الدولة وقوة الدولة والاستقرار السياسي

[1]- كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات (ألمانيا: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1998) ، ص. 17.

[2]- نفس المرجع، ص ص. 17-19.

بنشوب النزاعات الاثنية والعرقية، حيث تشير العديد من الدراسات ما بعد الحرب الباردة إلى أن الحروب في ما بعد الثنائية القطبية لم تعد نتيجة لصراع من أجل القوة بين الدول الكبرى ولكن لضعف الصغرى، في كتابه "**كالفيه هولستي**" «**KALVI V.HOLTI**» تحت عنوان «**The State,War and The State of War**»، تناول فيه دور الدول الضعيفة «**The Weak State**» في اللااستقرار العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة، فحسب هذا المفكر العلاقات بين الدول الصناعية أصبحت محكومة بقواعد قانون دولية، مما جعلهم يتخلون عن اللجوء للقوة المسلحة، بالمقابل فإن العنف لا يزال موجودا في بعض المناطق الأخرى، أي دول العالم الثالث حيث يأخذ أشكالا أخرى تعرف باسم "**حروب الجيل الثالث**" أو "**حروب الشعوب**"، التي تتميز بالخصائص التالية:[1]

- هذه الحروب لم تعد ما بين دولاتية «Interétatique»، وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى والمتوسطة.
- هذه النزاعات تتميز بغياب جبهات أو حملات عسكرية نظامية وهو ما يسميه "**هولستي**" بخصخصة الحرب «**La Privatisation de La Guerre**».
- التفرقة بين المدني والعسكري تصبح تقريبا غير ظاهرة مما يؤدي لظهور شعب مدني أكثر عرضة للعنف والاضطهاد، ويشير "**هولستي**" إلى أن أغلب النزاعات العنيفة في هذا العصر (35 من أصل 38 عام 1995) هي حروب من هذا النوع أي نزاعات أهلية والتي يتمثل سببها الرئيسي في "**معضلة الدول الضعيفة** «**Le Dilemme de L'état Faible**».
- حيث في الوقت الذي تحاول فيه الدول فرض قوتها السلطوية، فإن توسع الدولة يصبح محدودا جدا بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، كما تعاني هذه الدول من تسلط البيروقراطية والفساد ومن الانقسام الاجتماعي، وبذلك فإن الدولة الضعيفة تجد نفسها في دائرة مغلقة ليس لديها القدرة على خلق شرعية بتحقيق الأمن أو أي خدمات أخرى.

[1]–Charles-Philippe David,JeanJacques Roche, Théories de la Sécurité Internationale (Paris : édition Montchrestien, 16/12/2002) , p.120.

في إطار دراسة لحالة دول أمريكا اللاتينية وعملية الديمقراطية التي شهدتها هذه الدول، توصل "**هولستي**" لوجود علاقة بين تقوية الدولة والتزامها بالقيم الديمقراطية وبين زوال العنف.[1]

لذلك فإن استقرار الدول داخليا وإرساء الأمن والسلم مرهون بمدى قوة الدولة في الداخل، ومدى قدرتها على فرض سيطرتها على إقليمها وسيادة دولة القانون، أما إذا كانت دولة فاشلة فهذا يؤدي إلى تصاعد العنف والانشقاق الاجتماعي وبروز النزاعات والخلافات ذات الطابع الاثني، بذلك تتجه الدولة الفاشلة أو الجماعة الاثنية المسيطرة على السلطة إلى استعمال العنف لقمع الجماعات الاثنية الأخرى، بل تتجه لاستعمال أبشع طرق العنف مثل الإبادة والتهجير، لفقدانها لبدائل سلمية وبذلك لتعريف بالدولة الفاشلة تم عرض 12 مؤشر من قبل «**Fund for peace**» وهذه المؤشرات هي:[2]

1-المؤشرات الاجتماعية:

- الضغط الديموغرافي المتزايد.
- حركة واسعة النطاق للاجئين داخليا.
- التمييز ضد بعض المجموعات الاثنية.
- بروز جماعات إثنية استعلائية، مما يؤدي إلى حروب ونزاعات أهلية، حقد وانتقام.
- الهجرات الخارجية.

2-مؤشرات اقتصادية:

- التنمية الاقتصادية تقتصر أو يستفيد منها بعض الجماعات.
- انهيار اقتصادي.

3-مؤشرات سياسية:

- تجريم أو نزع الشرعية عن الدولة.

---

[1]- Jean Jaques Roche,Op.cit, P.110.

[2]- Antoniac Durnstiener,La Sécurité Humaine et L'état Fragile rapport du Deuxième Symposium sur La Sécurité Humaine, Revue de la Sécurité Humaine/ Human Security journal, issue 3 (février 2007) , pp. 92-93.

- تراجع وسوء الخدمات العمومية.
- انتهاك حقوق الإنسان وسيادة حالة الفوضى .
- أجهزة الأمن منشقة عن الدولة أي دولة داخل دولة.
- تدخل دول أو فواعل سياسية خارجية في الشؤون الداخلية للدولة.

2-تعسف الأنظمة: حيث يرى العديد من الباحثين بأن النزاعات الاثنية سببها تسلط وتعسف الأنظمة الحاكمة، باعتبارها في كثير من الأحيان ممثلة من قبل المجموعة الاثنية ذات الأغلبية عددا داخل المجتمع، فهي بذلك تحتكر السلطة السياسية والموارد الطبيعية وإقصاء الاثنيات الأخرى. مثل ألبان كوسوفو في يوغسلافيا، وقد تتنوع أسباب النزاع الاثني وقد يشمل عموما تصادم في المصالح وصراع حول حقوق الإقليم، والمحافظة على الهوية أو الحكم الذاتي وتقرير المصير.[1]

كما تتعدد أسباب ودوافع النزاعات الاثنية من دولة إلى أخرى، فقد يرجع سبب النزاع إلى عامل الاختلاف اللغوي والثقافي، ففي الجزائر قامت الحركة البربرية عام 1963 بإنشاء ما يعرف بالأكاديمية البربرية وأسندت رئاستها إلى الكاتب "**مولود معمري**"، وقامت هذه الأكاديمية بتأسيس للمسألة الثقافية الأمازيغية، التي كانت المنطلق لتأسيس الحركة الثقافية البربرية وفي عام 1980 منعت السلطات المنظر البربري "**مولود معمري**" من إلقاء محاضرة بإحدى المراكز الثقافية، فرد التيار البربري بالدعوة إلى الإضراب في 20 أوت 1980 وتفجير الوضع الذي أدى إلى تدخل قوات الأمن واعتقال العديد من المناضلين في شقيه السياسي والثقافي، فأخذت الحركة تتحرك نحو اتخاذ موقف لها على الخريطة السياسية الجزائرية فحددت بداية أهدافها، والخاصة باللغة :

- العمل على ترقية اللغة وإدخالها في النظام التعليمي وترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية.[2] وبذلك يعتبر عدم الاعتراف بالعامل اللغوي والثقافي لجماعة إثنية معينة من بين دوافع وأسباب النزاعات الاثنية.

---

[1]- رابح مرابط، "المقاربات الجديدة لتحليل النزاعات العرقية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون (مجلد 1، عدد 1، 2009) ، ص. 219.

[2]- محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتي (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2005) ، ص ص. 256-257.

كما يمكن أن يكون سبب النزاع ديني، حيث أعطى الكثير من الباحثين لعامل الاختلاف الديني أهمية كبيرة في نشوب النزاعات بين الجماعات الاثنية، حيث في الحروب تذوب الهويات متعددة العناصر، وتصبح الهوية الأكثر معنى بالنسبة للصراع هي السائدة وغالبا ما تتحدد هذه الهوية دائما بالدين، فمن الناحية النفسية يقدم الدين التبرير الأكثر توكيدا ودعما للصراع ضد القوى التي ينظر إليها كخطر، ومن الناحية العلمية فإن جماعتها الدينية أو الحضارية هي المجتمع الأوسع الذي يمكن أن تلجأ إليه الجماعة المحلية المشتبكة في صراع من أجل الحصول على الدعم، مثال لو عرفت إحدى المجتمعات نفسها بأنها إثنية مسلمة والثانية مسيحية، فإن الاثنية المسلمة تأمل أن تساعدها السعودية ماليا وأفغانستان بمجاهدين وإيران بالأسلحة والمستشارين العسكريين، بينما الاثنية المسيحية يمكن أن تتلق الدعم المالي والاقتصادي والإنساني والدبلوماسي من الدول الغربية.[1]

إذن، إذا كان النظام السياسي أو الجماعة المسيطرة على الحكم في دولة معينة ذات توجه ديني مختلف عن الجماعات الاثنية الأخرى، وترفض الاعتراف بدينها وتعتمد على سياسة التميز في توزيع الموارد الاقتصادية والمناصب السياسية على أساس الاختلاف الديني فذلك قد يؤدي إلى نشوب نزاعات اثنية.

3-الدوافع والأسباب الاجتماعية (الحرمان النسبي): يعتبر حرمان جماعة إثنية من المشاركة والتمثيل السياسي في السلطة ومن ممارسة تقاليدها وعاداتها وقيمها الثقافية، وكذا من الاستفادة من الموارد الاقتصادية وعائداتها وإرضاء الاحتياجات التي تعتبرها حقا مشروعا لها، فهذا الحرمان يشعرها بالإحباط ومن ثم يكون سلوكها عدواني وعنيف أي تلجأ هذه الجماعات الاثنية المحرومة من حقوقها إلى استخدام العنف ضد الجماعات أو الجماعة الحاكمة ومن ثم تكون النزاعات الاثنية نتيجة لذلك الحرمان والإحباط كما هو الحال مع **"ميلشيات مؤتمر أودوا" (OPC)** وهي منظمة اجتماعية وثقافية تابعة "لليوروبا" تأسست سنة 1995، حيث كان السبب في إنشائها هو الفقر والحرمان.[2]

[1]- صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص. 433.

[2]- خلدون محمد خميس، مرجع سابق، ص. 49.

ثانيا/ الأسباب الخارجية للنزاعات الاثنية

1 – السياسات المنتهجة من قبل الدول الاستعمارية:

أ_ نهب الثروات والتخلف: حيث ترتكز الدراسات في العالم الثالث على فكرة مفادها أن الدول الاستعمارية ألحقت بمستعمراتها أضرارا بالغة، أدت بالنتيجة إلى فشلها وتخلفها، فقد انصب التركيز على أن الأوضاع المزرية والنزاعات التي تعيشها دول العالم الثالث تعود بصفة أساسية إلى السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الأوروبية في مواجهة هذه الدول منذ القرن الثامن عشر، حيث خلقت أوضاعا سياسية، اقتصادية، اجتماعية مزرية لهذه الدول التي نالت استقلالها بعد خضوعها لعقودٍ عدّة من الاستعمار حيث نهبت واستغلت مواردها الطبيعية وخيراتها وأنهكت طاقاتها البشرية.[1]

ب_ التنمية غير متوازنة: هي سياسة اعتمدها المستعمر في مستعمراته، حيث ركّز مشاريعه التنموية في المناطق الساحلية، لسبب قربها من الموانئ لتصدير منتجاته وموارد الدول المستعمَرة إلى الدولة الأم، بينما خلت بقية المناطق الداخلية من مثل هذه المشاريع التنموية، هذه السياسات التي انتهجها المستعمر جعل العلاقة بين مختلف الجماعات الاثنية تتسم بالتنافر والحقد والكراهية، وخلق اختلال تنموي في هذه الدول المستعمرة بعد استقلالها ما أدى بدوره إلى خلق حساسية بين أفراد هذه الناطق والرغبة في الانتقام.

ج_ سياسة فرّق تسد: انتهجت الدول الاستعمارية هذه السياسة لتكريس الفوارق الاثنية بين أفراد الدولة الواحدة، ففي إفريقيا عمل المستعمر على إدخال في عقول الأفارقة فكرة أن أصدقائهم أو أقربائهم في باقي المناطق هم مختلفون عنهم ولا يربطهم بهم شيء إلاّ النادر البسيط، وكان ذلك العمل في صالح المستعمر الذي لجأ إلى سياسة التفرقة العنصرية، مستغلا بذلك ميول وغرائز

[1]– هند بن عمارة، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2004) ، ص. 17.

الولاءات القبلية للأفارقة، بذلك عمل المستعمر على إثارة الخلافات ليفرقوا ويحولوا بينهم وبين الوحدة.[1]

د_ دعم بعض الجماعات الاثنية على حساب الأخرى: لم يلجأ المستعمر إلى سياسة التفرقة العنصرية فقط، بل لجأ إلى دعم بعض الجماعات الاثنية على حساب أخرى، أدى ذلك إلى خلق حساسية وتعميق الكراهية بين الجماعات الاثنية المكونة للدولة الواحدة، ما جعل الجماعات العرقية المقهورة تدخل في نزاعات ضد الجماعة المسيطرة والانتقام منها بعد الاستقلال، مثل ما حدث سنة 1994 في رواندا من حرب إبادة جماعية بين أقلية التوتسي المسيطرة على الحكم وجماعة الهوتو الممثلة للأغلبية في الدولة.

هـ_ الحدود الاستعمارية الاصطناعية والعشوائية: التي نتج عنها توزيع الجماعة الاثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، حيث ضمّت الدولة الواحدة كمًا هائلا من الجماعات العرقية المختلفة التي لا تربطها أي صلات ولا يجمعها أي إحساس مشترك للانتماء إلى قومية واحدة، ما أدى في كثير من الأحيان إلى تنافر هذه الجماعات من بعضها البعض، والتي رفضت الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث قادة في غالب الأحيان إلى صراعات حادة ودموية بين الجماعات.[2]

الواقع أن الدول الاستعمارية هي المسئولة أولا وأخيرا عن خلق الدول الجديدة بحدودها السياسية الحالية خاصة في إفريقيا دون أن تحاول أن تؤكد في نفوس سكان هذه المستعمرات شعورهم بالشخصية المشتركة أو ولاءهم لوحدة سياسية جديدة، وما فيه من مفارقات واختلافات عنصرية ولغوية ومذهبية.[3]

[1]– جميس دفي، روبرت مانزر، ترجمة: عبد الرحمن صالح، من الشرق والغرب إفريقيا تتكلم (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 30) ، ص. 35 .

[2]– شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط 2، 2002) ، ص ص. 339– 340.

[3]– احمد طاهر، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر (القاهرة: دار المعارف، 1975) ، ص. 196.

2 – العولمة كعامل في النزاعات الاثنية: يرى بعض الباحثين أن أسباب النزاعات الاثنية في الدول المتخلفة ما هي إلاّ نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فالعولمة والخوصصة توأمان متكاملان، كل نمو وتقدم فيهما إنما يكون على حساب الدولة والأمة، فالعولمة تعني نقل اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي والإعلامي، ومن ثم في السياسة والثقافة أيضا، إلى مؤسسات عالمية.[1]

أما الخوصصة فهي تعني نزع ملكية الدولة ونقلها إلى الخواص أصحاب الرأسمال المالي الذي لا وطن له.

فالعولمة والخوصصة تستهدفان ثلاث كيانات: الدولة، والأمة، والوطن، وذلك يعني إلغاء سلطة الدولة وتراجع وظائفها التقليدية وتراجع السلطة المركزية للدولة، لاسيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع وظهور حركات عرقية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومي أو المحلي، كما حلّت المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة تتولى التسيير، التوجيه والقيادة .

كما أدت العولمة إلى ازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث وتخلّفها، لضعف هذه الدول وعدم قدرتها على التكيف والمنافسة في ظل حرية السوق، ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية الداخلية في هذه الدول، من زيادة في البطالة وتدهور القدرة الشرائية وسوء توزيع الموارد، ما شجع على تزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء، تهريب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالبشر وتفشي الفقر والمجاعة وازدياد الفوارق الاجتماعية، وهذا ما يفسر ظهور أنماط جديدة من الحروب الأهلية خاصة في الدول الإفريقية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، وهذا الاقتراب ينظر إلى الحرب بأنه عملا يرتبط بانهيار النظم

[1]– محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1997) ، ص ص. 137–138.

الأبوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطى أهمية كبرى للعوامل الخارجية مثل العولمة ذاتها، أو تأثيراتها مثل سياسات التكييف الهيكلي.[1]

فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، كما تعمل في مقابل ذلك على التفتيت والتشتيت، إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر سابقة على الدولة، والتي تعني استيقاظ الانتماءات والولاءات القبلية والعرقية الطائفية والتعصب المذهبي، والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله.[2]

3 – الجوار الإقليمي السيء: خصائص النزاعات الاثنية الانتشار والتمدد فإن الجوار الإقليمي السيئ يمكن أن يكون سببا في نشوب النزاعات الاثنية لأن الدول تؤثر وتتأثر في تفاعلاتها الإقليمية، فبذلك يمكن النزاع في دولة (ا) أن ينتقل إلى الدولة (ب) وذلك نظرا للتشابك العرقي والإثني في معظم دول العالم الثالث فهناك عرقية واحدة مقسمة على عدة دول، كما أن هناك دولة واحدة تظم عدة عرقيات، فهذا التشابك هو عنصر تضامن كما هو عنصر تنافر.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية

هناك العديد من المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية وبذلك اخترنا المقاربات التي تخدم موضوع دراستنا وهي:

المطلب الأول: المقاربة النشوئية (Primordial's Approach) :

أرجعت المقاربة النشوئية سبب النزاعات الاثنية إلى الاختلاف وتنوّع الجماعات الاثنية داخل الدولة الواحدة وانعدام التجانس فيما بين هذه الجماعات، فهذه الاختلافات تزيد وتضخم من ولاء الجماعة القبلية والعرقية على حساب الولاء للدولة، فكلّما زاد الاختلاف والتنوع زادة حدّة ودرجة تعصب الاثنيات وتمسكها بهويتها، فحسب "**فنهانن**" «**Vanhanen**» أن المقاربة النشوئية هي

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط والمستقبل"، قراءات افريقية (العدد 1، أكتوبر 2004) ، ص. 48.

[2]– محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 139.

مشروع بحثي صمّم لاختبار أن مزيد من السكان المقسمين إثنيًا والذين يختلفون من حيث القيم والثقافة تزداد لديهم احتمالات التصادم والنزاعات لعدم القبول بوجود الآخر، كما أن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لسبب شعور المواطنين بأنهم جزء من مجموعة الكل.[1]

يعتبر أصحاب هذه المقاربة بأن الهوية الاثنية ظاهرة طبيعية يولد بها البشر ويجدون فيها القرابة، ويؤكدون أن الانتماء إلى نفس الهوية تتمثل في تقاسمهم لبعض السمات والقيم الموضوعية مثل اللغة والدين والعادات والتقاليد ونفس الثقافة وكذلك تقاسمهم لبعض السمات الذاتية المستمد من شعور الانتماء إلى المجموعة، لذلك تمثل الهوية الاثنية المتغير المستقل الأهم بالنسبة للاتجاه النشوئي الذي يقود إلى الجرأة السياسية والانفصال المسلح بغض النظر عن وجود عدم المساواة أو الهيمنة، كما انهم لا ينكرون دور العامل الاجتماعي والاقتصادي في إثارة الخلاف وتنامي العنف، إلا أن النشوئيين يؤكدون بأن الاستياء وحدة القائم على الهوية الاثنية الثقافية قد يكون سببا للنزاعات والمطالبة بالانفصال وفقا لما أقر به هذا الاتجاه فإن السخط يزداد ويتصاعد من جرّاء عملية التحديث التي تزيد التفاعل والمنافسة بين مختلف الجماعات الاثنية التي تواجه نفس المكافآت الاقتصادية والسياسية، هذا ما يؤدي الى تفاقم ظاهرة الانقسامات الاثنية بطرق عدة:

– سرعة الاتصالات الاجتماعية وكذا التعبئة جرّاء عملية التحديث تؤدي إلى تنامي الوعي بالفوارق الهوياتية بين الجماعات المشكلة للمجتمع، ما يؤدي إلى تفاقم النزاع الاثني البيني.

– التطور التكنولوجي لوسائل الاتصالات جعل موقع الجماعات الاثنية ينكشف أي كل جماعة إثنية عرفت نفسها وموقعها من خلال التعرف على موقع الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل نفس المجتمع مما جعل الجماعات المهمّشة تثور وتحقد على الجماعات الأخرى مما يؤدي إلى بروز النزاعات البينية.[2]

وبذلك يدور محور المقاربة النشوئية على مفهوم محوري الذي هو أهمية القرابة والروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة الاثنية، هذه الروابط تجعل لهذه الجماعات بالتفكير في وجود

[1]– مريم شوحة، حسينة زعرور، مرجع سابق، ص. 42.

[2]– محمد شاعة، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، حوليات جامعة الجزائر (العدد 31، فيفري 2020) ، ص. 180.

الآخر المختلف، فبذلك سبب النزاع الاثني يكمن حسب هذه المقاربة في وجود الحدود الافتراضية بين هذه الجماعات بسبب عدم وجود تجانس بين هذه الجماعات وعدم وجود قيم ثقافية وعرقية مشتركة، كما تكمن كذلك أسباب النزاع في متلازمة نحن ضدهم، وذلك يتجلى في دور المشاعر في تنمية الوعي والإحساس بوجود الحدود بين الاثنيات.

وفي كتابه صدام الحضارات يرى "**صامويل هنتغتون**" أن سبب النزاع والعنف والحروب هو الانتماء إلى حضارات مختلفة، فهذا الاختلاف يولد المخاوف وعدم الشعور بالأمان على كلا الجانبين، المسلمون والهندوس في شبه القارة الهندية الروس والقوقاز في شمال القوقاز، الأرمن والأتراك فيما وراء القوقاز، العرب واليهود في فلسطين، العرب والسود في إفريقيا...الخ تلك كلها علاقات تضمنت على مدى قرون أعمالا تناوبت بين التعايش المفتقر للثقة والعنف.[1]

المطلب الثاني: المقاربة الافتعالية

تبني هذه المقاربة تحليلها لسبب النزاع الاثني على فريضة مفادها أن النزاع الاثني لا يستند إلى فكرة الاختلاف الطبيعي القيمي والتباين بين الاثنيات ثقافيا وعرقيا، بل السبب يعود لدور العوامل السياسية على المستوى الداخلي أو الخارجي في استغلال هذه الفوارق والاختلافات، أي أن هذا التنوع الاثني يصبح أداة في يد هذه النخب التي تعمل على تحريك وإثارة هذه الاختلافات لدخول هذه الجماعات العرقية في حالة النزاع والعنيف، بغية تحقيق مصالحها الخاصة والمتنوعة، كما قد تكون هذه الاختلافات بين الجماعات في بعض الأحيان وهمية، وليست حقيقية يتم افتعالها من قبل القادة السياسيين، مثل فكرة التفوق العنصري في ألمانيا وسمو الجنس الآري، وفي هذا السياق يعتبر"**باري بوزان**" "**Barry Buzan**" النزاع الاثني على أنه أسطورة يتمسك بها من يريد استخدامها، فليست الجماعة الاثنية الفاعل الرئيسي.[2]

[1]– صامويل هنتنعتون، مرجع سابق، ص. 420.

[2]– موسى بن قاصر، "أثر النزاعات الاثنية على أمن واستقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان"، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017–2018) ، ص ص. 48–49.

هذه المقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكيات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الاثنية كمواقع للتعبئة الجماهيرية، مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة، وذلك لكونها أكثر فعالية من الطبقات الاجتماعية.

أما فيما يخص دور العوامل على المستوى الخارجي، فدور الاستعمار كبير في اختلاق النزاعات الإقليمية، وذلك بتقسيم الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، ما يجعل أمن واستقرار الدولة على المحك، مثال على ذلك الدور الذي قام به الاستعمار البلجيكي في تجسيد التمييز الحاصل بين **الهوتو** و**التوتسي** في **رواندا**، وما ترتب عنه من عمليات إبادة جماعية سنة 1994 حيث تعود جذور النزاعات الإثنية إلى العهد الاستعماري لدول العالم الثالث بانتهاجه سياسات مثل فرق تسد والتمييز بين الجماعات الإثنية المختلفة، ما أدى إلى بروز النزاعات الإثنية بعد الاستقلال.

أما على المستوى الداخلي فالنزاع الاثني يحدث بسب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية، والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتمادا على الاثنية كوسيلة.

وعليه فإن تسييس الاثنية قد يؤدي إلى عنف سياسي واجتماعي،هذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول للسلطة وزيادة المكاسب الشخصية، في كتابه "**رين لو مارشون**" "**René le marchan**"حول النزاع بين الهوتو والتوتسي في بوروندي والذي يتشابه مع ما حدث في رواندا منذ 1959، فإن بلورة مجموعة من الهويات ليست عشوائية الحدوث ومن ثم نعزوها إلى استراتيجيات محددة وممنهجة، ذلك بالتركيز عل تعبئة ولاءات المجموعة، نيابة عن المصالح الجماعية المحددة من القرابة وتعبئة الاثنية هي الوسيلة المثلى لاستغلال فرص الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد في الدولة.[1] فبالنسبة للمقاربة الافتعالية فالاختلاف الاثني لا تمثل سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية، فعليه فالنزاع الاثني

[1]– سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، مذكرات ماجيستر (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2009 / 2010) ، ص ص. 28– 30.

حسب هذه المقاربة هو محصلة المعادلة التالية: (النزاع الاثني = تنوع اثني + نوعية المؤسسات) حيث التنوع الاثني مثلا يؤدي إلى حرب في مالي والصومال والنيجر ولكنه لا يؤدي إلى نزاع في النرويج أو سويسرا، أي أن ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الاثني، على خلاف الدول التي لديها مؤسسات قوية وديمقراطية.

المطلب الثالث : المقاربة البنائية

برزت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين مع كتابات **"نيكولاس أنوف" «NicolasOnuf»** في كتابه **«World of Our making of it the social theory and IR»** الصادر سنة 1989 وبعده كتاب **"ألكسندر وندت" «Alexander Wendit»** الصادر **سنة 1992 بعنوان «Anarchy is what stats make of it : The social construction of power politics»**.[1] إلا أن جذورها التاريخية عميقة حيث تعود إلى المفكر الإيطالي **"جيامبا تيستا" «Giambattista»** الذي **أشار** إلى فكرة بنائية التي مفادها: "أنّ العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صُنع البشر، وهي تؤكد أنّ: إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي رؤيتها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلاقات الطبيعية المستمدَّة أساسًا من الفلسفة الوضعية".[2]

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية **بنية (structure)** و**عضو (Agent)** ، يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الاثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات، فإذا كان التأثير سلبي بينهما فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى النزاع.[3]

---

[1]– موسى بن قاصر، مرجع سابق، ص. 53.

[2]– حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936– ، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016 / 2017) ، ص. 83.

[3]– عادل جارش، جمال العيفاوي، "النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، جويلية 2014) ، في: https://www.demoraticac.de/?p=2، تاريخ الإطلاع: 22–05–2024.

المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع باعتباره يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

فالنظريات البنائية متعددة ولا تقدم تصورا موحدا لتوقعاتها حول مستقبل الدولة، فهناك اتجاه يعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية بين المجموعات سيؤدي إلى التقويض التدريجي لدعائم الولاءات الاثنية التقليدية.[1]

أما فيما يخص بدور الدولة في النزاعات الاثنية، يرى أصحاب المقاربة البنائية بأن الدولة لها دور لكن ليس من منظور براغماتي واقعي.

فتدخل الدولة في النزاعات الاثنية ليس سببه الانتماء إلى جماعة اثنية معينة ودعمها أو لدافع المصلحة المطلقة، بل راجع إلى الأساس القيمي والحضاري الذي يتصرف على أساسه صناع القرار.

لأن الهوية الثقافية تتشكل على المستويين الوطني والدولي، فهي بذلك تعتبر من بين أهم الحاجات الغير مادية التي قد تكون المصدر الرئيسي للنزاعات الاثنية داخل الدول ومنه تصبح النزاعات الاثنية تحمل بعدا قيميا.[2] فالتصور البنائي الذي يقوم على تشريع علاقة التأثير المتبادل بين **(البنية والعضو)** يُركز في تحليله للنزاعات الإثنية على عامل الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل المجموعاتي.

كما تعتبر البنائية بأن الهوية لا تعتبر معطى مسبق، بل بناء مستمر التشكل عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة، والفوضى التي تنتج داخل الدولة نتيجة انهيار السلطة المركزية للدولة، يمكن أن يؤدي إلى حدوث النزاعات الاثنية، وانهيار السلطة المركزية للدولة يعود إلى الفشل في مشروع دولة ذات هوية مشتركة، حيث تبدأ كل عرقية في تحديد مصلحتها حول هويتها الضيقة، وبالتالي تكون سلوكياتها حبيسة تلك الهوية.

---

[1]– بلقاسم مربعي، "آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة" دراسة في النموذج الماليزي، مذكرة ماجيستر (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 / 2015) ، ص .62 .

[2]– موسى بن قاصر، مرجع سابق، ص. 56.

المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعند ما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة وعلى هذا الأساس فإن إطار القرابة والانتماء الاثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي،[1] وهنا يبدأ بناء الهوية على أسس تنازعيه، تتحكم فيه ثلاث عوامل حسب **"فيرون"**:[2]

1_منطق الخطاب السائد.

2_ الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

3_ طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى.

الاثنية عامل من العوامل الأساسية، لكن التحريك السياسي هو العامل المثير، وهو الذي يؤسس لهوية ذات ميل تنازعي، ومنه فإن النخب هي التي تقوم بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز الاختلافات الاثنية بغرض زيادة الاحتكاك السلبي مع الأخر، وهذا ما يؤدي بمختلف الاثنيات إلى إعادة تعريف هويتها بشكل يضفي الطابع العدائي اتجاه بضعها البعض، وبالتالي تكون مصالحها مبنية على أنقاض بضعها البعض، وإعادة تعريف الهوية بهذا الشكل تضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، حيث يؤدي إلى بناء العلاقات على لعبة صفرية وهذا التفاعل بين مختلف هذه المجموعات يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني الإثني، ومن ثم ينشب النزاع بين هذه المجموعات الاثنية، وهكذا فإن النزاع لم ينتج من جراء المنافسة بين مجموعات ذات هويات ومصالح ثابتة إنما نتيجة للتفاعلات والثقافة والسياق الذي تسبب في انهيار العلاقات الاجتماعية.[3]

[1]– حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 85.

[2]– كريم رقولي، أحلام وغليسي، "النزاعات الإثنية: دراسة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (المجلد 10، العدد 2، جوان 2023) ، ص. 702.

[3]– حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 86.

لكي تحدث أزمة هوية يجب توفر مجموعة من الظروف المساعدة على انفجار النزاع حسب «**hualt François**» وهي: الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وأزمة الدولة وكذلك أزمة التجانس الداخلي الإثنو– ثقافي.[1]

المطلب الرابع : المقاربة الاثنو– واقعية

يرجع أصحاب هذه المقاربة مشكلة النزاعات الاثنية إلى ظاهرة **الجوار السيء (Bad neighboring)** لصاحبها "**براون**"، كإحدى العناصر المغذية للتوترات والصدمات الاثنية، حيث اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الاثنية على مدخل الدولة، باعتبار الجماعة الاثنية وحدة تحليل، كما ترى هده المقاربة بأن الفوضى ناتجة عن فشل الدولة وعدم قدرتها على إشباع رغبات المجتمع وعدم قدرتها على تحقيق الأمن والتوزيع العادل للموارد، بالإضافة إلى التنافس القائم بين هذه الجماعات الاثنية، كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها عن غيرها للحفاظ على وجودها، ويرى"**دافيد لاك**"، ومؤيدو هذه المقاربة أن بروزها كفاعل مستقل في العلاقات الدولية تعود إلى:[2]

- الخوف من التماثل وفقدان خصائصهم أي هيمنة وسيطرة ثقافة الأغلبية .
- الخوف على أرواحهم وبقائهم أي التميز ضدهم وإلغاء حقوقهم.
- اللاأمن : حيث أن المجموعات الاثنية يجب أن تكون محل عناية من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن.

وبذلك الإثنو–واقعيون يمزجون بين الخوف والمعضلة الأمنية، حيث أن صانعي الخطط الدفاعية يتحضرون للأسوأ، ويركزون على إمكانيات خصومهم عوض الاعتماد على نواياهم الحسنة.

[1]– بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص ص. 63– 65.

[2]– كريم رقولي، أحلام وغليسي، "النزاعات الإثنية: دراسة مفاهيمية نظرية"، مرجع سابق، ص. 702.

فيما يخص بدور الخوف والمعضلة الأمنية في النزاعات الاثنية، فان التدابير المتخذة في إطار بعثات السلام لحل المعضلة الأمنية، محكوم عليها بالفشل حتما، بهذا يرى "**باري بوزان**" أن هناك أربعة عوامل رئيسية لتفسير شدة المعضلة الأمنية في النزاعات الاثنية:

- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للمجموعات.
- ميزة وأولوية الموقف الهجومي على الدفاعي.
- صعوبة التمييز بين توطيد وترسيخ دولة ترتكز على الهوية الاثنية، مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.

_ عند فشل وانهيار دولة متعددة الاثنيات، تكون النظرة وإدراك الآخر في أكثر الأحيان أكثر حساسية، أي سلوك المجموعات الأخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تفسير مثير للقلق.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة التنوع الاثني

توجد العديد من الاستراتيجيات لإدارة التنوع الاثني فهي تندرج في تصنيفين أساسيين وهي: استراتيجيات سلمية، استراتيجيات قسرية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات السلمية

أولا/الاحتواء (Containment) والاستيعاب (Assimilation): بحيث تكون عملية الاحتواء للجماعة الاثنية أو الجماعات الاثنية الخارجة عن سيطرة الدولة معزولة أي فصلها وعدم مساواتها بالجماعة الاثنية الحاكمة. أما بالنسبة للاستيعاب فهي إستراتيجية ترتكز على تقبل قيم الجماعة المسيطرة على مقاليد الحكم وذلك بالرضا، كما يمكن أن يكون الاستيعاب ثقافيا أو مؤسسيا أو قد يكون الاستيعاب عنصريا أي القضاء على الاختلافات البيولوجية بالتزاوج المختلط .[2]

[1]– مصطفى بشراوي، "تأثير النزاعات الاثنية على مسالة بناء الدولة الوطنية: جنوب السودان، نموذجا"، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021) ، ص ص. 47-48.

[2]– أيمن السيد شبانة، "الصراعات الاثنية في إفريقيا الخصائص. التداعيات. سبل المواجهة"، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية (العدد 6، سبتمبر 2010) ، ص. 102.

ثانيا/تقاسم السلطة (Power Sharing): هي صيغة حكم تعتمد على ائتلاف حاكم له قاعدة عريضة، تضم داخلها الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع والتي تحظى بالمشاركة في الحكم على نحو يُقلل من مخاوف الأقليات من خطر الاستبعاد من الحكم من قبل الأغلبية.[1]ويتم ذلك عبر عدة ميكانيزمات التي تتمثل في تقاسم السلطة السياسية لإرساء التعايش بين مختلف الجماعات الاثنية المكونة للمجتمع، ذلك عبر:

1_آلية الفيدرالية: والتي تعني من الناحية السياسية إقامة وإعادة صياغة دستور جديد ينص على التقسيم الإقليمي للسلطة على أسس إثنية أو جغرافية تتمتع فيها الجماعة الإثنية باستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية في حيّزها الإقليمي في ظل دولة إتحاديه، وتوزيع الثروات والمناصب السياسية بشكل عادل، كما أن هذا النوع من التنظيم يتماشى مع الدول الكبرى المتعددة الاثنيات لاحتواء الاختلافات، وقد تم تبني الفدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة وذلك في أعقاب النزاع المسلح في البوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وخففت من حدة الصراعات الاثنية وحافظت الجماعات الاثنية على خصوصياتها مع المساواة في الحقوق السياسية والمدنية،[2] إلا أن نجاح الآلية الفدرالية مشروط بوجود نظام ديمقراطي حقيقي.[3]

2_الحكم الذاتي: عرفه الميثاق الأوروبي بأنه "قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها ولصالح سكانها في إطار القانون"، وهذا يدخل ضمن القانون العام للدولة حيث يكون للأشخاص أو المنظمات والجماعات القدرة على تسيير شؤونها نفسها بنفسها، أما في القانون الدولي فيستخدم المفهوم لحماية وترقية مصير الأقليات التي تقيم في بعض مناطق دولة معينة بمنحها حق الإدارة الذاتية لشؤونها الثقافية والذاتية حيث يقوم كلا النظامين على اللامركزية سواء السياسية أو الإدارية، مع ضرورة توافر إقليم لإقامتها، وبذلك يكون مجال سلطتها داخلي فقط ولا يمتد إلى المجال الخارجي، كما يكون الحكم الذاتي محدود

[1]– محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص. 131.

[2]– أيمن أحمد محمد، إدارة التنوع في الدولة الاتحادية بعد التحول السياسي "العراق إنموذجا" (جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2019) ، ص. 10.

[3]– مصطفى بشراوي، مرجع سابق، ص. 50.

الاستقلالية حيث تكون الرقابة المركزية عليه كبيرة تجعله في حالة تبعية دائمة للسلطة المركزية ويكون خاضع لها وغالبا ما ينشا في ظل الدولة الموحدة.[1] وبذلك يعتبر الحكم الذاتي من بين الاستراتيجيات الناجحة في إدارة التنوع الاثني، ومن أمثلة الحكم الذاتي نجد إقليم **كتالونيا** و**الباسك** في إسبانيا، إلا أنه يمكن أن تتصاعد المطالب الاثنية للمطالبة بالانفصال لتأسيس كيان مستقل وهذا من سلبيات إستراتيجية الحكم الذاتي.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية:

أولا/إستراتيجية الهيمنة: تعتبر من أكثر الاستراتيجيات استخداما من جانب دول العالم الثالث، حيث تهدف تلك السياسات إلى جعل إجتراء أيٍ من تلك الجماعات على سلطة الجماعة المهيمنة أمرا غير وارد أو غير مجدي، وهذه الإستراتيجية مارستها الجماعات الاثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء،حيث تعمل الأنظمة الدكتاتورية على سحق الخلافات الاثنية من اجل بناء هوية فوقية جديدة،[2] وعلى الرغم من إدعاء البعض، أن النظم الديمقراطي تنظم عملية التنافس بين الجماعات الاثنية، فإن الواقع يشير إلى أن عديد الدول الإفريقية التي تبنت النمط الليبرالي للديمقراطية قد مارست سياسات الهيمنة، عبر احتكار الجماعة المهيمنة للمؤسسات الديمقراطية مثل زيمبابوي وجنوب إفريقيا قبل التحول. فعلى الرغم من الظاهر الشكلي للديمقراطية في تلك الدول فإنها كانت مقتصرة على الأقلية البيضاء، هذا ما يؤكد من أن النظم الديمقراطية غير محصنة ضد الممارسات القسرية لإدارة التنوع الاثني.

يمكن القول أن نموذج الهيمنة في جوهره يعبر عن نموذج الاستيعاب في صورته القسرية خاصة في حالة استخدام سياسات الإخضاع أو العزل أو التطويق في مواجهة الجماعات الاثنية المناوئة للنخبة الحاكمة. وعلى الرغم من دفاع أصحاب هذه الإستراتيجية عن سياسات الهيمنة ومحاولة تبريرها قيمياً على اعتبار أن سياسات الهيمنة يمكن أن تكون البديل الوحيد لحرب أهلية ممتدة، فإن تلك المحاولات

[1]– عادل بن عمر، "إستراتيجية إدارة التعددية الاثنية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية (المجلد 5، العدد، 2 أكتوبر 2021) ، ص. 178.

[2]– نفس المرجع، ص. 173.

التبريرية لم تلقى تأييدا في ظل ما يمكن أن تسفر عنه من إضفاء الشرعية على كافة أنظمة القمع والاستبداد في إفريقيا وغيرها من بلدان العالم الثالث، بدعوى قدرة تلك النظم على منع تصاعد الصراعات الاثنية إلى حرب أهلية.[1]

ثانيا/إستراتيجية التطهير الاثني: التي تعد واحدة من أقسى وأقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الاثنية عبر كافة العصور، حيث تعتبر سياسة التطهير والترحيل الجبري والذي يعتبر في غالب الأحيان إجراء عمدي مخطط للتخلص من جماعة إثنية غير مرغوبة فيها باستعمال العنف، وذلك لدواعي الاختلاف في القيم والهوية الثقافية أو العرق، والهدف من هذه الإستراتيجية هو إحداث تجانس داخل الدولة عبر التخلص من الاثنيات التي لا تتقاسم معها نفس القيم والتي تعتبرها دخيلة عليها وهذه السياسة تتخذ عدة أشكال، منها الاستئصال (الإبادة) وكذلك الترحيل والتهجير الجبري.

1-الإبادة الجماعية: تعتبر من بين الإستراتيجيات الأكثر عنفا، والتي تتمثل في محاولة حل النزاع الإثني من خلال خلق تجانس داخل المجتمع باستئصال الجماعات أو الجماعة التي تُعتبر دخيلة ولا تتقاسم نفس القيم الثقافية والهوية والعرق مع الجماعة المسيطرة والمهيمنة على الحكم. مثل ما حدث في يوغسلافيا السابقة في عهد الرئيس "**سلوبدان ميلوزفيتش**"الذي قام بعمليات إبادة جماعية في حق الجماعات الإثنية المسلمة.[2]

2-الترحيل الجبري والتهجير القسري: تقوم هذه الإستراتيجية على إزاحة وتهجير الجماعات أو الجماعة التي لا تتقاسمها نفس القيم عن طريق الطرد والترحيل إلى مكان آخر داخل أو خارج البلاد، كما أنّ عمليات الترحيل الجبري يمكن أن تتم باتفاق بين دولتين.[3]

---

[1]- محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص. 137- 138.

[2]- عادل جارش، جمال العيفاوي، "النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، مرجع سابق.

[3]- مرجع سابق، ص ص. 140- 141.

المطلب الثالث: تدخل الطرف الثالث لإدارة النزاعات الاثنية

عرف مبدأ التدخل في تطوره تزامنا مع العديد من المفاهيم الأخرى المحورية في دراسة العلاقات الدولية، وهذا راجع إلى التداخل بين مختلف المفاهيم في تحليل الأحداث والوقائع الدولية، لذا فقد ارتبط هذا المفهوم مباشرة بمفهوم السيادة والأمن بالنسبة للدولة من أي عدوان أو تدخل من أطراف خارجية.

لذا فقد كان للتطورات والثورات في دراسة العلاقات الدولية الأثر الكبير والمباشر على دراسة مفهوم التدخل وحدوده، فمع تزايد عدد الفواعل غير الدول إلى جانب الدولة التي لم تصبح الوحدة المركزية في التحليل، أصبح حاليا المتعارف بين الدارسين والباحثين في حقل العلاقات الدولية هو الانتقال من الحديث عن مبدأ عدم التدخل إلى شرعية التدخل في شؤون الدول، استنادا إلى مبررات قانونية وسياسية وكذلك إنسانية.

يعرف "**سانميرفي**" التدخل الإنساني، بأنه التهديد باستخدام أو الاستخدام الفعلي للقوة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بصفة أساسية، بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان،[1] فبذلك يعتبر عدم قدرة الدولة في إدارة النزاع الاثني وحماية حقوق مواطنيها، قد يفسح المجال أمام طرف خارجي لوضع حد لتفاقم النزاع وحماية المواطنين وحماية حقوقهم وغالبا ما يكون هذا التدخل الخارجي برعاية أممية.

فالتدخل الخارجي يكون بطرق وأساليب مختلفة فقد يكون سياسيا أو عسكريا وقد يكون صريحا أو مباشرا، وأشهر أنواع التدخل في العصر الحالي هو التدخل العسكري والتدخل المالي والتدخل الاقتصادي والتدخل الإنساني.[2]

[1]– وهيبة العربي، مبدآ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية، أطروحة دكتوراه (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 / 2014) ، ص. 16.

[2]– نفس المرجع ، ص. 66.

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أنّ التنوع الاثني والعرقي ظاهرة طبيعية، إلاّأنه لعدة أسباب مختلفة داخلية منها أو خارجية أصبح هذا التنوع من بين العوامل التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الاختلاف العرقي أحد أهم الأسباب في أغلب النزاعات الداخلية في دول العالم خاصة فيدول العالم الثالث. حيث أخذت ذات النزاعات طابعا اثنيا نتج عنها جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة للخسائر المادية والاقتصادية لهذه الدول، الأمر الذي جعل من الجماعة الاثنية مستوى تحليلي بالغ الأهمية لتفسير الأحداث الدولية وأصبحت بذاتها قضية عالمية اهتم بها العديد من الباحثين في حقل العلوم الإنسانية والسياسية، بغية فهمها وتحليلها وتفسيرها، ذلك من خلال مختلف النظريات والمقاربات المتعددة لوضع أطر قانونية لمعالجتها أو الحد من تفاقمها وإدارتها بالطرق السلمية، بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الفصل الثاني

بناء الدولة الحديثة في ظل النزاعات الاثنية.

تمهيد الفصل الثاني:

بعد استقلالها عن الاستعمار الذي أنهكها لعدة عقود طويلة، سعت دول العالم الثالث إلى تبني سياسات إنمائية سعيًا منها في بناء مؤسسات تضمن تطورًا ورخاءً لمواطنيها. إلاّ أنّ السياسات المنتهجة من قبل أنظمة هذه الدول باءت بالفشل، وأصبحت تتخبط في نزاعات داخلية وذلك لعدة أسباب منها داخلية ذاتية متصلة بطبيعة ونوعية التركيبة الاجتماعية وأخرى تتعلق بالطريقة التي انتهجتها الدولة في تسيير وإدارة شؤونها. بالإضافة لأسباب أخرى خارجية خلفتها الدول الاستعمارية وتدخلها في شؤون هذه الدول، بذلك أصبحت هذه الأخيرة أمام تحديات متعددة وعقبات من أجل إعادة بناء دولها وفق المفهوم السائد بعد الحرب الباردة، أي بناء دولة المواطنة.

المبحث الأول: عملية بناء الدولة الحديثة

المطلب الأول: مفهوم الدولة وأركانها

أولا: مفهوم الدولة.

مفهوم الدولة هو أحد المفاهيم السياسية المركزية المحددة لهوية الكيانات البشرية في العالم الحديث، لاسيما منذ سنة 1648، سنة انعقاد اتفاقية **وستفاليا** بعد حرب الثلاثين عاما بين الأوروبيين أين استمرت الحرب بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية لمدة ثلاثين عاما، حتى أنهت اتفاقية وستفاليا سيطرت اللاهوت على العقل في أوروبا، وكانت بداية قيام الدولة الأمة أو الدولة القومية ككيان يجتمع فيها المواطنون بعضهم ببعض كشعب وليس كطوائف.

إن الدولة التي تشكلت في أوروبا بعد اتفاقية وستفاليا 1648 كانت عقلنة وتسكينا للصراع الديني الذي عطل الحيات السياسية والإنسانية هناك، وتأسيس دول جديدة قائمة على أساس الهوية ووفق محددات العرق واللغة والأرض، ومبادئ وأسس جديدة مبنية على الولاء القومي بدل الولاء الديني أو المذهبي، لتصبح المواطنة هي الرابطة التي تجمع الكل في الدولة، ويُضمن لهم الحقوق والواجبات على قدم المساواة التامة وفق الدستور وبدون تمييز عرقي أو ثقافي. والدولة تمارس سلطتها على جميع إقليمها المحدد وعلى جميع مواطنيها فوق أرضها، ولها الحرية في إدارة شؤونها الداخلية بدون تدخل أو ضغوط خارجية من الدول الأخرى وذلك وفقا لمبد السيادة والاعتراف الدولي بسيادتها.[1]

1/التعريف اللغوي للدولة: عرفها معجم "لسان العرب" هي: اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال، "فنلاحظ رغم كونها اسما فهي "فعل" متحرك متنقل وليست حالة ثابتة (state, static) كما في المعنى الأوروبي، فمصطلح State في الانجليزية أو Etat في الفرنسية مستمد من الأصل اللاتيني Status وفعله stare الذي يقابله الفعل to stand في اللغة الانجليزية بمعنى "يقف وينتصب ويصمد، ويكون في موقف أو وضع معين، ويظل قائما أو نافذا ساري

[1]– مريم شوحة، حسينة زعرور، مرجع سابق، ص ص. 10 – 11.

المفعول"، كما جاء في معانيه المعجمية وعلى العكس من ذلك "دال ويدول"، في العربية إذ يقال للشيء إذا أصابه البلى أو تعرض للزوال "الذال القوم تحولوا من مكان إلى آخر".

بينما تشتق من "دولة" صفة "الدائل" بمعنى المنقلب و الزائل، فإن صفة static المشتقة من state دولة بالانجليزية تعني: "الساكن والمستقر والمثبت في موضع" ومثله status أي الحالة أو الوضع وخاصة الشرعي القانوني، بما هو وضع ثابت معترف به.[1]

2/التعريف الاصطلاحي للدولة: اختلف علماء السياسة في تعريفهم للدولة ومعايير تميزها عن المجتمعات السياسية الأخرى، فالبعض يعتبرونها مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليمًا معينا، حيث تربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحرية ومباشرة حقوقه، أما البعض الآخر يعرفونها بأنها مجموعة كبيرة من الأفراد يسكنون إقليما معينا بشكل دائم وتتمتع بالشخصية المعنوية الذي يمثل قانون أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة أو السيادة.[2]

يُعرف "**ماكس فيبر**" الدولة بأنها "مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطلق سيادتها".[3]

بالنسبة "**لماكيفر**" و"**بيج**" "فإن الدولة عندهما تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر". أما "**كابلان**" و"**لازويل**" يعرفان الدولة بأنها "جماعة إقليمية ذات سيادة" ويعتبر هذا التعريف الأخير للدولة يظهر عناصر الدولة وأركانها الأربعة: الشعب، الإقليم، الحكومة، والاستقلال، وهي بذلك المعايير التي تميز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى.[4]

---

[1]– محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام مكونات الحالة المزمنة (القاهرة: دار الشروق، ط 2، 1999) ، ص. 29.

[2]– علي عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1976) ، ص. 292.

[3]– مريم شوحة، حسينة زعرور، مرجع سابق، ص. 12.

[4]– علي عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 194.

يعرفها **راتزل** الألماني "الدولة جزء من الأرض ومجموعة من البشر انضمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة".[1]

ثانيا : أركان الدولة

هناك عدة أركان أو عناصر لابد من توافرها لقيام الدولة وهي كما يلي:

1) **الشعب:** الدولة نظام إنساني، وهذا ما يجعل السكان أو الرعية هي العنصر الأساسي لهذا النظام، حيث أن هذا الشعب يخضع لسلطان الدولة ويتمتع بجنسيتها يمثل واقعة طبيعية وتلقائية، ولذلك لا يمكن تصور دولة في العالم بدون سكان بغض النظر عن عددهم كذلك انتماءاتهم العرقية أي ليس من الضروري أن يكون الشعب منحدرا من جنس بشري واحد أو سلالة واحدة، كمعظم الدول الناشئة بعد تحررها من الاستعمار.[2]
2) **الإقليم:** توفر الإقليم شرط أساسي لوجود الدولة أي وجود رقعة أرض محددة تشغلها وتمارس سيادتها فوقها، أما بالنسبة لمساحة الإقليم فهي متفاوتة وغير محددة فمنها ما يغطي مساحة كبيرة ومنها ما هو ضئيل المساحة، فبذلك يجب أن يكون ثابت ومحدد، وينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الأرض (اليابسة) وما ينطوي من طبقات تحت اليابسة، الماء (الأنهار، البحيرات، البحر) بالإضافة إلى الفضاء الجوي.[3]
3) **الحكومة:** وهو الجهاز الذي تعتمد عليه الدولة في صياغة سياستها العامة وتنظيم الشؤون العامة، الحكومة تمثل الجانب التنظيمي للدولة أي الهيئة المنظمة التي تتولى الشؤون الخارجية والداخلية للدولة، كما تمثل مجموعة الأشخاص الذين تسند إليهم وظيفة الضبط السياسي.

---

[1]– مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (باتنة: شركة باتينيت للمعلومات والخدمات المكتبية، ط 1، 2005) ، ص. 116.

[2]– رضوان عبير سبيوني، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، ط 1، 2012) ، ص. 27.

[3]– سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العصر المعاصر (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007) ، ص ص. 27 – 32.

4) **السيادة:** هي القوة العليا للدولة، قد تمنح هذه القوة لشخص معين أو مجموعة أشخاص، والسيادة جانبان، جانب داخلي أي السيادة الداخلية والتي معناها السلطة العليا للدولة على الأفراد والهيئات التي تقع في حدودها الجغرافية، أما الجانب الخارجي للسيادة فمعناه الاستقلال عن رقابة أي دولة أخرى أي أن السيادة الكاملة هي الاستقلال السياسي والدستوري المطلق داخليا وخارجيا.[1]

5) **الاعتراف الدولي:** التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم، قلّص المسافات بين الدول، وأصبحت المصالح السياسية للإنسان تتعدى حدود دولته. وفي هذا العالم الذي يتميز بالتساند المتبادل بين الدول، أصبح الاعتراف الدولي من بين المعايير الأساسية لوجود الدولة الكاملة، وتوجد الآن هيئة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية تضم إلى عضويتها الدول ذات السيادة. ويَعتقد البعض أن عضوية هذه الهيئة تعتبر من المعايير المُميّزة للدولة. ومع ذلك، فلا يزال يُنظر إلى الاعتراف الدولي على أنه عنصر أقل أهمية من العناصر السالفة الذكر.[2]

من هنا يعتبر مفهوم الدولة الوطنية أحدث في الظهور من مفهومي الدولة والأمة اللذان استند إليهما في تشكله مستمدا من الأول أي الدولة البعد السياسي ومن الثاني أي الأمة البعد القومي والانتماء الإقليمي للوطن، وهذا ما يعبر عنه باللغة الفرنسية «Etat-Nation» التي تعني الكيان السياسي الذي يتشكل من مجتمع يعبر عن رغبة أفراده في العيش المشترك في ظل العدالة والنظام الذي يسند إلى قوانين تعبر عن الإرادة العامة بغض النظر عن التباين العرقي والثقافي بينهم.[3] أي يكون ولاء الأفراد للوطن وليس للقبيلة أو العرق الاثني.

المطلب الثاني: مفهوم عملية بناء الدولة (State-Building)

تمثل عملية بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة مرحلة استقلال الدول من الاستعمار، الذي كان قائما على بناء مؤسسات مستقرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

[1]- علي محمد المعطي محمد، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص. 302-304.

[2]- مرجع سابق، ص ص. 303-304.

[3]- عبد الرحمن بن شريط، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010 /2011) ، ص. 13.

والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية من الاستعمار الجديد، وإرساء الأمن ووضع دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. في حين أنّ مفهوم عملية بناء الدولة بعد الحرب الباردة أصبح تمحوره شائعا حول إعادة بناء الدولة الفاشلة التي كانت مصدرا يهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك له تأثير على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والإصلاح السياسي والاقتصادي.

من بين التعريفات المهمة لعملية بناء الدولة نجد تعريف "**فرانسيس فوكوياما**" حيث يعرفها بأنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها" والذي يعني بناء مؤسسات الدولة وهياكلها على أسس قانونية مستمدة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.[1]

كذلك تعريف **تشالزتيلي «Charles-Tilly»** حيث يعرف عملية بناء الدولة على أنها "عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".

أما التقرير الأوروبي حول التنمية لسنة 2009 فيعتبر أن عملية بناء الدولة ترتكز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها من أمن وعدالة وسيادة القانون وكذلك التعليم والصحة والتي تلبي جميع تطلعات المواطنين.

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في:

1- **العملية (Process)** أي تتطور وليست مرحلة (stage) أو درجة بمعنى أنه تتطور وتتغير.
2- **الديناميكية (Dynamic)** أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها أي عملية مستمرة ودائمة وتتطور لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة.

[1]- محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (أكتوبر 2016) ، ص ص. 2-3.

3- **النسبية (Relative)** أي أنها تتم ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي أي تتماشى مع نسق القيم السائدة.

4- **الحياد (Neutrality)** من حيث دلالية الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي) فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.

5- **العالمية (Universality)** بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة.[1]

المطلب الثالث : أسس بناء الدولة الحديثة.

يعتمد إنجاح بناء الدولة الحديثة خاصة المتعددة الاثنيات والتي تعاني من نزاعات داخلية عرقية وقبلية من خلال تعزيز وتقوية قدرات الدولة وشرعية مؤسساتها الحيوية وتفعيل علاقاتها المتينة بالمجتمع، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحقيق عدة متطلبات هامة وأساسية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا / زيادة قدرات التنظيم والانجاز: يكون بزيادة قدرات وفعالية الدولة بتفعيل قدراتها الذاتية في التسيير والانجاز بدقة أكثر مما يسمح لأداء الدولة لواجباتها بأكثر فعالية وبشكل أحسن، من خلال إعادة التوزيع وتفعيل الأدوار وإعادة بناء المؤسسات والهياكل وإصلاحها لتكون أكثر فعالية وكفاءة.

تفعيل لجان المحاسبة والمسائلة وتفعيل الرقابة على جميع القطاعات والمؤسسات من أجل تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي تكون مبنية على الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين، والذي يكون بإشباع وتلبية المطالب المختلفة للمجتمع وتحقيق الأمن والعدالة، بالمقابل يخضع الشعب لقوانين الدولة ويقوم بواجباته تجاه الدولة والقانون، وبناء الدول يتطلب إعادة بناء الهياكل ومؤسساتها بشكل يعزز من قدرتها وفعاليتها من خلال عملية المأسسة، حيث تكون قادرة على التكيف مع المستجدات ومستقلة ومترابطة، ومن بين أهم أجهزة ومؤسسات الدولة التي ينبغي التركيز عليها أثناء

[1]- نفس المرجع ، ص. 4.

عملية البناء هو الجهاز البيروقراطي الذي يمثل الجهاز التنفيذي كونه يمنح للسياسة العامة في الدولة مضمونا واقعيا قابلا للتنفيذ.[1]

ثانيا/ تعزيز التنمية السياسية: من أساسيات ومعايير بناء الدولة الحديثة، يجب أن تكون الدولة خاضعة لتقسيم عقلاني للعمل اعتمادا على تخصص ودراية علي الصعيد التقني، ومعايير لا شخصية فيما يتعلق باستخدام مواطنيها وسلطتها عليهم.

لقياس درجة تطور المؤسسات الحديثة حسب "**هنتنغتون**" هناك أربعة معايير: (التصلب، التكيف)، (التعقيد، البساطة)، (الاستقلالية، التبعية)، (الترابط، التفكيك)، أي كلما كانت المؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكييف وأكثر تعقيدا وترابطا ازدادت تطورا، ويمكن للمؤسسة القادرة على التكييف أن تُقيم البيئة الخارجية المتغيرة وتعدل إجراءاتها الداخلية استجابتا لها.

المؤسسات القادرة على التكيف هي تلك التي تدوم وتستمر نظرا لأن البيئات في حالة من التغير الدائم.

تعد المؤسسات المتطورة أكثر تعقيدا لأنها خاضعة لقدر أكبر من تقسيم العمل والتخصص، بحيث المهام والوظائف تؤديها مؤسسات منفصلة لها مهمات محددة وتملك ما يكفي من القدرة التقنية لإنجازها.

تجمع المعيارين الأخيرين للمأسسة، الاستقلالية والترابط علاقة وثيقة حسب "هنتنغتون"، حيث الاستقلالية في دلالتها تشير إلى الدرجة التي تبلغها المؤسسة في تطوير إحساسها بالهوية المشتركة وهذا ما يعزلها عن القوى الاجتماعية الأخرى، أما الترابط يعد المقياس الشامل لدرجة تحديد وقبول

[1]– لعلى بعيو، إشكالية بناء الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية: دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022 /2023) ، ص ص. 35–36.

الأدوار التي تؤديها المؤسسات المختلفة ضمن النظام السياسي، فبذلك يكون جهاز الدولة المكون من كثير من المؤسسات المستقلة ذاتيا أكثر ترابط من ذلك المؤلف من مؤسسات خاضعة وتابعة.[1]

ثالثا/ الشفافية والثقة كركيزة فعلية لدعم الشرعية والاستقرار السياسي: لمواصلة عملية البناء، الدول تحتاج إلى مناخ تسوده الثقة، والشفافية في الأداء وهو عامل مهم لاكتساب هذه الثقة أي ثقة المواطنين في حكامهم.

الثقة تجعل من الحكام يحسنون من عملهم وأدائهم لتحقيق أفضل النتائج وخدمة المصلحة العامة بدون التمييز بين الفئات المكونة للمجتمع، هذا ما يكسب النظام السياسي تأييد المجتمع ومن ثم اكتساب الشرعية وتحقيق الاستقرار السياسي، لذلك على النظام السياسي تعزيز الثقة بينه وبين المواطنين عن طريق العمل على القضاء على الفقر والسعي لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية الاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين وذلك بدون التمييز بين فئات المجتمع ومكوناته، وكذلك التقسيم العادل للموارد الاقتصادية وعائداته، وتشجيع الاستثمار وتوفير مناصب شغل وتحسين الخدمات العمومية والقضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية وتحقيق الأمن الشامل والسلم الايجابي.

رابعا/ التأقلم والتكيف كعامل للاستمرارية: القدرة التنظيمية والمؤسساتية وشرعية النظام السياسي والسياسة العامة والمساواة في تسيير مختلف تطلعات المجتمع بشكل عادل وبدون تمييز، هذا ما يكسب مؤسسات الدولة طابع الفعالية في الأداء ويجعلها قادرة على التأقلم والتكيف مع مختلف متغيرات البيئة الداخلية والخارجية بأكثر مرونة وسلاسة وبدون اللجوء إلى العنف والقهر.

كما تتطور الأنظمة السياسية بطريقة مماثلة تقريبا بالارتقاء البيولوجي، بحيث تتمحور نظرية "**داروين**" للتطور على مبدأين، التنوع والانتخاب، حيث يحدث التنوع بين الكائنات الحية جراء توليفات

[1]– فرانسيس فوكوياما، ترجمة: مجاب الإمام، معين الإمام، أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية (الدوحة: دار الكتب القطرية، ط 1، 2016) ، ص ص. 589–591.

وراثية عشوائية، فبذلك تصبح التنويعات الأكثر قدرة على التكيف مع البيئات المحددة تحقق نجاحا ايجابيا أكبر، ومن ثم تتوالد وتتكاثر على حساب الأقل قدرة على التأقلم، فمنذ التاريخ الطويل اتبع التطور السياسي النمط العام ذاته؛ حيث حل النمط السياسي الأكثر نجاحا محل الأقل نجاحا، فالتطور السياسي يختلف عن نظيره البيولوجي في ثلاث أشكال:[1]

1- في الارتقاء السياسي، تتمثل وحدات الانتخاب في القواعد والأنظمة وتجسيداتها من المؤسسات، فبذلك القواعد التنظيمية هي ركيزة المؤسسات التي تسبغ المزايا والفوائد على تلك المجتمعات التي تستخدمها، ويتم اختيارها عبر التفاعل بين البشر على حساب الأقل فائدة ومنفعة.

2- في المجتمعات البشرية، يمكن للتنوع في المؤسسات أن يكون مخططا لا عشوائيا، فحسب "**هايك**" الابتكار المؤسسي غير الممركز الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة، والذي يعد أقل خضوعا للمخطط البشري هو الأكثر قبولا، فقدرتهم على التخطيط تعني أن تتنوع أشكال المؤسسات التي يوجدونها والتي يُرجح أن تنتج حلولا للتكيّف على حساب العشوائية، حيث يعتبر "**هايك**" أن ارتقاء المؤسسات لا يعتمد على قدرة البشر على تصميم مؤسسات ناجحة، إذ يمكن أن تتولد نتيجة ارتقائية قابلة لتكيف من التنوع العشوائي ومبدأ الانتخاب.

3- يتمثل الاختلاف الثالث في أن التطور السياسي ينتقل ثقافيا لا وراثيا، وهذا يمثل ميزة فيما يتعلق بقابلية النظام للتكيف، يمكن نظريا على الأقل تغيير السمات المميزة مثل المعايير أو العادات أو القوانين أو المعتقدات أو القيم، على جناح السرعة فمن نطاق جيل واحد، من ناحية أخرى يميل البشر إلى منح المؤسسات والنماذج الذهنية التي تنشأ عنها قيمة أصلية، ما يؤدي إلى الحفاظ على المؤسسات عبر الزمن، أي استمرارية المؤسسات.

يمكن للمؤسسات أن تنتشر عبر المحاكاة، قد تتعرض المجتمعات ذات المؤسسات الأضعف للغزو أو الفتح أو الاستئصال من جانب الأقوى، لكن في حالات أخرى يمكن أن تتبنى مؤسسات المنافسين في عملية تعرف باسم "**التحديث الدفاعي**".

[1]- لعلى بعيو، مرجع سابق، ص. 39.

في التطور السياسي على مستوى الدولة تمكنت تلك المجتمعات التي استطاعت تنظيم نفسها بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة من هزيمة الأقل كفاءة أو امتصاصها ونشرت شكلها الخاص من التنظيم الاجتماعي، وهذا وجد التمايز والتقارب في المؤسسات السياسية.[1]

خامسا/ تقوية المركز: يرى الباحث "**إدوارد– شيمس**" إن بناء المركز وتقويته ضرورة ملحقة وهامة لكل مجتمع خاصة في الدول ذات التعددية الاثنية والعرقية والمتنوعة في تركيبتها الاجتماعية، هذا ما يستدعي ضرورة العمل على تقوية الجهاز الإداري المركزي للدولة وفروعه الوطنية والذي يساهم في إنشاء حكومات قوية، تستطيع التحكم في مختلف الأقاليم والمجموعات الاثنية. هذا ما ينعكس بالتالي على تكوين وبناء دولة متماسكة وقوية.[2]

المبحث الثاني: التعقيدات الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة

المطلب الأول: تأثير النزاعات الاثنية على إقليم وأمن الدولة

تعتبر ظاهرة النزاعات الاثنية مشكلة وأمرا يهدد أمن وكيان الدولة واستقرارها، وذلك جراء الانقسامات السياسية والعسكرية والاجتماعية داخل الدولة، أين يتحول فيها الولاء إلى الجماعة الاثنية والقبيلة ويُضعف الولاء للدولة هذا ما يقلص من قدرتها على السيطرة والتحكم في حدود إقليمها، ما يجعلها بذلك عرضة للاختراقات من قبل الجماعات الإجرامية والإرهابية، وغير قادرة على الدفاع وحماية كيانها ومواطنيها.

كما أن النزاعات الاثنية تفسح المجال وتتيح الفرصة أمام التدخل الأجنبي (دول الجوار الإقليمي، قوى دولية، منظمات حكومية وغير حكومية) بغرض الدفاع وحماية أو دعم الأقليات المتصارعة وخدمة مصالحها، بل أطراف النزاع هي من تصبح تطالب بهذا التدخل، حيث يصبح كل طرف يبحث عن مساند خارجي لحسم النزاع لصالحه.

---

[1]– فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ص. 587 – 584.

[2]– كريمة كروي،"التعددية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا – حالة الكونغو الديمقراطية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية (المجلد6، العدد 2، جوان 2020) ، ص. 109.

هذا التدخل يعتبر انتهاك للسيادة الداخلية للدولة، كما أنه قد يزيد من تفاقم وحدّة النزاعات الاثنية، حيث تتحول بذلك الدولة إلى ساحة معركة لقوى خارجية، وما ينتج عنه من انتهاك لحقوق الإنسان، من إبادة جماعية واغتصاب وتهجير قسري وخراب ودمار شامل أين تسود فيه الفوضى وحالة اللادولة، وكمثال عن ذلك النزاع الاثني في طاجاكستان في ماي 1992 أين أدت النزاعات فيها إلى تدخل القوى الخارجية خاصة روسيا وأوزباكستان. ولهذا التدخل العسكري عواقب وخيمة نتج عنها زيادة في تدهور الأوضاع وما صاحب ذلك من ارتفاع الخسائر في الأرواح والأموال، حيث وصل عدد القتلى إلى ما بين 50 ألف و100 ألف قتيل في الشهر الأخير من النزاع سنة 1997.[1]

كما أن الصراعات ذات الطبيعة الاثنية المدعومة بالتدخلات الإقليمية والدولية في السودان ومنطقة القرن الإفريقي وحوض النيل، أدت لمزيد من التوترات والصراعات في هذه المنطقة،[2] النزاعات الاثنية والنتائج التي تتمخض عنها قد تؤدي بالجماعات الاثنية المضطهدة إلى السعي لتحقيق الانفصال عن الدولة الأم وتأسيس كيان مستقل أو الانضمام إلى دولة أخرى، وهذا ما قد يؤدي إلى تفتيت البلاد وتشتتها.[3]

فباعتبار هذه الظاهرة تمتاز بالانتشار فإنه في حالة وصول جماعة إثنية ونجاحها في تحقيق الاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، قد يحفز بقية الجماعات الاثنية الأخرى المضطهدة في نفس الدولة أو الدول المجاورة إلى انتهاج لسياسة واحدة بالمطالبة بالانفصال كذلك، هذا ما يؤدي إلى زوال الدولة الأم أو تفكيكها إلى دويلات.

[1]– توني جوليان، النزاع في طاجاكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3، 1991–1994) ، ص. 46.

[2]– علي الشرعة وآخرون، تداعيات الصراع في القرن الإفريقي على الوطن العربي (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005) ، ص. 45.

[3]– نفس المرجع، ص. 48.

المطلب الثاني: تأثير النزاعات الاثنية على الأوضاع الاجتماعية في الدولة

إن للنزاعات الاثنية آثار وعواقب وخيمة على التركيبة الاجتماعية والثقافية للدولة فباعتبارها نزاعات **صفرية** أي إثبات "الأنا" ونفي "الآخر"، فالجماعات الاثنية المتصارعة تقوم بارتكاب أبشع الجرائم ضد بعضها البعض.

كما يعتبر سلاح الإبعاد والتهجير الجبري دائمًا محور الحروب منذ أكثر من قرن في بلاد البلقان، والفرار من النزاعات والحروب الاثنية كانت دائما ظاهرة تتكرر في جميع الدول التي تنشب فيها النزاعات الاثنية، ففي عام 1992 أبعد صرب البوسنة مئات الآلاف من غير الصرب، وفي عام 1995 أكثر من 150 ألف صربي فروا من كرواتيا،[1]

ذلك الاستبعاد غرضه خلق مجتمع متجانس من خلال القضاء وإزاحة الجماعات الاثنية التي لا تقاسم نفس القيم الثقافية أو الدينية أو العرقية للجماعة الهيمنة والمسيطرة في الدولة.

كما تعتبر الإبادة الجماعية لقبائل إثنية بأكملها من أبشع صور النزاعات الاثنية وبمختلف الطرق، ففي الشيشان مثلا التي لا يزيد تعداد سكانها عن مليون وثلاثمائة ألف نسمة، قتل الروس منهم أربعين ألف مدني وفُقِد ألفان ألقت المخابرات القبض عليهم أثناء حرب 1994-1996، التي تعتبر استمرار للحرب الأولى الروسية- الشيشانية التي بدأتها روسيا فور إعلان الشيشان استقلالها سنة 1991.[2] وخلقت الحرب أكثر من 74 ألف معاق منهم حوالي 19 ألف طفل، وألفان منهم فقدوا حاسة البصر، 1500 فقدوا السمع والنطق، 12 ألف طفل يتيم فقدوا أبائهم، 30% دمرت منازلهم، 85% بدون عمل وتسعة من عشرة يُعانون من مجاعة حادة، حتى وصل الناس يأكلون علف الماشية، جراء الدمار الذي ألحقته الحرب بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الثروة الزراعية والحيوانية.

---

[1]- لوران إريك، ترجمة: الأوديسية للثقافة والإعلام، حرب كوسوفو الملف السري (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط 1، 1999) ، ص. 38.

[2]- محمد يوسف عدس، الحرب الشيشانية بين التأليف والتزييف (القاهرة: المختار الإسلامي، 2003) ، ص. 35.

كذلك ما حصل لشعب البوسنة المسلمين من إبادة وتطهير عرقي في عامين من حرب دامية 1992-1994 حيث سقط حوالي 100 ألف قتيل وتشرد أضعاف ذلك وأغتصب ما يقرب من 30 ألف امرأة (وفقا لتقارير دولية) وأكثر من 150 معسكر للاعتقال الجماعي ودمر أكثر من 80% من مرافق الدولة، ودمر أكثر من نصف المساجد الذي كان يبلغ عددها 1500 مسجد، إضافة إلى إزالة قرى بأكملها وتقسيم البوسنة على أسس عرقية ودينية إلى ثلاث دويلات، تم ذلك التقسيم، من خلال عملية التطهير العرقي وتفريغ لبعض الأماكن من سكانها، حيث تمت هذه العملية بواسطة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ذاتها، "بترك الحرب لفترة زمنية حتى يتم ذلك على أرض الواقع" أي (عملية إخلاء هذه الأماكن من السكان تتم عن طريق الإبادة الجماعية والتهجير القسري، من خلال ترك الحرب تستمر لمدة زمنية أطول إلى غاية تحقيق ذلك)، هذه الخطة تم إقرارها من طرف القوى الخارجية المتدخلة في النزاع الاثني في البوسنة بعد تراجعهم عن الاعتراف بالبوسنة كدولة.[1]

كما أن النزاع يلحق ضررا بالبنية التحتية للدولة وذلك جراء عمليات التدمير والخراب، ومحاولة أطراف النزاع السيطرة على موارد الدولة واستنزافها، بالإضافة إلى العزل ووقف المساعدات الخارجية والحصار والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها القوى الخارجية عليها، كآلية ضغط على أطراف النزاع لوقف الحرب، ما يؤدي إلى انهيار اقتصادي وعجز الدولة على تلبية أدنى متطلبات الحياة وتدني الأوضاع الاجتماعية وتفشي المجاعة والأمراض، وفي ظل استمرار النزاع يصعب على فرق الإغاثة الدولية من إيصال المساعدات الإنسانية وأداء مهامها في ظروفٍ مواتية حيث في كثير من الأحيان يتم الاعتداء على هذه الفرق الإنسانية واغتيال العديد من أعناصرها ما يدفع بهم إلى المغادرة وترك المحتاجين بدون مساعدة، ما يؤدي إلى كارثة إنسانية وتأزم الأوضاع وتفاقمها.

إنّ من أسباب النزاعات الاثنية، الاختلاف في القيم الثقافية لهذه الجماعات المتصارعة ما يؤدي إلى هدم أماكن العبادة والمعالم الثقافية المادية وغير المادية، من مدارس ومراكز الثقافية ومراكز الأبحاث

[1]- نزار سمك، البوسنة والميراث الدامي (المعادي: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط 2، 1997) ، ص ص . 116-118.

والمتاحف الوطنية..الخ لطمس الهوية والقضاء على رموز وتاريخ الجماعات الاثنية وتشويهه وتزويره الأمر الذي بدوره يؤدي إلى الإبادة الثقافية.

هذا النهج سلكه الروس في حربه على الشيشان، حيث دمرت القوات الروسية الجامعات والمعاهد العليا والمدارس ومراكز الأبحاث إلى جانب التدمير المتعمد لقاعات المحاضرات والأرشيف الوطني والمتحف الوطني.[1] رغبة منها القضاء على المقومات الثقافية والدينية للمجتمع الشيشاني، إبادة جسدية وإبادة ثقافية، بغية الاستحواذ على إقليم الشيشان بدون المجتمع الشيشاني.

ومن ثم فان النزاعات الاثنية تقوض من العامل الديموغرافي الذي يعتبر من بين عوامل قوة الدولة الذي تُبنى عليها، ذلك بانقسامه إلى جماعات متصارعة، هذا النزاع بين الجماعات يؤدي بها إلى محاولة طمس هويات بعضها البعض عن طريق الإبادة الجسدية والإبادة الثقافية، وهدم البنية التحتية للدولة من مدارس ومعاهد وجامعات...الخ وكذلك تدمير البنية التحتية الاقتصادية ما يؤدي إلى انهيار اقتصادي وتفشي المجاعة والأمراض، هذا ما يؤدي إلى عجز الدولة وانحلالها.

المطلب الثالث : تأثير النزاعات الاثنية على البيئة والصحة.

تُأثر النزاعات الاثنية على البيئة من خلال التدمير الذي تُلحقه هذه النزاعات بالمنشآت والهياكل الاقتصادية للدولة، كتدمير آبار وأنابيب البترول والغاز التي تلوث البيئة البرية كإتلاف المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، أما تدمير المنشآت البترولية الموجودة في البحار تؤدي إلى إتلاف الثروة السمكية جرّاء تلوث البحار والمحيطات، والنيران المشتعلة في هذه المنشآت تؤدي إلى تلوث الهواء وانبعاث لغازات سامة وضارة تلحق أمراض بالسكان، كما أنه قد يؤدي إلى تشكل سحب تتساقط كأمطار سامة، وما تنتجه من آثار وخيمة على السكان والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية على نطاق واسع.

[1]– محمد يوسف عدس، مرجع سابق، ص. 36.

كما يمكن أن تنتهج الأطراف المتصارعة سياسة الأراضي المحروقة، التي تؤدي إلى إتلاف الغطاء النباتي وإتلاف الغابات، التي تؤثر على الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض، خاصة للفئات الضعيفة والنساء والأطفال وكبار السن.

ففي الشيشان، نتيجة لتلوث البيئة جراء النزاع الاثني فيها، ما أدى إلى وفاة 120 طفل من بين كل 1000 طفل وكل ثاني طفل مولود يموت في شهره الأول، كما يعانون من الأنيميا وفقدان سوائل الجسم، ويولد الكثير منهم مرضى وضعاف البنية ومُشوهين، كما زاد من تفاقم الأوضاع الصحية تدمير المستشفيات والمنشآت الصحية ونقص الأدوية وتدهور الخدمات الصحية.[1] كما تفاقمت الأوضاع الصحية أكثر جراء فشل فرق الإغاثة الدولية كهيئة الصليب الأحمر الدولية في مد يد المساعدة للجرحى وإيصال الأدوية إليهم في أحسن الظروف، حيث في كثير من الأحيان تتعرض فرقهم إلى الاعتداءات والقتل وسوء المعاملة، ما يدفعهم إلى الانسحاب وترك المرضى والجرحى بدون توفير أدنى الخدمات وبدون أدوية ما يؤدي وارتفاع عدد الوفيات.

كثرت الجثث المترامية والمتعفنة في جميع الأماكن تتفشى منها الروائح الكريهة والأمراض خاصة في معسكرات الاعتقال ومخيمات اللاجئين أين يختلط الأحياء بالجثث المتعفنة، مثل معتقل "**مانجاكا**" في البوسنة أثنا الحرب الأهلية الذي لا يتوفر حتى على أدنى شروط الحياة، حيث اختلط الرجال والنساء والأطفال والعديد منهم إما مرضى لا يتحركون أو يكاد يقتلهم الهزل وهم في أسوء الحالات، يموتون بالجوع والعطش والأمراض لانعدام أدنى شروط العلاج مع استمرار التعذيب والاغتصاب والقتل.[2]

لما سبق الإلمام به، للنزاعات الاثنية آثار وخيمة على البيئة وتدهورها التي تنعكس بدورها على المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني من ندرة الموارد الاقتصادية، وتدني الأوضاع الاجتماعية من فقر ومجاعة وتفشي الأمراض.

[1]– نفس المرجع، ص ص. 36– 37

[2]– فؤاد شاكر، البوسنة والهرسك مأساة شعب وهوان أمة (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ط 1، 1993) ، ص. 110.

المبحث الثالث : تحديات بناء الدولة الحديثة متعددة الاثنيات.

باعتبار مفهوم عملية بناء الدولة الحديثة الذي شاع بعد الحرب الباردة يتمحور حول إعادة بناء الدولة الفاشلة نظرا لاعتبارها مصدر تهديد للأمن والسلم الدولي، وكذا قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فبذلك عملية إعادة البناء تواجه تحديات عدة تتمثل في:

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية.

تتمثل التحديات السياسية التي تواجه أنظمة الدول العالم الثالث في إشكالية الدساتير الموروثة عن الاستعمار ومؤسسات الدولة التي لا تساير متطلبات العصر، لذلك يكمن التحدي في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وجعلها تتماشى ومقتضيات العصر، أي الانتقال من الحكم التسلطي الفردي إلى الحكم الديمقراطي التشاركي، فشيوع الحالة الاستبدادية في دول العالم الثالث تعود إلى المرحلة الأولى لقضية الحكم في التاريخ السياسي لهذه الدول، فمثلا الدولة العربية القطرية لم تكتفي فقط بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية القبلية، بل عززتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على السلطة ولجأت إلى سياسات تستند في ممارستها القمعية إلى تحالفات عرقية للاستقواء على الخصوم والحفاظ على النظام والبقاء والاستمرارية في الحكم لأطول مدة.[1]

ضعف الأداء السيادي لدول العالم الثالث يكشف الاختراق الخارجي لها في ظل ضعف داخلي أساسه النزاع حول السلطة، فعديد من دول العالم الثالث هي نتاج عملية تفكيك بدأت ولا تزال مستمرة، فهناك العديد من الدول مرشحة للتفكيك إلى يومنا هذا، ذلك بفعل الفشل في مأسسة الحكم.

إن بناء المؤسسات هو تحديث لآليات النظام السياسي في أداء وظائفه المختلفة، فالنظام المبني على المؤسسات المستقرة والقادرة على التكيف، هو ذلك النظام القادر على الاستجابة للحد

[1]– عماد عبد الغني، سوسيولوجا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2017) ، ص. 272.

المناسب لمطالب بيئته، والتعامل مع النزاعات وإدارتها بطرق سلمية للحفاظ على السلم وتحقق الرضا وتعزز من مكانة الدولة.

تعتبر المؤسسات ضرورة لتحسين أداء النظام ولحماية المجتمع وتعمل على احتواء الأزمات، وتحقق تنمية سياسية مستقلة تكرس دعائم المصلحة العامة وتضمن العدل وتحمي حقوق المواطنين دون تمييز بينهم،[1] من خلال مكافحة كل أشكال الفساد عن طريق المُساءلة والشفافية في ظل إطار مجتمع منفتح على متطلبات وتطلعات البيئة الخارجية.[2] حيث تكون هذه المؤسسات والدساتير مبنية على تعزيز المواطنة وحقوق الإنسان وتكون قائمة على أساس ديمقراطي وضامنة للحرية والمساواة والعدالة والاعتراف بالآخر.

وبعبارة أكثر وضوحا، فإن التحدي يكمن في مدى القدرة على بناء مؤسسات الحكم الديمقراطي المبني على المنافسة السياسية وعلى أسس الانفتاح والشفافية والمساءلة في ظل سيادة القانون والحريات الأساسية للمواطن، مع تفعيل مبدأ فصل السلطات لتقييد السلطة التعسفية كمظهر من مظاهر الحكم الاستبدادي الذي ينبغي العمل على تقويضه، وإقامة الحكم الديمقراطي الذي تكون ممارسة السلطة فيه خاضعة لضوابط تحمي كرامة الأفراد وتضمن حقوقهم.

وعليه فالتمكين للإطار المؤسسي كنظام لعلاقة الحاكم بالمحكومين مرهون إلى حد كبير ببناء الحكم الصالح وتحقيق الجودة السياسية. وهناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها أنظمة الحكم في الدول المتخلفة والتي تقف كعائق أمامها والعمل على محاربتها والتي تتمثل فيما يلي:[3]

1_ الفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، واستغلال الموارد العامة للمصلحة الخاصة.

---

[1]– عياد محمد سمير، صافو محمد، "تحديات إعادة بناء الدولة في العالم العربي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (المجلد 12، العدد 1، أوت 2019) ، ص ص. 203–204.

[2]– نبيل كريبش، زين العابدين دايلي، "الحكم الراشد لتعزيز التنمية المستدامة: مقاربة معرفية مفاهمية"، حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبة النهوض"، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية (10 فيفري 2021) ، ص. 121.

[3]– عياد محمد سمير، صافو محمد، مرجع سابق، ص. 204.

2_ عدم خضوع المسؤولين للقانون وتطبيقه بشكل انتسابي وتعسفي.

3_ إجراءات قانونية تعيق الاستثمار.

4_ سوء استخدام وهدر الموارد المتاحة.

5_ غياب الشفافية في التسيير.

6_ انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.

7_ غياب الشرعية وضعف الثقة بين الحاكم والمحكومين، ما يدفع إلى انتشار القمع وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط.

إن تفحص واقع دول العالم الثالث خاصة الدول العربية التي تتميز أنظمتها بخصائص الحكم السيئ، يكشف عن وجود معضلة الحكم والتي أعراضه متعددة منها الفساد السياسي والمالي، غياب العدل والمساواة والتمييز العنصري والتدهور الاقتصادي، ضعف الشفافية والمشروعية وضعف الولاء للدولة وتفشي الرشوة وغياب المساءلة والمحاسبة.

تكشف اغلب تقارير التنمية الإنسانية عن تلك الأعراض، ما نتج عنه حالة اللاأمن الإنساني في معظم الدول العربية، فكان تقرير 2009 أشار إلى أن تحديات أمن الإنسان في هذه الدول أثرت سلبا على حقوق الأفراد وحاجاتهم ومصالحهم، كما اقر التقرير بأن أمن الإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة، بحيث يؤدي ضمان أمن الإنسان إلى مزيد من فرص التنمية البشرية، وأيضا يُمكن الدولة الاستفادة من البيئة ومن استحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها، ومن التنوع وتقوية اقتصادها، كما يمكنها من التصدي لمصادر النزاع وتجنبها.

وبذلك تجاوز حالة اللاأمن في بلدان العالم الثالث[1] مرهون بمأسسة أطر الحكم وإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموي وتطوري، الذي يكون باعتماد مقاربة الحكم الراشد عن طريق نخبة سياسية

[1]- نفس المرجع ، ص. 204.

منتخبة وإداريين أكفاء ملتزمين بتطوير موارد الدولة وتحسين ظروف المواطنين ونوعية حياتهم، وذلك بإرضاء مطالبهم المختلفة.

كما تعتبر النزاعات الاثنية بمختلف مسبباتها من تهميش وتعسف وإقصاء وتمييز وعدم الاعتراف بجماعة عرقية معينة أو قيمها الثقافية، وحرمانها من موارد الدولة والمشاركة السياسية ...الخ، من بين السمات التي تتصف بها دول العالم الثالث المتعددة الاثنيات، وما ينتج عنها من آثر سلبية على أمنها واستقرارها، يكون بذلك التحدي القائم على حقوق الإنسان وهادف إلى إشباع حاجات الإنسان من أمن ورفاه وكرامة في ظل غياب اللاعدالة والتعسف. فحسب "**هيغل**" فإن الإنسان شأنه في ذلك شأن الحيوانات، لديه احتياجات وتطلعات إلى أشياء خارجها، مثل المأكل والمأوى، وكذلك إلى حماية أجسادها، إلاّ أنّ الإنسان يختلف عن الحيوان زيادة على ما سبق، فالإنسان يرغب ويتطلع إلى رغبة الآخرين أي أنه يريد منه الاعتراف به وتقديره، فهو يريد أولاً وأساسًا أن يعترف الغير به "كائنا بشريا"، كائنا له قدره وكرامته، فهو مستعد في المقام الأول للمخاطرة بحياته في صراع من أجل المنزلة المجردة، وأهم غريزة للإنسان هي حب البقاء، في سبل أهداف ومبادئ أرقى وأكثر تجريدا، حيث يذهب "**هيغل**" إلى أنّ الرغبة في نيل الاعتراف هي التي تدفع بالإنسان بالمخاطرة بحياته والدخول في عراك وحرب حتى الموت، فالمخاطرة في هذه المعركة الدموية منذ فجر التاريخ ليست مخاطرة بالطعام أو المأوى أو الإحساس بالأمن بل هي مخاطرة من أجل المنزلة المحصنة، فهي بذلك حسب "**هيغل**" أول بوادر الحرية الإنسانية.

إن إدراك أهمية الرغبة في الاعتراف والتقدير باعتبارها محركا للتاريخ، ينتج لنا إعادة تفسير الكثير من الظواهر التي تبدو مألوفة لدينا كالثقافة، الدين، فالمؤمن المتدين مثلا يسعى الى اعتراف الناس بآلهته أو ممارساته الدينية المقدسة، بينما يطالب الوطني بالاعتراف بجماعته القائمة على أساس من اللغة أو الثقافة أو العرق،[1] ففي ظل الدول المتعددة الاثنيات يعتبر التحدي الأمني الذي تواجهه الأنظمة السياسية هي وضع قوانين تضمن الاعتراف بكل الجماعات الاثنية المكونة للمجتمع

[1]– فرانسيس فوكوياما، ترجمة: حسين أحمد أمين، نهاية التاريخ وخاتم البشر (القاهرة: مركز الأهرامات للترجمة والنشر، ط 1، 1993) ، ص ص. 12-15.

باختلاف قيمها وثقافاتها وأعرافها، وما يترتب عنه من تقاسم عادل ومساواة في جميع الحقوق والواجبات، ودون تمييز من أجل القضاء على مسببات النزاعات الاثنية، وذلك لاعتبار أن الدافع الأساسي الذي يؤدي بالإنسان أو جماعة إثنية بالمخاطرة بحياتهم والدخول في عراك وحرب حتى الموت هي الرغبة في نيل الاعتراف واثبات الذات ونيل احترام الآخر.[1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المتعددة الاثنيات كثيرة ومن بينها إرساء أنظمة حكم ذات شرعية وديمقراطية قائمة على العدالة والمساواة، والقضاء على الخلافات السياسية والانقسامات الاجتماعية والقضاء على عوامل ومحفزات النزاعات الاثنية وإرساء مناخ يسوده السلم والأمن والاستقرار.

رغم اعتبار معظم دول العالم الثالث ذات قدرات وإمكانيات طبيعية هائلة ومتنوعة وطاقات بشرية ذو كفاءة وجودة متميزة، إلاّ أن هذه الدول واجهت مشاكل وصعوبات جمة في المجال الاقتصادي وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين سيطر الاقتصاد الليبرالي على العالم. هذا الوضع الاقتصادي الهش انعكس على الجوانب الاجتماعية، فحسب عديد الخبراء في المجال الاقتصادي يعتبرون العجز الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث ما هو إلاّ نتاج الإدارة السيئة والفساد والرشوة والمحسوبية والسياسة المنتهجة من قبل قادة هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث اعتمدت بشكل خاص على اقتصاد الريع ولم تبني قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة، ما جعلها عرضة لتذبذبات الأسعار في الأسواق العالمية. كما أنّ التبعية المفرطة للدول الخارجية المصنعة لتلبية حاجات شعوبها من غذاء ومنتجات أخرى بصفة مباشرة، أو لعوامل أخرى طبيعية منها كالجفاف الذي تعاني منه خاصة الدول الإفريقية وندرة المياه، إلاّ أنه في غالب الحيان لا تستطع هذه الدول من تلبية مطالب شعوبها بالنظر لعجز ميزانيتها وتخصيص ميزانية معتبرة للقطاع

[1]– نفس المرجع، ص. 15.

الأمني على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها ملزمة باللجوء للاستدانة الخارجية المشروطة وما لها من تبعات على السيادة الوطنية.

في غالب الأحيان أدى الانهيار الاقتصادي في دول العالم الثالث إلى نشوب صراعات وحروب أهلية بسبب الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية، والتي أخذت بعد ذلك طابعا اثنيا نظرا لاتسام مجتمعاتها بالتعددية العرقية وانتهاج أنظمتها الحاكمة سياسة التمييز والتفرقة والإقصاء بالإضافة إلى غياب العدل والمساواة بين الجماعات الإثنية المختلفة المكونة للمجتمع. هذه الأوضاع المزرية تجعل عملية بناء الدولة أمام تحدي القضاء على آثاره من مجاعة وفقر وتحقيق لاكتفاء ذاتي، والقضاء على البطالة وانتشار الأمراض، والخروج من التبعية والاستدانة والاعتماد على اقتصاد الريع، وتنويع اقتصادياتها والقضاء على الخلافات السياسية والنزاعات العرقية، لما تفرزه من أثار سلبية على عملية بناء الدولة، ففي إفريقيا مثلا قدّر البنك الإفريقي للتنمية[1] تكلفة النزاعات الاثنية والحروب الأهلية الداخلية بمبلغ 250 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1993، أي ما يعادل الإنتاج الكلي للقارة في سنة واحدة.

وذلك جراء تدمير وتخريب المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية للدولة من مصانع ومدارس ومستشفيات وكذلك آبار وأنابيب النفط والغاز وحرق الغابات والمحاصيل الزراعية التي كانت تساهم في الاقتصاد الوطني مما أدى إلى انهيار اقتصادي وفشل الدولة، ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية وتدني القدرة المعيشية والتدهور الصحي للمواطنين، حيث أصبحت أكثر من 34 دولة إفريقية تعاني من المجاعة ونقص الأغذية الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الاعتماد على الخارج لتغذية شعوبها مما أدى بدوره إلى تضخم حجم فاتورة الاستيراد، ما جعلها تتجه إلى الاستدانة الخارجية تحت شروط تمس بالسيادة الوطنية وذلك بتدخل المنظمات المالية الدولية BM،

[1]– فيديريكو مايور، جيروم بانديه، ترجمة: خليل خلفات، علي خلفات، عالم جديد (بيروت: دار النهار للنشر، ط1، 2002) ، ص. 400.

OMC،FMI، في تسيير الشؤون الداخلية لهذه الدول لعجزها إلى دفع ديونها الخارجية، حيث وصل حجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية إلى 329.5 مليار دولار سنة 2000.[1]

تحدي القضاء على الرشوة والفساد كميزة اتسمت بها هذه الدول المتخلفة تقف بدورها كعقبة أمام التقدم والنمو الاقتصادي لما تثيره من مخاوف للمستثمرين الأجانب. حيث اكتشفت دراسة طالت هذه الفئة من المستثمرين إحصاء أهم العقبات التي تقف حاجزا أمام الاستثمار في الأسواق الإفريقية، أين كانت الرشوة والفساد مصدر القلق الأبرز بالنسبة لهم لتمثل41%، والمخاوف حيال ضعف المؤسسات 40%، وضعف السيولة في أسواق رأس المال 36%، والتي لم تكن أسبابا أقل أهمية من الفساد والرشوة والمحسوبية التي تتخبط فيها هذه الدول خاصة الدول الإفريقية،[2] وذلك عبر نهب الأقلية المسيطرة على الحكم للمال العام واختلاسه والاستحواذ على خيرات البلاد واستغلال موارد وطاقات الدولة لأغراضهم الشخصية وتعيين أفراد غير أكفاء في مناصب هامة في الدولة كوزراء وإداريين.

كما أن الفساد في إفريقيا يزيد من تكاليف السلع بنسبة تفوق 20 %، ويصد الاستثمار ويُعوّق النمو الاقتصادي بنسبة 1.5%، وساعد الفساد والمؤسسات الديمقراطية في معظم دول أفريقيا على زيادة المديونية في القارة إلى 300 مليار دولار. فعائد النفط البالغ 400 مليار دولار في نيجيريا منذ السبعينيات وإنتاج النفط الخام البالغ 2,1 مليون برميل يوميا وحوالي 184 تريليون مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي كانا كفيلين بأن تجعلا منها إحدى أكبر دول أفريقيا استقرارا وثراء. ونتج الفشل في ذلك عن عوامل كالديون الأجنبية التي تبلغ 35 مليار دولار ومعيشة 60 % من سكانها تحت خط الفقر. قام حكام نيجيريا بين سنة 1960 و1999 بسرقة 400 مليار دولار، وهذا الاستغلال الاقتصادي والفساد واكبته حرب أهلية راح ضحيتها مليون نيجيري. وهذا الظلم والاستغلال الهيكليان تركا ثلثي سكان البلاد في فقر وثلث في أمية و40 % بلا إمدادات آمنة من الماء، إضافة

[1]– العيد دحماني، الإصلاح السياسي في دول القارة الإفريقية في ظل التحولات الدولية الجزائر نموذجا (1999–2014) ، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017) ، ص. 124.

[2]– وحدة ايكونوميست للمعلومات المحدودة، نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسات الاستثمارية حتى 2017، شركة أبوظبي للاستثمار، أبوظبي، 2012 ، ص. 5.

إلى ضرر بيئي ناجم عن تسرب 1,5 مليون طن من النفط على مدار 50 سنة في "دلتا نهر النيجر" التي تعد من أكثر بقاع الأرض تلوثا، ويقدر أن الفساد يكلف أفريقيا 148 مليار دولار سنويا. وبذلك صورة إفريقيا يشوهها الفساد وضعف الأداء الاقتصادي وضعف التنافسية.[1]

المطلب الثالث : التحديات الثقافية

باعتبار الثقافة أول نشاط اجتماعي بمعنى الكلمة، فهي الشرط الأول لحصول لقاء بين أفراد، فهو لقاء يأخذ بالضرورة بعدا تاريخيا فهو بذلك لا ينتهي مباشرة بعد أن يفترق الأفراد، كما له كذلك بعدا جغرافيا أي لا يربط فقط بين أناس دخلوا في علاقات مع بعضهم البعض في الزمان بل في المكان أيضا.

فالثقافة هي شبكة العلاقات المتواصلة فهي تنشأ من خلال الاستقرار أو "التساكن"، فحسب "**إبن خلدون**" التساكن أساس العمران والاجتماع البشري فهذه الشبكة يمكن أن تضيق أو تتوسع في الزمان والمكان، كما هي نتيجة للاستقرار الاقتصادي والاستمرارية، فهي أيضا عامل في الاستمرارية، كما أنها نتيجة لاندماج بشري أوسع بين جماعات متميزة ومتباعدة، كونها تقوم ببناء روابط اجتماعية عن طريق توسيع التبادل بين جماعات منطقة أخرى.

فالثقافة عامل توحيد ودمج لعناصر جماعة أخرى كما تقوم أيضا بعزلهم عن الجماعات الأخرى وتخلق تمايزهم وتاريخًا وجماعةً. فوظيفة الثقافة هي دائما الإدماج والتوحيد، حتى عندما تقسم وتميز بين جماعات معينة فإنها تعمل من خلال تصنيف هذه الجماعات وتخلق منها وحدة مَراتبية ونُظمًا.

الثقافة تجمع حيث تقسم المصالح المادية، وهذا ما جعل الجماعة تستمر في الوجود بالرغم من النزاعات والانقسامات الداخلية. في حين تنهار الثقافة تنهار الجماعة بأكملها كوحدة سياسية اقتصادية، فعوامل الانهيار قد تحدث نتيجة غزو أجنبي، الذي يحاول إخضاع الجماعة بمحاولة

[1]– ديفيد ج فرانسيس، ترجمة: عبد الوهاب علوب، إفريقيا السلم والنزاع (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 1 2010) ، ص ص. 251 – 252.

تحطيم قنوات التواصل فيها من مدارس وكتب ومتاحف تاريخية وديار الثقافة...الخ، كما لا يستثنى الجانب المعنوي من قيمها ومعتقداتها، واستبدالها بشبكات جديدة تبث قيما جديدة أو بقتل نخبتها المثقفة والمختصين وعلمائها أو فرض الدين الجديد بالقوة وتحطيم مقدساتها.[1]

كما أن عوامل الانهيار الثقافي قد تحدث داخليا أي داخل الدولة، وذلك بمحاولة الجماعة الاثنية المسيطرة داخل الدولة فرض قيمها الثقافية من لغة ودين...الخ، ونفي وتحطيم قيم وعادات الأقليات الإثنية الأخرى، وعدم الاعتراف بها وإخضاعها.

إلاّ أنه حين لا تعترف السلطة الحاكمة أو الجماعة الاثنية المسيطرة على الحكم بالأقليات الاثنية الأخرى المكونة للمجتمع وقيمها الثقافية يؤدي إلى اندلاع النزاعات الاثنية. فحسب "**هيغل**" فإن أهم غريزة للإنسان أو الجماعة هو حب البقاء في سبيل أهداف ومبادئ أرقى وأكثر تجريدا، فبذلك انهيار ثقافة الإنسان أو ثقافة الجماعة يعتبر انهيار الجماعة وفنائها لذلك رغبة الجماعة في نيل الاعتراف يعتبر المحرك والدافع بالإنسان أو الجماعة بالمخاطرة بحياتهم والدخول في نزاعات ومعارك حتى الموت.[2]

تعتبر دول العالم الثالث أمام تحدي القضاء على الخلافات والنزاعات الناتجة عن الاختلاف والتنوع الثقافي المكون لمجتمعاتها المتعددة الاثنيات وضعف الولاء للدولة والذي يعتبر من بين ابرز العوامل المسببة للنزاعات والحروب الأهلية فيها، وذلك بانتهاج أنظمتها الحاكمة أو الجماعة الاثنية المهيمنة والمسيطرة على مقاليد الحكم لسياسة التمييز العنصري والتفرقة والإقصاء في إدارة وتسيير شؤون البلاد والقائم على أساس عرقي.

وعليه، يكمن التحدي البارز لهذه الدول هو الاعتراف بجميع المكونات الاجتماعية وقيمها الثقافية اللغوية والدينية أو توزيع الموارد وعائداتها أو المشاركة السياسية ومدى قدرتها على وضع دساتير وقوانين ومؤسسات تضمن وتكفل الاعتراف بجميع المكونات الاجتماعية أي بكل الجماعات

[1]– برهان غليون، مجتمع النخبة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ط 1، 1986)، ص ص. 75-78.

[2]– فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشرية، مرجع سابق، ص. 12.

الاثنية وثقافاتها بدون تميز والعمل على ترقية وتطوير جميع الثقافات المكونة للمجتمع والمحافظة عليها.

كما أصبح احترام حقوق الأقليات والحفاظ على التنوع الثقافي قضية عالمية تكللت في تجسيد له ليوم احتفالي في السنة، حيث تحتفل اليونسكو في 21 ماي من كل عام باليوم العالمي للتنوع الثقافي، والتي تعتبر بأن 89% من النزاعات الحالية في العالم سببه الاختلاف الثقافي في الدول ذات الحوار القليل بين الثقافات، بموجب القرار الأممي رقم 57/249 الذي اعتمدته الأمم المتحدة في نوفمبر 2001.[1]

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني أن عملية إعادة بناء الدولة وفق المفهوم الحديث يخص الدول المستعمرة التي فشلت في المرحلة الأولى بعد الاستقلال في بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة وقوية ضامنة لطموحات شعوبها من تطور وتحقيق رغباتهم وحاجياتهم.

إلاّ أنّ عملية الإصلاح التي انتهجتها هذه الدول بعد الحرب الباردة لإعادة بناء مؤسساتها وفق المتطلبات الحديثة واجهتها عدة حواجز وعقبات، أبرزها النزاعات الاثنية والحروب الأهلية الظاهرة خاصة في إفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا ودول أمريكة اللاتينية.

خلفت هذه الأخيرة آثارا وخيمة على هذه الدول والتي أدت إلى تفكيك العديد منها وخلفت عدة قتلى وجرحى، وفرّ العديد من أبناء هذه الدول إلى الدول المجاورة. كما نتج عن النزاعات الإثنية هدم وتدمير البنية التحتية والقواعد والمنشآت الاقتصادية، ما انعكس سلبًا على الأوضاع الاجتماعية من مجاعة وأمراض أدت إلى عرقلة مسار مشروع عملية بناء الدولة.

أصبح بذلك هذه الدول أمام تحديات عدة، منها إرساء دولة القانون التي بدورها تقتضي تكريس لحكم ديمقراطي يكفل العدالة والمساواة والمشاركة السياسية، والاعتراف بجميع المكونات الثقافية في المجتمع

[1]– "اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية"، في: https://www.un.org، تاريخ الاطلاع : 28-05-2024.

والحفاظ على التنوع الثقافي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وضمان الاستقرار والأمن والسلم الايجابي.

الفصل الثالث

النزاعات الإثنية في جنوب السودان وانعكاساتها على مسار بناء الدولة

تمهيد الفصل الثالث

دولة جنوب السودان هي أحدث دولة في العالم، استقلت في 9 جويلية سنة 2011، وكان ذلك بمقتضى اتفاقية "نيفاشا" للسلام الشامل الموقعة في جانفي 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والدولة الأم السودان، بعد استفتاء 9 جانفي 2011 الذي تمّ التصويت على خيار الانفصال بنسبة 98% من أصوات الناخبين.

لم تدم فرحة الاستقلال طويلا لتتحوّل الدولة الوليدة إلى ساحة للصراعات والعنف والاقتتال، وأثرت بذلك على مشروع بناء الدولة.

انطلاقا من هذا الواقع يهدف هذا الفصل إلى عرض حالة الأوضاع السائدة في جمهورية جنوب السودان وتحليلها لفهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوب هذه النزاعات وطبيعتها، والنتائج التي خلفتها سواءً على المستوى السياسي والأمني، الاقتصادي والاجتماعي، وكيف أثر غياب الأمن والاستقرار على سيرورة مشروع عملية بناء الدولة، والتحديات التي تواجهها، ومستقبل دولة جنوب السودان.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدولة جنوب السودان

المطلب الأول: نشأة وموقع دولة جنوب السودان

قبل التطرق لدراسة جنوب السودان كدولة مستقلة يتطلب في البداية عرض نبذة تاريخية ودراسة حالة دولة السودان بشكل عام قبل الانفصال.

أولا: إقليم جنوب السودان قبل الانفصال

عاشت السودان أحداث تاريخية مهمة أدّت إلى تعميق الفوارق والهوة بين أبناء الشمال والجنوب انطلاقا من الحكم الثنائي البريطاني المصري للمنطقة، الأوضاع والنزاعات الإثنية والعرقية التي تعيشها دولة السودان الحديثة ناتجة عن الآثار السلبية للسياسة المنتهجة من قِبل الاستعمار،

فيُعتبر هذا الأخير مسؤول عنها، حيث عملوا على خلق دولتين منذ البداية، سودان شمالي مصري وسودان جنوبي بريطاني.

اعتمدت بريطانيا سياسة "فرّق تسُد"، وعملت على التفرقة بين أبناء الدولة الواحدة، إلّا أنه في جوان 1947 قررت التخلي عن فكرة تقسيم السودان إلى دولتين وفتح المناطق المغلقة (Closed districts) ومنح فرصة للسودان بتأسيس وبناء دولة واحدة مستقلة، إلّا أنّ ذلك جاء متأخرا ولم ينفع أمام الآثار العميقة التي خلفتها السياسة الاستعمارية في الماضي، ومسح القيم والمعتقدات التي غرسها في عقول الجنوبيين.[1]

أدّت السياسة التي انتهجها الاستعمار البريطاني إلى جعل جنوب السودان أكثر المناطق تخلفا وبدائية وانعزالاً، فهذه الأوضاع كانت جزءا من إستراتيجيتها في عزل الجنوب عن الشمال، حيث وجد الاستعمار أنّ الشمال مرتبط بحكم روابطه الدينية واللغوية بالعالم العربي. كما لاحظوا أنّ المدّ الشمالي الحضاري يمكن أن يتّسع بين الجنوبيين، فالإسلام كان ينتشر بسهولة عن طريق التجار وكذلك اللغة العربية، فتعاليم الإسلام تجد استجابة بين زنوج الجنوب، واللغة العربية كلغة للدين الإسلامي. لاحظ كذلك المستعمر أن الشعوب العربية التي خضعت لهم لم تندمج معهم حضاريا لما تمتلكه من حضارة وثقافة ولغة، فخاف المستعمر أن يمتدّ هذا "التمرّد الحضاري" إلى الجنوب، فوضعت الخطة لوقف هذا المدّ الشمالي الحضاري، في رغبتهم في أن يظل الجنوب تابعا لها، وساعدهم في ذلك أن معظم قبائل الجنوب ذات حضارة بدائية يمكن السيطرة عليها، وطبعها بالطابع الذي يريدونه ووُضعت الخطة لفصل الجنوب عن الشمال، ولكن الأمر لم يتوقف عند ذلك، بل قرّروا إيقاف عقارب الزمن في إقليم جنوب السودان وترك هذا الإقليم وسكانه على ما هم[2]عليه، وفي هذا وحده خلق الكيان المتخلف عن الشمال المتحضر.

[1]- Michel Raimlaud, Le Soudan Dans Tous Ses Etats (Paris : Editions Karthala, 2eme édition, 2019) , p.77.

[2]– سليمان حامد، 100 يوم في أحراش أفريقيا (الإسكندرية: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991) ، ص. 10.

ولإحكام الخطة فقد فرضوا حاجز بين الشمال والجنوب حتى لا تتم أي حركة (تعريب) في الجنوب أو (أسلمة) عن طريق التعليم على المنهج العربي والدين الإسلامي والتجارة والهجرة وتبادل الموظفين بين الشمال والجنوب، وفي نفس الوقت أطلقوا العنان لهيئات تبشيرية مشبوهة لنشر اللغة الإنجليزية والدين المسيحي بينهم، مع التركيز على بثّ سموم الكراهية بين أطفال الإرساليات ضدّ الشماليين وتوسيع الفوارق بين الطرفين لتضخيم الشعور بالكيان المنفصل.

وبذلك فرضت الهيئات التبشيرية نفسها كأقوى وأنسب أداة لتنفيذ السياسة ونجاحها، فأصبحت العلاقة بينها وبين السلطات الإنجليزية الحاكمة مباشرة ومتينة، حيث دعمت السلطات والهيئات التبشيرية بالأموال لتعمل في ميادين التعليم والصحة والنشاطات الاجتماعية، فصادفت نجاحا ونالت ثقة المواطنين البسطاء في الجنوب، وممّا ساعد ذلك أنّ الحكومات المتعاقبة كانت تسير في الطريق الذي ترسمه لهم هذه الإرساليات.

هكذا تضافرت كلّ هذه العوامل لخلق هذا الكيان البدائي في الجنوب، وخرج الانجليز وخلفوا وراءهم هذه التركة المثقلة، المتمثلة في هذا الجزء المتخلف الذي يطلّ نحو الشمال بالكراهية والشكّ، وبولاء بعضه مندفع نحو جهات أجنبية ما أدى في النهاية إلى إحداث الانفصال، التي بدأت بتمرد بعض ضباط الجيش الجنوبيين، وانقضاضهم المفاجئ على مدينة "جوبا" عام 1955، لتشهد المدينة ومن بعدها كلّ القرى ومدن الجنوبيين مذابح رهيبة على يد منظمات التمرد بدءا بحركة (أنيانيا).[1]

بدأت بوادر النزاع بين الجنوب والشمال في 18 أوت 1955، وذلك بتمرد منظمة "أنيانيا" على الحكومة المركزية التي أقدمت على استبدال القوات البريطانية بعد خروجها بقوات جيش الشمال في إقليم الجنوب، وتصاعدت بعد ذلك وتيرة النزاع في 1956 ودخلت البلاد في حرب أهلية امتدت إلى غاية 1972،[2] وكان أساس النزاع، الاختلاف بين القطبين "الشمالي عربي مسلم، والقطب الجنوبي إفريقي وثني ومسيحي" حيث رفض الجنوبيون الخضوع لسياسة التعريب والأسلمة التي فرضتها الحكومة المركزية السودانية بالقوة، وتهميش وإقصاء الجنوب اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا.

[1]– نفس المرجع ، ص ص. 11–15.

[2]- Michel Raimbaud, Op.cit, p.83.

في شهر فيفري سنة 1972 وبعد عشرة أيام من المفاوضات بين طرفي النزاع، توصلت حكومة "**جعفر النميري**" وحركة التمرد لـ"جوزاف لاغو" بقيادة "أبال آليي" تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية في "**أديس أبابا**" الإثيوبية إلى اتفاقية هدنة بعد سبعة عشر سنة من حرب أهلية كانت آثارها مدمرة على الجنوب ودولة السودان بكاملها، كون النزاع كان إثنيا بين الجنوب والشمال (الحرب الأهلية الأولى)، في هذا الاتفاق توصل الجانبان إلى منح وضع خاص واستقلال ذاتي لإقليم الجنوب، المدرج ضمن حدودها البريطانية لسنة 1956 وهي جميع المقاطعات التقليدية الثلاث (منطقة أعالي النيل، منطقة بحر الغزال، المنطقة الاستوائية).[1]

إلّا أنّ هذه التهدئة لم تدم طويلا حيث دخلت البلاد في حرب أهلية ثانية في شهر ماي 1983 إلى غاية 2005 التي تعتبر الأطول في إفريقيا، راح ضحيتها ما يزيد عن 2,5 مليون قتيل، وفي 2005 وقع الجانبان هدنة جديدة منح بموجبها الجنوب حكما ذاتيا (اتفاقية نيفاشا) على أن يتم التصويت على تقرير المصير في نهاية عام 2010[2] لإقليم الجنوب.

خلّف النزاع بين الجنوب والشمال 2,5 مليون قتيل، أما الهجرة الداخلية للسكان فقد قدر بحوالي 5,533 مليون أي حوالي 13% من إجمالي سكان دولة السودان وأكثر من نصف مليون نازح فرّوا إلى الدول المجاورة. هذه الهجرة العشوائية أدّت إلى توترات شديدة بين المهاجرين والسكان الأصليين ودخولهم في نزاعات إثنية مثل ما حدث في منطقة "جبال النوبة".[3] وكانت النتائج مدمرة اقتصاديا وانعكست على الأوضاع الاجتماعية والصحية من انتشار المجاعة والفقر والأمراض، وكذلك آثارها السلبية على المحيط والبيئة.

[1]- Ibid, pp.106-107.

[2]– انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي، ديسمبر 2011، ص. 1. في: www.almajd.ps، تاريخ الإطلاع: 02-06-2024.

[3]- William Pierre Bouziges, le Soudan, Cœur Géostratégique de l'Afrique Subsaharienne, mémoire de recherche master (institutsupérieur de relations internationales, 2010) , p.11.

ثانيا: ولادة جمهورية جنوب السودان.

بعد الاستفتاء الذي جرى في 9 جانفي 2011 والذي أسفر بتصويت 98% من الناخبين لصالح الانفصال[1] أعلن عن ميلاد دولة جنوب السودان في 9 جويلية 2011، لتصبح بذلك الدولة العضو 193 في الأمم المتحدة، والدولة الإفريقية رقم 254 برئاسة قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان "**سيلفاكير ميارديت**" من إثنية "**الدينكا**" ونائبه "**رياك مشار**" من إثنية "**النوير**" لتصبح بذلك أحدث دولة مسيحية في العالم وعاصمتها "**جوبا**". فهي دولة اتحادية فدرالية ذات نظام حكم رئاسي جمهوري ديمقراطي.[3] تضمّ إداريا عشر ولايات وهي: ولاية "أعالي النيل" "وجونجلي" "والوحدة" وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بأقاليم أعالي النيل، وولاية البحيرات وشمال بحر الغزال، وتشكل هذه الولايات الأربع ما كان يعرف من قبل باسم إقليم بحر الغزال، أمّا الولايات الثلاث الأخرى فهي ولاية غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية أو إقليم الاستوائية سابقا، وبذلك تضم الولايات الجنوبية العشر أكثر من 30 محافظة.[4]

توالت الاعترافات الدولية بدولة جنوب السودان، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي إقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب السودان منذ 8 جويلية، كما اعترفت الجامعة العربية بدولة جنوب السودان في 9 جويلية 2011، بينما جاء اعتراف الأمم المتحدة في 14 جويلية 2011 بمقتضى القرار رقم 1079 الذي صوتت عليه الجمعية العامة، وإلى غاية أواخر شهر سبتمبر 2011 وصل عدد الدول التي اعترفت بدولة جنوب السودان إلى أكثر من 80، أمّا بالنسبة لدولة السودان فقد حرصت أن تكون هي الأولى التي تعترف بها فكان ذلك في 8 جويلية 2011، حين قام الرئيس السوداني عمر

[1]- Marc Lavergne, les conflits soudanais au l'échec d'un Project d'état-nation unitaire et laïque cheval sur le monde arabe et l'Afrique noire, (2-13 octobre 2011) , p.19.

[2]– نيال بول أكين، "السودان بعد انفصال الجنوب"، ندوة "دولتا السودان ...فرص ومخاطر، الدوحة (14 و15 جانفي، 2012)، في: https://www.studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 28-05-2024.

[3]– جنوب السودان دولة في شرق إفريقيا، في:https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 04-06-2024.

[4]– جنوب السودان... معلومات أساسية" في: :https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 04-06-2024.

البشير بزيارة إلى العاصمة "جوبا" متحدّيا بذلك المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت في حقّه مذكرة توقيف دولية وقرارات مجلس الأمن.[1]

ثالثا: جمهورية جنوب السودان الموقع والإمكانيات

1/ **الموقع**: السودان الجنوبي هو ذلك الإقليم الذي يقع في شرق القارة الإفريقية في حدوده الشمالية والجنوبية ما بين خطي عرض 7° و13° شمال خط الاستواء وخطي الطول 14° و34° شرق خط غرينتش، وهي أطول حدود لتلك الدولة (2010كلم) في حين لا تزيد الحدود بين دولة الجنوب والدول الخمس الأخرى المجاورة لها: إثيوبيا شرقا وأوغندا جنوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب الغربي، وجمهورية جنوب إفريقيا الوسطى في الغرب ألفي كلم.[2] وتبلغ مساحة جمهورية جنوب السودان حوالي 619745 كلم²، ويبلغ عدد سكانه في سنة 2017 (12580000) نسمة، وكثافة سكانية لا تتجاوز (20,3 نسمة في كلم²) كما أن نسبة الخصوبة تبقى مرتفعة: 4,9 طفل لكل امرأة لسنة 2017 (إحصائيات البنك العالمي)، كما أنّ أغلبية السكان يعيشون في الأرياف والقرى و19% فقط يعيشون في المدن، وتبلغ نسبة السكان في العاصمة جوبا 350000 نسمة وفق إحصائيات 2012.[3]

---

[1]-Michel Raimbaud, opt.cit, p.349.

[2]– منصور خالد، "التفاعلات الإقليمية والدولية لاستقلال جنوب السودان، ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 و15 جانفي، 2012). في: https://www.studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 02-06-2024.

[3]- Patrice Gourdin, Afrique. Sud-Soudan: Une Géopolitique du Malheur, la Revue Géopolitique, Janvier 2019, https://www.diploweb.com, le 04-06-2024

الخريطة (1 _ 2) الموقع الجغرافي لجمهورية جنوب السودان.

.المصدر: مقتبس من: https://www.google.dz/search?q= (تم التفحص يوم: 28/06/2024).

كما تحتل دولة جنوب السودان موقع جيوإستراتيجي هام بالنسبة للقوى الخارجية المتآمرة ضدّ السودان، فجنوب السودان هو الجسر الفاصل بين العرب والأفارقة والذي يربط كذلك بينهم.[1]

2/ **الإمكانيات الطبيعية:** يحتوي جنوب السودان على موارد طبيعية هامة، فهو يمتلك ثلاثة مواد إستراتيجية: القمح والنفط والغاز،[2] إضافة إلى المياه، والذهب والنحاس والزنك وخام الحديد، ويحتوي الجنوب على 73% من الإنتاج الإجمالي من النفط السوداني، كما يحتوي على أراضي زراعية خصبة معتبرة وثروة حيوانية خاصة الأبقار،[3] كما تعتبر الأراضي الزراعية قوّة اقتصادية كبرى

[1]– عايدة العلي سرّي الدّين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسداد الإسرائيلي (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1998) ، ص. 2.

[2]– نفس المرجع، ص. 9.

[3]– سليمان حامد، مرجع سابق، ص. 17.

ومصدر عيش تعتمد عليها الغالبية العظمى من أهل الجنوب سواء في الزراعة أو استفادة من المراعي أو الغابات، فوضع المجتمع مرتبط بالأوضاع السياسية والاجتماعية، ومن هنا كان لكل سياسي سياسته نحو الأرض ونظرته إلى من يمتلك الأرض، وبالتالي يضع الأسس التي تنظم العلاقة بين المنتفع (المالك) وبين السلطة.[1]

3/ **مؤشر التنمية البشرية:** في جمهورية جنوب السودان يظهر مؤشر التنمية البشرية جدّ ضعيف يقدر بـ 0,418، ما يصنفُه في المرتبة 181 في نفس مرتبة **الموزمبيق** من مجمل 187 تمّ تقييمها، متوسط العمر المتوقع هو 56 سنة للنساء و54 سنة للرجال، هذا يرجع من جهة لسبب الحروب الدائمة وكذلك ضعف الميزانية المخصصة للصّحة والتي هي (2,5 من الناتج المحلي الخام)، وبذلك تعتبر من بين أفقر الدول في العالم حيث 80% من الخدمات الأساسية توفر من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية، و90% من السكان يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم، 50% لا يحصلون على ماء للشرب، طفل من كل خمسة أطفال يموتون دون سنّ الخامسة، أكثر من 90% من النساء و80% من الرجال أميّون لا يعرفون لا الكتابة ولا القراءة، كما أنّ دولة جنوب السودان لا تتوفر على بنية تحتية ولا منشآت ومعظم طرقها غير معبّدة، كما أنّ الدولة تعتمد على 98% من مداخلها على النفط والتي ينتج في إقليمها 70% من مجمل إنتاج السودان جنوب وشمال، ويقسم مناصفة بينهم منذ 2005، إلا أن العوائد المعتبرة من البترول لا تنعكس على التنمية بل هذه العوائد تسيطر عليها الأقلية الحاكمة وتستغلها لأغراضها الشخصية وكذلك الدول الخارجية، وتهمش بقية الجماعات الإثنية الأخرى.[2]

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية في جنوب السودان وموقعها الجغرافي.

يتميز مجتمع جنوب السودان بالتنوع العرقي واللغوي ويتكون من أكثر من 64 جماعة تتفرع عن خمس مجموعات رئيسية: (النيليين) (السودانيين–الشرقيين) (النيجرو–كنغوليين) (السودانيين

[1]– محمد إبراهيم أبو سليم، بحوث في تاريخ السودان (بيروت: دار الجيل، ط 1، 1992) ، ص. 5.

[2]- Michel Raimbaud, Op.cit, p .350.

الوسطيين) (النيليون–الحاميون)، النيليين هم الأكثر عددا 65% من مجموع السكان وتتضمن الجماعات الأكثر أهمية وهي الدينكا (36%) والنوير 15%،[1]والشلك 5%.

أثنية الدينكا: عددهم حوالي 3200000، وتمثل اكبر المجموعات الاثنية في الدولة، وتنحدر منها القيادات الحاكمة في الحركة الشعبية مثل "جون قرنق"، "سلفاكير"، "دينق الور" وذلك منذ الحرب الأهلية الثانية سنة 1983.[2] أطلق الدينكا على أنفسهم لقب "**سيد العلم**" (Moin Jiang) وكلمة الدينكا مكونة من مقطعين هما "**دينك**" "**كا**" أو "**ينك**" "**كاك**"، ويعتقد الدينكا بوجود "**اله**" واحد يدعى "**نيال**" أو "**نياليك**" ويؤمنون أن روحه تتقمص الأفراد ويعتقدون أن جدهم الأكبر "**دينغ ديت**" كان يتمتع بخصائص تقربه من درجة الأنبياء وتشير موروثاتهم إلى أن ولادته تشبه ميلاد "**المسيح عيسى**" عليه الصلات والسلام. تعيش الدينكا في إقليم جغرافي يمتد من شمال مديرية بحر الغزال والنيل الأعلى إلى جنوب كردفان، وينقسمون إلى عدد كبير من القبائل المتفرقة؛ (مالوال، بور، راك، علياب، توي، جوك، نجوك، كيك، نيل، أجار) ، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي تنتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعب الناطقة "**باللو**" والممتدة في إقليم شرق إفريقيا (الذي يجمع قبائل "الماساي" بكينيا، والتوتسي برواندا وبوروندي، حتى بعض المجموعات البشرية بمالي والسنغال المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن).

يشتغل جل الدينكا بالرعي والزراعة، ويرعون قطعان الماشية في المراعي القريبة من الأنهار خلال موسم الجفاف، وفي موسم الأمطار يزرعون الحبوب والتبغ.

بالنسبة لنظام الحكم فلا توجد سلطة مركزية تحكم الدينكا، فمنذ القديم نظموا حياتهم وفق نظام عشائري مترابط حيث يرأس كل قبيلة قائد يدعى "**بيني**"، وعلى رأس كل عشيرة ينصب قائد ونائبان له، ثم عُمدَ ثم مشايخ، يكلفون بفض النزاعات وفق الأعراف والتقاليد السائدة.[3]

---

[1]-Patrice Gourdin, Op.cit.

[2]– حسن بدر الشافعي، "جنوب السودان...خارطة الصراع وسيناريوهات المستقبل" جانفي 2014، في: https://www.islamtody.net.، تاريخ الإطلاع:28–06–2024.

[3]– "أبرز قبائل جنوب السودان"، جويلية 2016، في: https://www.aljazeera.net.، تاريخالإطلاع: 18–10–2024.

إثنية النوير: عددهم يقدر بحوالي 1600000، وهي ثاني أكبر اثنية في الدولة، جغرافيا يسكن النوير أساسا في ولايات "أعالي النيل والوحدة" حيث تقع مناطق النفط ومنطقة "جونغلي" والتي كان من المتوقع أن تنشا فيها "قناة جونغلي" لتزويد مصر والسودان بعدة مليارات من مياه نهر النيل، ينحدر من جماعة النوير عدة قيادات في الحكومة كالنائب الأول للرئيس ونائب رئيس الحركة الشعبية "رياك مشار".[1] وتعتبر المنطقة التي يقطنها النوير صعبة وقاسية فهي تمتاز بالجفاف في موسم الصيف وكثرة الأمطار في فصل الخريف، ما يدفع بهم إلى التنقل إلى أماكن أخرى مناسبة لتلبية حاجياتهم والحفاظ على حياتهم وحياة ماشيتهم لاعتبار الرعي وتربية الماشية والزراعة مصدر عيشهم.

كما يمتاز النوير بالاعتزاز بالنفس ولهم لهجة واحدة وأسلوب في الحياة متشابه إلى حد بعيد ويتشاركون الحيات فيما بينهم، وتعتبر القرية الوحدة الاجتماعية والإدارية الأساسية في حياة النوير فيما يخص تسيير شؤونهم، فالرجل الكبير في تلك القرية والذي يمتاز بالحكمة والنفوذ والذي له القدرة على المناقشة والإقناع فهو الذي يدير شؤون القرية وتكون كلمته مسموعة في القضايا الهامة من قبل السكان.

اثنية الشلك: هي ثالث أكبر جماعة، إلا أنها أقل عددا مقارنة بجماعة الدينكا وجماعة النوير، جغرافيا تسكن على الضفة الغربية والشرقية للنيل الأبيض، لها نظام سياسي مركزي يقوده ملك أو سلطان، يلقبونه بلقب "الرث"، وينحدر من هذه القبيلة وزير الخارجية الأسبق "لام أكول" والأمين العام للحركة الشعبية "باجان أموم"، تمثل بذلك إثنية الشلك 500.000 فرد،[2] ما نسبته 5 % من إجمالي عدد سكان جمهورية جنوب السودان.[3]

النيليون الحاميون: من بين أشهر القبائل النيلية الحامية هي قبيلة "الباريا" وقبيلة "التوبوسا" و"المنداري" و"التوركاتا" التي تسكن في إقليم الاستوائية في أقصى جنوب جمهورية جنوب السودان، تضم قبيلة الباريا أكثر من سبع قبائل في لغة واحدة التي هي لغة الباري، ولكل تجمع قبلي من القبائل النيلية الحامية عاداته وتقاليده الخاصة به.

[1]–حسن بدر الشافعي،مرجع سابق.

[2]- Michel Raimbaud, Op.cit, p. 394.

[3]– حسن بدر الشافعي، نفس المرجع.

جغرافيا تتوزع قبيلة الباريا على امتداد ضفتي النيل، وتعتبر مدينة "جوبا" عاصمة جنوب السودان، ضمن أرض الباري، ويقدر عدد أفراد قبيلة الباريا حوالي 475.004 نسمة وتعتبر الزراعة والرعي وتربية الماشية أهم مصدر عيشهم. نظامهم السياسي قائم على اللامركزية في الحكم حيث تنقسم قبيلة الباريا إلى مجموعة من العشائر، وعلى كل عشيرة رئيس يتولى تسيير أمورها، في غلب الأحيان يكون هذا الرئيس "صانع المطر" أي يتم اختياره بعد نجاحه في إسقاط المطر.

القبائل السودانية البانتوية: وهي مجموعة **"قبائل الفرتيت"** مثل الزاندي، بونقو، مادي والكريش وعدة قبائل أخرى، والتي تسكن إقليم ولاية غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية، كما أن لهذه القبائل امتداد خارجي في الدول المجاورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وتعتبر قبيلة الزاندي من أكبر قبائل الفرتيت "البانتوية".[1]

معظم هذه القبائل يحكمها إما ملوك أو سلاطين ويأتي بعد ذلك الملك أو السلطان الساحر أو (الكوجق) بلغة أهل الجنوب وهو الرجل الذي يسقط المطر، ويعالج المرضى ويقيم الحفلات الدينية، ويهابه كلّ كبير وصغير بما فيهم الملك نفسه.[2]

حسب القسيم الإداري للولايات العشر في جنوب السودان تتوزع القبائل جغرافيا كما يلي:

قبائل ولاية أعالي النيل: تسكنها خمسة قبائل رئيسية؛ الشلك، الدينكا، النوير، المابان، برونا لكوما. تقع شمال شرق دولة جنوب السودان عاصمتها مدينة "ملكال" وتتربع على مساحة تقدر 77,283 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية جونغلي: تسكنها ستة قبائل رئيسية؛ المورلي، الدينكا، النوير، أنواك، جيه، كاشيبو. تقع في شرق دولة جنوب السودان مساحتها 122,581 كيلومتر مربع، وعاصمتها مدينة "بور".

---

[1]– سايمون دينق، "التنوع القبلي في جنوب السودان وارتباطه بالصراع السياسي (تقرير من جنوب السودان)" سبتمبر 2023، في: https://www.adwae.net، تاريخ الإطلاع: 21-10-2024.

[2]– سليمان حامد، مرجع سابق، ص ص. 15–20.

قبائل ولاية الاستوائية الوسطى: تسكنها 12 قبيلة؛ منداري، فوجولو، ووندروبا، باريا، كوكو، نيانقوارا، كاكوا، كيليكو، أفوكايا، تيجور، باكا، موندو. تقع في جنوب الدولة وعاصمتها هي مدينة "جوبا" والتي هي كذلك عاصمة الدولة تبلغ مساحتها 43,033 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية غرب الاستوائية: تسكنها سبعة قبائل؛ أفوكيا، زاندي، باكا، مورو، مندو، بلندا، موروكودو. تقع جنوب غرب دولة جنوب السودان وعاصمتها مدينة "يامبيو" مساحتها تبلغ 79,343 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية شرق الاستوائية: تسكنها 18 قبيلة؛ أشولي، مادي، تبوسا، جيه، نينقاتوم، ديدينقا، بويا، لاتوكا، لوفيت، لانقو، فيري، لوكويا، إماتونق، تنيت، إفوتو، لوقير، تيت، دونقوتونا. تقع في جنوب شرق دولة جنوب السودان وعاصمتها مدينة "توريت" تبلغ مساحتها 73,472 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية البحيرات: تسكنها ثلاثة قبائل؛ الدينكا، جوربيل، أتوت. تقع وسط جنوب السودان عاصمتها "رمبيك" مساحتها تبلغ 43,595 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية واراب: تسكنها ثلاثة قبائل؛ الدينكا، بنقو، جورمان انقير. تقع في وسط شمال جنوب السودان وعاصمتها " كواجوك" تبلغ مساحتها 45,567 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية شمال بحر الغزال: تسكنها قبيلة الدينكا وجورشول. تقع شمال غرب جنوب السودان وعاصمتها مدينة " أويل" مساحتها 30,543 كيلومتر مربع.

قبائل ولاية غرب بحر الغزال: تقع غرب بحر الغزال في غرب شمال جنوب السودان وعاصمتها مدينة "واو" مساحتها تبلغ 91,076 كيلومتر مربع. تسكنها 20 قبيلة.

قبائل ولاية الوحدة: تقع في شمال دولة جنوب السودان عاصمتها مدينة "بانتيو" ومساحتها تبلغ 37,837 كيلومتر مربع. تسكنها قبيلة الدينكا والنوير.[1]

[1]– سايمون دينق، مرجع سابق.

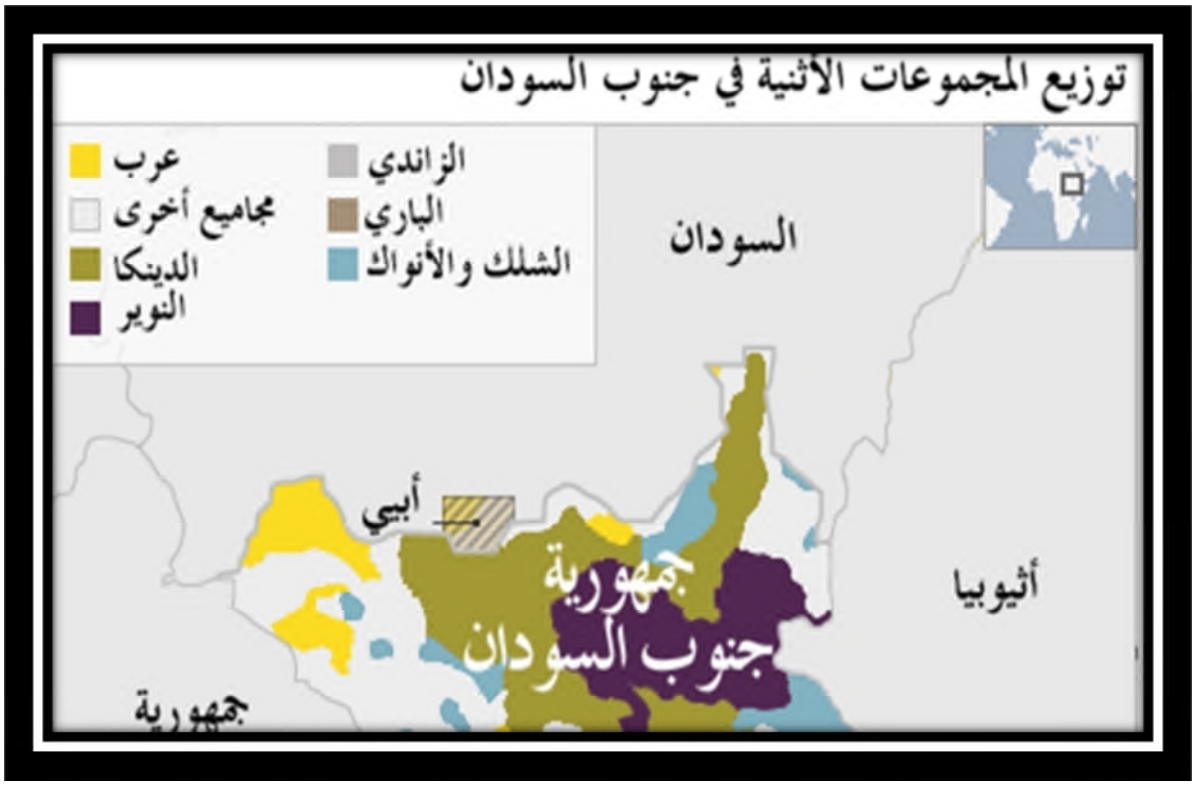

الخريطة (2_2) توزيع الجماعات الاثنية في جنوب السودان.

المصدر: مقتبس من: https://www.google.dz/search?q= .(تم التفحص يوم: 28/06/2024).

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية في جنوب السودان.

اتسمت العلاقات في جنوب السودان بالعنف القبلي، وطغى على المشهد السياسي نزاعات بينية وخلافات حول الأحقية في ملكية الأراضي والمراعي وسرقة المواشي، وانتشار الأسلحة الخفيفة ما أدى إلى تفاقم الصراع،[1] حيث كان ذلك واضحا خاصة في ولايتي "جونغلي" و"أعالي النيل" في سنة 2009، مثلما هو الحال بين قبيلتي "المورلي ولو النوير"، وداخل القبيلة مثلما هو الحال بين "لو النوير والنوير جيكاني" عديد هذه الصراعات قديمة أنتجتها الحرب الأهلية، وزاد من حِدتها الجفاف ونقص الموارد الغذائية ونزاعات الهجرة ذات الصلة داخل المجتمعات الرعوية وبين الرعاة والمزارعين، وتقدر الأمم المتحدة أن أزمة الغذاء وانحباس الأمطار في سنة 2009 سوف يجبر الرعاة على نقل مواشيهم إلى أماكن أخرى بحثا عن الماء والأكل، ما قد يزيد من احتمال تواصل الاشتباكات في سنة

[1]- Groupe de la banque africaine de développement soudan du sud, document de stratégie pays intérimaire 2012-2014, département régional, région est b, octobre 2012, p. 2.

2010، وسجل بذلك جنوب السودان ارتفاع كبير في عدد القتلى والجرحى والنازحين منذ عام2008، لم تشهده خلال الحرب الأهلية مع السودان.

ومن الآثار البارزة لموجة النزاعات في سنة 2009 زيادة الهجمات، والاستهداف المتعمد للقرى حيث أصبح الأطفال والنساء يشكلون غالبية الضحايا المستهدفين، ومن أمثلة الهجمات الدالة على ذلك، هو الهجوم على قرية "كاثوك" في ولاية البحيرات في شهر نوفمبر 2009، قتل خلاله 41 شخصا وتشرد 10 آلاف وتم حرق نحو 80% من المنازل.[1] كما هناك تصورا رائجا في هذه المنطقة مفاده أن ساسة الجنوب يستخدمون الصراعات القبلية ويؤججونها لتقوية قواعد دعمهم. ففي جنوب السودان فإنّ التصور وحده سواءً كان مبررا أم لا، يكفي لإثارة العنف المحلي.

1/ صراع المورلي–لوالنوير: في ولاية جونقلي هو صراع يؤشر على مدى تشابك الديناميات القبلية والسياسية في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل 2005، صراع طويل انفجر في شكل سلسلة من المذابح وهجمات انتقامية سنة 2009، قامت جماعة "المورلي" في شهر جانفي وردت جماعة "لو النوير" بهجمة انتقامية أسفرت على مقتل نحو 450 شخصا من "المورلي" و300 من "النوير" وثأرت "المورلي" في شهر أفريل بقتل 250 شخصا آخر وتشريد نحو 15 ألف، ثم اندلعت اشتباكات أخرى في شهر سبتمبر قتل فيها مئات آخرون استهدفت أعضاء من الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة وأعضاء من الحكومة.

في 18 أوت 2011، هاجمت الآلاف من شباب "المورلي" المسلحة جماعة لو النوير الواقعة في أقصى شمال الإقليم، خلفت 640 قتيل و750 جريح وتم اختطاف مئات الأطفال وحرق آلاف المنازل وسرقة الآلاف من المواشي، وفي شهر ديسمبر 2011، حاصر حوالي 6000 من أعضاء شباب جيش "النوير" مدينة "بيبور" في مقاطعة "جونجلي" التابعة لجماعة "المورلي" وتم حرق منازلهم

[1]– كلير مك إيفوي، إميل ليبرن، مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان (سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والقومية، ط 1، 2010) ، ص. 25.

ونهبوا المدينة، وخلف هذا الهجوم مئات القتلى، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، واقسموا باستئصال وإبادة جماعة "المورلي" ذلك لاتهامهم بسرقة ثروتهم الحيوانية.[1]

تعود الجذور التاريخية للخلاف والانقسام بين الجماعتين إلى مرحلة 1956-1972 أي خلال الحرب الأهلية الأولى التي خاضها أبناء الجنوب ضد الحكومة السودانية، عندما قامت هذه الأخيرة بتسليح "المورلي" ضدّ متمرّدي "أنيانيا" الذين هم من جماعة النوير في الأغلبية، وفي الحرب الأهلية الثانية دعمت القوات المسلحة السودانية زعيم ميليشيات "المورلي" "سلطان إسماعيل كوني" للدفاع وحماية أملاك "المورلي" ضدّ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان ولاؤه بعد الانفصال لدولة السودان والذي يُحتمل أن يكون المتسبب في الهجمات المستمرة "للمورلي" ضدّ "لو النوير" وغيرها من الجماعات.

كما تلقى "لو النوير" أسلحة من القوات المسلحة السودانية عن طريق قوات دفاع جنوب السودان ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية من فترة إلى أخرى للدفاع عن النفس وحماية ممتلكاتهم.[2]

2/صراع لو النوير-جيكاني النوير: الصراع القبلي الثاني ذو الأهمية وذو المدلول السياسي الذي يشب من حين وآخر في مقاطعة **"ناصر"** التابعة لولاية أعالي النيل، دخل "اللو النوير" و"جيكاني النوير" في صراع خلال 1994-2003 بعد انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن في فترة ما بعد اتفاق السلام 2005 قلّت النزاعات بينهما، لتعود سنة 2009، حيث أدّت عدّة عوامل إلى تدهور العلاقة بينهما، من بينها قيام جماعة "لو النوير"بتشريد "جماعة جيكاني النوير" خلال الحرب، ونتج عن ذلك نزاعات على الأراضي وسلسلة من سرقات قطعان الماشية وعمليات الاختطاف التي استهدفت "لو النوير" في سنة 2009.

[1]- Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, Soudan du Sud Premier Anniversaire de l'Indépendance le Moment d'Agir pour la Paix et la Protection des Droits Humains, novembre 2012, p. 30.

[2]- كلير مك إيفوي، إميل ليبرن، مرجع سابق، ص ص. 25-27.

وفي ماي 2009 قام أفراد مسلحون من "لو النوير" بقتل 71 من "الجيكاني" أكثريتهم من النساء والأطفال في هجوم انتقامي عسكري الطابع، وفي 12 جويلية من نفس السنة اعترضت "الجيكاني" قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على طول ممر نهر **"السوباط"** لتوصل الغذاء إلى 19 ألف شخص من "لو النوير" المتشردين، كما تذكر التقارير أن ثلاث قوارب أخرى تمّ محاصرتها في "ناصر" اشتبه أهالي "الجيكاني" في أنها تحمل أسلحة وكانوا مستاءين من تلقي أعدائهم "لو النوير" مساعدات غذائية، فهجمت قوة مسلحة من الجيكاني على القوارب، دام الصراع 3 أيام ونُهب 16 قاربا وحُطِّم 5، وإغلاق ممر نهر "السوباط" المستعمل لنقل المواد الغذائية لمدة شهرين، وشكل ذلك ضغوطا شديدة على المجتمعات المحلية، مفاقما الصراعات المحلية.[1]

3/ صراع الدينكا-النوير: تتسم العلاقات بين هاتين الجماعتين بالعداء المتواصل وتعود بداية الاحتكاك بين القبيلتين إلى حدود سنة 1840، في أولى موجات الهجرة الخاصة بقبائل النوير من أراضيهم الأصلية في الضفة الغربية من نهر النيل باتجاه نهر الجبل، أين تقطن قبائل الدينكا، فقام بذلك المستعمر البريطاني على إعادة توزيع ونقل "قبيلة النوير" خارج أراضي الدينكا من أجل التخفيف من حدّة النزاع بينهما. إلا أن بفعل تأثير الحرب الأهلية الثانية تأثرت منطقة النوير الغربية بولاية جونغلي من حيث التركيبة السكانية بفعل النزوح والفرار من الحرب ما أدى إلى نشوب نزاعات بين السكان الأصليين والنازحين حول قضايا ملكية الأرض. وفي سنة 1983 وصل الصراع إلى أشدّه بينهم، بعد تأسيس التنظيمات المسلحة إثر تطبيق الشريعة الإسلامية على أقاليم الجنوب من قبل الحكومة السودانية، فأصبح بذلك الطرفان منذ تلك الفترة يتنافسان على قيادة النضال ضدّ الحكومة المركزية، وكذلك أصبحت التنظيمات تستخدم كأدوات في تحريك وإدارة النزاعات الإثنية البينية.

كما تتسم كذلك العلاقات بين قبيلتي الباري والمنداري بالنزاع، حيث بدأ الصراع بينهما بعد استيلاء حركة الإنقاذ على السلطة في السودان عام 1989، أين قررت السلطات إعادة تقسيم البلاد إلى 26 ولاية سنة 1994 حيث تمّ بذلك اقتطاع إقليم "مونغالا" وجزء من إقليم "تيركاكا" اللذان كانا تحت سيطرة قبائل "الباري" وضمها إلى مناطق حكم "المنداري"، والذين أصبحوا بذلك أصحاب

[1]- نفس المرجع، ص. 28.

الأغلبية في الإقليم. كما منح إقليم "وسط الاستوائية" إلى حكام قبيلة المنداري ما أدى إلى نشوب الصراع بين القبيلتين حول قضايا تتعلق في أغلبها على غياب العدل وتوزيع الأراضي بين القبيلتين.[1]

المبحث الثاني: النزاعات القبلية في جنوب السودان

المطلب الأول: أسباب ومسار النزاع

أولا: نشأة النزاع ومسار تطوره

بدأت النزاعات في جمهورية جنوب السودان حسب تصريحات الحكومة، عندما حاولت مجموعة من قوات الحرس الجمهوري المعروفة باسم "**تايجر**" السيطرة على مستودع للذخيرة تابع لقيادة الجيش في العاصمة "جوبا"، ما تسبب في نشوب اشتباكات على مستوى مقر وزارة الدفاع بين الحرس الجمهوري و قوات الجيش المتمركزة على مستوى مستودعات الذخيرة، من جهة وبين تلك المجموعة من جهة أخرى، ما دفع بالحكومة إلى إعلان حظر التجول ونشر قواتها لاستعادة وإرساء الأمن في الدولة، نتج عن ذلك حوالي 1500 ضحية بين قتيل وجريح.[2]

مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية، أعلنت الأحزاب السياسية بطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع الأحزاب، تحت إدارة "سلفاكير" ودعت إلى انعقاد المؤتمر الدستوري تمهيدا للانتخابات جديدة، إلا أنه بمجرد إعلان الاستقلال جراء استفتاء 2011، وضع حد لهذه الدوافع التوحيدية.

النتائج الكبيرة التي حققها حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان 93%[3] من أصوات الناخبين في 2010 جعلته لم يعد بحاجة إلى تحالف وقام بالتعديل الدستوري لوحده، وقرر تأجيل موعد الاستحقاقات الانتخابية إلى تاريخ آخر، بالتالي فرض الحزب ديكتاتورية حقيقية في جميع أنحاء البلاد، على القوات المسلحة، الإدارة والحكومة والقضاء، وبدأت بذلك الانقسامات على شكل أنها

[1]– مصطفى بشراوي، مرجع سابق، ص ص. 105–107.

[2]– حسن بدر الشافعي، مرجع سابق.

[3]-Michel Raimbaud, Op.cit, p .395.

خلافات سياسية داخل الحزب الحاكم، حول منصب رئيس الحزب والذي يصبح من يحوز به هو من يكون مرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات عام 2015،[1] لكنها ظهرت بعدها على حقيقتها وأخذت الطابع الإثني، فمحاولة الانقلاب على حكومة "سلفاكير" في 2011 وهو خارج البلاد (في الصين) وأزمة 2013، أدت إلى نشوب النزاعات، وأصبحت بذلك الاشتباكات الدامية بين الميليشيات والجيش جزءا من الحياة اليومية في شمال دولة جنوب السودان، وباقي الأقاليم المتنازع عليها (جبال النوبة وأعالي النيل) أين تقع حقول النفط، حيث كانت مواجهة بين جماعة "النوير" تحت قيادة "رياك مشار" الذي يشكل المعارضة والرئيس "سلفاكير ميارديت" المنتمي لجماعة ""الدينكا".

أعلن الرئيس سلفاكير في 15 ديسمبر 2013 عن محاولة انقلابية قام بها "رياك مشار" ومجموعة مناصريه، وقد قاد هذا الإعلان إلى نشوب نزاع مسلح بدأ في العاصمة جوبا ثمّ تمدد بسرعة إلى عاصمة ولاية جونغلي وبانتيو ولاية الوحدة، أين تقع حقول النفط وإلى مدينة "ملكال" عاصمة ولاية أعالي النيل أين تقع مجموعة أخرى من الحقول، لتدخل بذلك جمهورية جنوب السودان في نزاعات تتشابك فيها كل عناصر الصراع على السلطة والثروة، زيادة عن الانقسامات الإثنية،[2] والذي كان بتحريض من الرئيس "سلفاكير" الذي أطلق قوات الدينكا التابعة لجيش جنوب السودان، بمساعدة من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية التي تدخلت بطلب من سلفاكير وتمّ طرد جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارض للحكومة المنشق والمشكل من "النوير" تحت قيادة "رياك مشار" الذي هدد بالاستيلاء على العاصمة جوبا.[3]

وبدأ بذلك التهديد، موجة العنف هذه دامت 3 أيام وخلفت مئات القتلى وأدان سلفاكير محاولة الانقلاب هذه بينما فرّ رياك مشار خارج البلاد، وتواصلت المواجهات المسلحة وانتقلت بسرعة إلى

---

[1]– لام أكول أجاوين، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع (قطر: سلسلة تقارير الجزيرة للدراسات، فيفري 2014) ، ص. 4.

[2]– وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014) ، ص. 1.

[3]– أحمد عبد الأمير الأنباري، "الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية (المجلد 9، العدد 33، 2020) ، ص. 214.

عواصم المقاطعات الثلاثة "بور" "باتنيو" و"ملكال" وخلفت آلاف القتلى، وتأكدت بذلك الدلالة العرقية لهذا النزاع، "**النوير" ضدّ الدينكا**"، الدينكا ضدّ الآخرين بعد أن أكد نتائج لجنة التحقيق التي شكلها الاتحاد الإفريقي المكونة من خمسة أعضاء برئاسة الرئيس السابق النيجيري "**أوباسنجو**" التي أسفرت بأن النزاع ذو طابع إثني وليس مجرد خلاف سياسي بسيط.[1]

في ظل تأزم الأوضاع في جنوب السودان، تقدّمت الهيئة الحكومية للتنمية **(IGAD)** للتوسط بين أطراف النزاع وتقديم مساعيها الحميدة، وكذا مجلس الأمن الذي كثّف بدوره من المشاورات، أمّا الولايات المتحدة بدأت بتهديد الأطراف المتنازعة والمسببة في النزاع، وفي 23 جانفي 2014 توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف العنف في أديس أبابا تلتها مفاوضات سياسية من 16 إلى 26 فيفري، لكن لم يتم احترام هذه الهدنة وتواصل النزاع، كما أن هذه المفاوضات لم تأت بالنتيجة وظلّ "سالفاكير" متشبّث بمحاكمة "رياك مشار" وكان هذا الأخير متمسكا ويطالب باستقالة "سلفاكير" من منصب الرئيس.[2]

توصلت أطراف النزاع إلى ثلاثة اتفاقيات لوقف النزاع، ولكن تمّ انتهاكها، وكانت الاتفاقية الأكثر جدّية تعود إلى اتفاق السلام في 27 أوت 2015 أين تمّ الاتفاق بين الأطراف على:

1- تشكيل حكومة ائتلافية متساوية الأعضاء.
2- نزع السلاح في العاصمة جوبا.
3- تشكيل حكومة وطنية انتقالية.
4- إجراء انتخابات بعد مرور عامين ونصف.
5- تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.
6- تشكيل هيئة للتعويضات وجبر الخواطر.
7- تشكيل محكمة جنائية مختلطة لمحاكمة المتسببين في هذه النزاعات.

[1]-Michel Raimlaud, Op.cit, p. 395.
[2]- Ibid, p. 396.

وللمضي بتنفيذ الاتفاق تولى "رياك مشار" منصب النائب الأول في 2016 بعد عودته إلى العاصمة "جوبا".[1]

لكن هذه النقطة الأخيرة تعتبر "سريالية"، لاعتبار الأطراف المتسببة والمسؤولة عن هذه الصراعات هم أصحاب السلطة، فحسب "**محمود مامداني**" عضو لجنة التحقيق للاتحاد الإفريقي في جنوب السودان، الذي قال: "ليس العنف الإجرامي الذي يستوجب الحكم عليه بل العنف السياسي."

توصلت الأطراف إلى اتفاق ثاني في ديسمبر 2017،[2] وتمّ انتهاكه ليتواصل النزاع الذي خلّف أكثر من 300 ألف قتيل ونزح ملايين الأشخاص وسط أزمة إنسانية جدّ خطيرة أمام استنكار الأمم المتحدة وأصدقاء دولة جنوب السودان، ويهدف الاتفاق المفروض المكون من ثلاث نقاط إلى وضع حد لدوامة العنف، لكن تمّ انتهاكه مثلما انتهكت الاتفاقيات السابقة، هذا دفع حتى بأقرب الحلفاء إلى التخلي عن الدفاع عن "سلفاكير" أو "رياك مشار" حيث صرحوا بأنّه: "سواء كان يطلق عليهم "سلفاكير" أو "رياك مشار" وأن أنصارهم هم الدينكا أو النوير، لا يمكن الدفاع عنهم".

في 31 ماي 2018 تقدّمت الولايات المتحدة باقتراح إلى مجلس الأمن، وتمّ التصويت عليه، تمّ بموجبه إصدار تحذيرين:

1-حظر السلاح.

2-التهديد بفرض عقوبات فردية ضدّ 6 شخصيات جنوب سودانية من بينها وزير الدفاع.

تعتبر هذه التحذيرات والتهديدات أكثر فعالية من سابقاتها حيث في نهاية المفاوضات المنعقدة في "أديس أبيبا" وبحضور الرئيس "عمر البشير" والرئيس الأنغولي "يوري موسيفيني" تمّ التوصل إلى اتفاق سلام في 25 جوان 2018 في الخرطوم والذي يقضي:[3]

_ وقف إطلاق النار وأعمال العنف في غضون ثلاثة أيام.

_ إطلاق سراح جميع المعتقلين من كلا الطرفين.

[1]- أحمد عبد الأمير الانباري، مرجع سابق، ص. 215.

[2]- Michel Raimbaud, Op.cit, p .397.

[3]- Ibid, p. 397.

_ تشكيل حكومة مؤقتة خلال أربعة أشهر.

كما تمّ تمديد فترة الرئاسة والبرلمان إلى عام 2021 وتليها انتخابات في فيفري 2023 لكن في أوت 2022 تم مرة أخرى إعلان تمديد الفترة الانتقالية بعامين آخرين، ما يعني تأجيل الانتخابات حتى 2024.

بضغوط دولية تمّ إقناع "سلفاكير" بالاستجابة لمطالب المعارضة من بينها العودة إلى نظام فدرالي يقسم البلاد إلى عشر ولايات في 2019/02/15، باعتباره كخطوة ضرورية لتحقيق السلم ووحدة البلاد، بالمقابل وافق "رياك مشار" على أن يعاد تنصيبه نائبا أولا للرئيس في 22 فيفري 2020، وتعتبر بذلك هذه الخطوة مهمة للحدّ من النزاع وإنقاذ اتفاق السلام.

في سنة 2022 واجهت جمهورية جنوب السودان عاما آخر من العنف والجوع والتحديات القاسية، بين الجماعات المسلحة في ولاية أعالي النيل وجنوب ولايتي وسط الاستوائية والوحدة واستمر النزاع المتعدد الجوانب في معظم أنحاء البلاد.

وفي سنة 2023 تواصلت واشتدّت أعمال العنف التي لم تتوقف، فبين الفترة الممتدة من فيفري وماي هاجم شباب مسلحون تدعمهم القوات الحكومية المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة "لير" و"كوش" و"مانيديت"،[1] بعد أن تم تمديد الفترة الانتقالية لمدة 24 شهر، وأعلن بذلك رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات في جنوب السودان "أبينيغو أكوك" أن عملية تسجيل الناخبين ستبدأ في جوان 2024 وأنّ مسودة جدول زمني تمّ إعدادها للانتخابات التي ستكون الأولى في جمهورية جنوب السودان منذ استقلالها من دون أن يتم تحديد الموعد بدقّة لإجراء الانتخابات الرئاسية.[2]

[1]– سام ميدنيك، سوشيتد بريس فوتو، جنوب السودان أحداث عام 2022، التقرير العالمي، 2023، منظمة مراقب حقوق الإنسان HRW، في: https://hrw.org/ar/world-Rep، تاريخ الاطلاع: 16-06-2024.

[2]–أ.ف.ب، "جنوب السودان يستبعد لأول انتخابات منذ الاستقلال، في: https://arabic.rt.com .، تاريخ الاطلاع: 16-06-2024.

ثالثا: أسباب النزاع الإثني في جنوب السودان.

اتسمت الأوضاع في جنوب السودان قبل الحرب الأهلية بالانقسامات بين التيارات السياسية والاقتتال بين الجماعات الإثنية والافتقار إلى الجدارة الاقتصادية التي تؤهل الجنوب لكي يكون دولة مستقرة، ناهيك عن هشاشة وضعف الدولة، إذ تعاني الدولة الهشة من تفشي الصراع وفشل جهود التنمية وانتشار الفقر والمجاعة وذلك لسوء وضعف الحكم، وعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها، وتبني سياسات تقوم على عدم المساواة والإقصاء السياسي والاقتصادي[1]

أولا: على المستوى السياسي.

كانت سياسة التهميش والإقصاء التي انتهجتها الحكومة وبشكل عمدي بعد الانفصال، وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وانتهاك حقوق الإنسان وانتهاج سياسة القمع والقهر من قبل الأجهزة الأمنية، وإعاقة العمل السياسي لأحزاب المعارضة وحرية التعبير، وعدم اكتراث السلطة الحاكمة لتلبية الحاجيات المختلفة والمطالب المتصاعدة للمواطنين، سواء في المجال الأمني أو العدالة والتنمية، اثر سلبا على ديناميكية التفاعل بين السلطة والمجتمع وتدني ثقة المواطن في الحكومة، وتنامي الشعور بالظلم في المجتمع لعدم وفاء الدولة بمسئولياتها، وتفاقم الفساد منذ الاستقلال.

هذا السخط والاستياء من السلطة الحاكمة وفقدان الثقة فيها من قبل المجتمع يعتبر أحد أكبر العوائق التي تقف عقبة أمام مسار عملية بناء الدولة في جنوب السودان، حيث تعتبر النخبة الحاكمة بأنها فاسدة، وذلك لغياب التنمية بالرغم من عوائد النفط منذ ستة سنوات أي منذ تشكيل حكومة جنوب السودان في 2005، قام الرئيس "سلفاكير" في شهر جوان 2012 بإصدار رسالة مفتوحة لحوالي 75 مسؤول سياسي وضابط عسكري، مشيرا أن 4 مليار دولار تمت سرقتها، ويطالبهم بإرجاعها وإن لم يتم ذلك فسيقوم بمتابعة قضائية ضدهم، حيث قال: "لقد ناضلنا من أجل الحرية والعدالة والمساواة، عدد كبير من رفاقنا فقدوا حياتهم من أجل بلوغ هذا الهدف، لكن بعد وصولنا

[1]– كلير مك افوي، اميل ليبرن، مرجع سابق، ص. 11.

للسلطة تناسينا أسباب وأهداف هذا النضال وبدءنا بإثراء أنفسنا على حساب شعبنا"، مضيفا "مصداقية حكومتنا على المحك".[1]

إلاّ أن الجذور الأولى للخلاف تعود إلى مرحلة ما قبل الانفصال حين كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان هي التي تمثل التنظيم الأبرز على الساحة السياسية في الجنوب منذ تأسيسها سنة 1983 إلّا أنها لم تكن التنظيم الوحيد، فكانت هناك تنظيمات أخرى منافسة تسعى للمشاركة في النضال عن قضايا الجنوب، لكن الحركة الشعبية قامت بالقضاء عليها، لكي تنفرد بتمثيل الجنوب في المفاوضات مع حكومة السودان، وبعد ذلك الهيمنة على السلطة بعد الانفصال، مثال عن ذلك الصراع الذي خاضته ضد حركة (أنيانيا 2) التي معظم قياداتها ينتمون إلى جماعة "النوير"، وقامت بتصفيتها بمساعدة من إثيوبيا، فكانت بذلك أول معركة بين الجنوبيين.

كما أنّ انفراد "جون قرنق" بقيادة الحركة ساهم في تصدّعها، فانشق عنها العديد من الأعضاء أمثال: "رياك مشار" و"كابينو كوانين" و"لام أكول" في أوت 1991،[2] لتنقسم بذلك الحركة إلى قسمين هما فصل "الناصر" بقيادة "مشار" وفصل "توريت" بقيادة "جون قرنق" والذي كان يسمى الاتجاه الرئيسي، تلا ذلك انقسامات عديدة في كلا التيارين، نتيجة لتصادم وتعارض الرؤى بشأن مستقبل الجنوب، والتنافس على القيادة، خاصة خلال المرحلة الممتدة من 1991 إلى غاية توقيع "بروتوكول ماشكوس" عام.2002.[3]

كما أنه بعد توقيع "اتفاق نيفاشا" في 2005، تفاقمت حدة الانشقاقات بين الحركة الشعبية والأحزاب الأخرى، حيث تضمن الاتفاق ترتيبات تتعلق بتقاسم الثروة بين شمال وجنوب السودان، فبذلك انشق عنها "**لام أكول**" وكوّن تنظيما مستقلا هو "**الحركة الشعبية لتحرير السودان–التغيير الديمقراطي**"، ورفضت بعض الميلشيات المسلحة الانضمام للحركة الشعبية، وبعد تولي "**سلفاكير**

[1]- Kate Almquist knopf, Fragilité et Relations entre l'Etat et la société au Soudan du Sud, Centre d'étude Stratégique de l'Afrique n°4, Washington, D.C. Septembre 2013, p. 16.

[2]– جون يونغ، الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض، المعهد العالي للدراسات الدولية، نوفمبر2006، ص. 12.

[3]– أيمن شبانة، "الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان"، دفاتر المتوسط (المجلد 2016، العدد 5، أكتوبر 2016) ، ص ص. 43 _ 44.

مياربيت" الحكم في جنوب السودان ظهرت بعض الفصائل الأخرى المناوئة أهمها فصيل "**جورج أتور**" وفصيل "**قالواك قاي**" وفصيل "**الكوابرا**".

بعد الانفصال واجهة الحركة الشعبية العديد من التحديات، أبرزها التركيز على تأسيس سلطة مركزية قوية يمكنها تطوير هوية قومية جامعة، إصلاح القطاع الأمني، واستيعاب مقاتلي المليشيات المسلحة في الجيش النظامي، وإحالة البعض الآخر للتقاعد، وتوفير وظائف مدنية للبعض الآخر، وإصلاح الاقتصاد وتطويره وإعادة الإعمار وإعادة توظيف اللاجئين والنازحين، وتسوية القضايا العالقة مع السودان.

غير أن الحركة الشعبية كانت منشغلة أكثر بمواجهة حركات التمرد، احتجاجا على نتائج الانتخابات الوطنية سنة 2010 والتي نتج عنها نزاعات مسلحة، وتحت ضغوط وانتقادات المنظمات الحقوقية الدولية، دفع ذلك بالرئيس "سلفاكير" لإصدار عفوٍ شامل عن المليشيات يقضي باستيعابهم في الجيش الوطني بشرط نزع السلاح عنهم، وتفاوضت الحكومة أيضا مع بعض الفصائل بوساطة من النرويج باعتبارها من بين إحدى الدول الراعية لاتفاق "نيفاشا"، ومع تعثر المفاوضات تمت تصفية "أتور" وفق أسلوب "**العفو ثم التصفية.**"

كما أنه لم تستطع الحركة أيضا التنصل من ارتباطاتها السياسية والعسكرية بفرعها الشمالي "الحركة الشعبية لتحرير السودان –قطاع الشمال" الذي يسيطر على ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقة بين جنوب السودان والسودان، ودفع حكومة الإنقاذ الوطني إلى دعم المعارضة الجنوبية ضد نظام "سلفاكير".[1]

كذلك الانشقاقات السياسية والخلاف حول عمل اللجنة الدستورية لصياغة دستور البلاد، حيث احتجّت الأحزاب السياسية على هيمنة عناصر الحركة الشعبية على تكوينها،[2] وانسحاب بعضها بسبب عدم تقديم الحكومة الدعم اللازم إلى اللجنة، حتى انتهت ولايتها دون انجاز مهامها فتمّ تجديد ولايتها لمدّة سنتين حتى 2015، واستمرار العمل بالدستور الانتقالي الذي لم يصوّت الشعب عليه،

[1]– نفس المرجع، ص. 45.

[2]- Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, Op.cit, p. 30.

والذي خول للرئيس وفق المادة (97) من الدستور صلاحيات واسعة، منها الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، والقيادة العليا لقوات جيش التحرير الشعبي وجميع القوات الأخرى، وكذلك منحته الحصانة من الخضوع لأي إجراءات قانونية في فترة وجوده في منصبه. هذه الصلاحيات جعلت "**سلفاكير**" يقوم بإدارة العملية السياسية باعتبارها "**مباراة صفرية**" الفوز الكامل لطرف مقابل خسارة كاملة للأطراف الأخرى، أصبح بذلك الرئيس يماثل نظام الحكم في الخرطوم بالنسبة لشعبه، حيث ضيق من نطاق الحريات، وتقييد نشاط الأحزاب، واعتقال المعارضين ومصادرة الصحف، وانتهج بذلك سياسة الإقصاء والقهر، فقد سعى "سلفاكير" للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، وضمّ العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي، خاصة أبناء "الدينكا" من منظمة بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى الجماعات الإثنية الأخرى، خاصة النوير والشيلوك.[1]

تسبب ذلك في آثار بالغة السلبية على التماسك التنظيمي للحركة الشعبية، وأحدث أزمة سياسية داخلية، خاصة بين جماعة الدينكا وجماعة النوير، حيث أصبحت تتردد عبارة أن الدينكا هم من جاؤوا بالاستقلال وبالتالي لا يجب أن يسمح لهم بأن يأتوا بالاستقرار أيضا حتى لا تستمر هيمنتهم على الدولة، وفي نفس السياق كان الصراع بين "سلفاكير" و"رياك مشار" حتى وصلت الأوضاع ذروتها واندلع النزاع الإثني.

ثانيا: اقتصاديا.

تعاني جمهورية جنوب السودان من هشاشة اقتصادية مزمنة تعود أسبابها لمخلفات سنوات الحرب الأهلية مع السودان، والسياسات التميزية للحكومات المتعاقبة، حيث عانى الجنوبيون من التهميش والإقصاء والاضطهاد، ولم تبدأ تنمية إقليم الجنوب إلا في سنة 2002، بإقامة حكومة السودان ما يعرف "**بصندوق تنمية الجنوب**" إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة نصيب الجنوب من مشاريع التنمية عن 2% بين سنة 2002 إلى 2004.

[1]– أحمد عبد الأمير الانباري، مرجع سابق، ص. 213.

اعتقد الجنوبيون أن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية سوف تتحسن بفعل الانفصال وذلك بالاستفادة من عائدات النفط، علما بأن إقليم الجنوب يحتوي بموجب التقسيم على 70% من إجمالي النفط السوداني، والذي بلغت عائداته 9 مليار دولار منذ 2011، وحصولها على حوالي مليار دولار من المساعدات الدولية سنويا، إلّا أنه حدث العكس بعد أن أصبحت دولة حبيسة تعتمد على الخارج في إدارة وتدبير احتياجاتها المختلفة، تصديرا واستيرادا ما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات في البلاد وزيادة الأعباء على مواطنيها.

حسب إحصاء 2008 يبلغ عدد السكان في جنوب السودان حوالي 8,2 مليون نسمة، ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية والذي يعتبر مشكلة أساسية وكبيرة، بالنظر إلى طبيعة اقتصادها الذي يتميز بطابعه الريعي بالاعتماد على عوائد تصدير النفط والذي يمثل 98% من ميزانية الدولة،وكذا المساعدات الخارجية بالإضافة إلى زراعة "الكفاف" والمتاجرة في الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية.[1]

ساءت الأوضاع الاقتصادية وتأزمت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتوقف ضخّ النفط عبر **ميناء بورسودان** منذ أواخر سنة 2012 إثر النزاعات القبلية والخلافات مع السودان،[2] وانخفاض الإنتاج من 350000 برميل في اليوم إلى 245000 برميل في اليوم ثمّ إلى 175000 برميل في اليوم،[3] أدى إلى انهيار العملة الوطنية وتقاعس المانحين الدوليين على الوفاء بما تعهّدوا به من مساعدات للجنوب في إطار اتفاق "نيفاشا"، وتعرض بذلك اقتصاد الدولة لصدمة عنيفة خاصة بعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48%، وبلغ معدل التضخم 79% في ماي سنة 2012.

فشل الحكومة في تبني سياسات اقتصادية بديلة يمكنها تعويض تبعات إيقاف ضخّ النفط وأعلنت عن سياسة تقشّفية في دولة متدهورة اقتصاديا، أدى إلى تصاعد الاحتجاج الشعبي ضدّ سياسات النظام، بعد أن صدرت عدّة تقارير تؤكد تورط بعض القادة من الحركة الشعبية في ممارسات

[1]– أيمن شبانة، مرجع سابق، ص ص. 47 _ 48.

[2]- Groupe de la Banque africaine de Développement Soudan du Sud, Département régional Région Est B, Document de Stratégie Pays Intérimaire 2012 – 2014, Octobre 2012, p. 2.

[3]- Michel Raimbaud, Op.cit, p. 398.

فاسدة والإثراء على حساب الشعب، واقتصار وظائف الدولة على الوظيفة القهرية، وعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ومعاناتهم من أزمة إنسانية حادة.

ثالثا: اجتماعيا

تاريخيا تعتبر منطقة الجنوب ذات اضطرابات قبلية، حيث شهدت أعمالا من العنف بين الجماعات العرقية المختلفة، خلفت عدّة ضحايا فاقت عدد ضحايا الصراع بين الجنوب والشمال، وذلك لسبب المخلفات السلبية للحرب الأهلية مع السودان، وعجز الحكومة بعد الانفصال من تحقيق تنمية اقتصادية والاستجابة لمطالب المجتمع، ما أدي إلي انتشار الفقر والمجاعة وتدني الخدمات الاجتماعية، والتداخل في موطن الإقامة والصراعات حول المراعي ومصادر المياه، وسرقة المواشي والممتلكات، والأزمات الناتجة عن الجفاف والفيضانات وإشكالية إعادة توطين النازحين الذين هاجروا أقاليمهم الأصلية أثناء الحرب الأهلية مع دولة السودان.[1]

رغم الانفصال، ظل الجنوب يعاني من معضلة تنازع الولاءات، والذي يظهر في الصدام بين الولاء السياسي الجديد للدولة وولاءات المواطنين الأولية والراسخة لجماعتهم الإثنية، ما يفسر انكفاء الأفراد داخل الجماعة الإثنية، وتفاقم حدة النزاعات الإثنية بعد الاستقلال، خاصة في "جونغلي" بين جماعة النوير وجماعة المورلي وكذلك الدينكا والنوير.

وهذا ما أدى إلى المزيد من السخط على الحركة الشعبية، بسبب إخفاق الحكومة في تبني سياسات تساهم في خلق هوية وطنية جامعة، وتحقيق الاندماج الوطني، وفشلها في التصدي للعنف.

[1]-Redie Berketeab, Les Défis de la Construction de l'Etat au Sud-Soudain, Afrique contemporaine, N°246, (février 2013) pages. 35 a 52.

المطلب الثاني: نتائج آثار النزاع الإثني على بناء الدولة في جنوب السودان

أولا: على المستوى السياسي والأمني:

أدت النزاعات الإثنية إلى بروز عدّة نتائج على المستوى السياسي والأمني، نذكر منها:[1]

1_ انقسامات سياسية على مستوى السلطة.

2_ غياب الثقة بين الحكام والمحكومين.

3_ فقدان الحكومة للشرعية وتدهور العلاقة بينها وبين الشعب.

4_ انقسام المؤسسة العسكرية وظهور عدّة أجنحة معارضة.

5_ غياب الأمن والاستقرار.

6_ تنامي الولاءات القبلية على حساب الوطن.

7_ تنامي الحقد والكراهية والرغبة في الانتقام.

8_ انتشار الأسلحة والفوضى وسادة حالة اللادولة حيث تحوّلت جنوب السودان إلى ساحة معركة ووكر ومعبر للتنظيمات الإرهابية والإجرامية والاتجار بالبشر، وفشل الدولة على السيطرة والتحكم في حدود إقليمها وبسط نفوذها.

9_ تسليط عقوبات دولية على عدّة مسؤولين في الدولة اتهموا بالتحريض على العنف وافتعال النزاعات التي تسببت في جرائم إبادة.

كما نتج عن النزاعات الإثنية حسب إحصائيات 2018 منذ بدايته في شهر 15 ديسمبر 2013 إلى غاية 2018 إلى خسائر بشرية معتبرة، حيث قتل حوالي400 ألف شخص معظمهم

[1]-Luka Kuol, « Trois Trajectoires Possibles pour le Soudan du sud, centre d’études Stratégique de l’ Afrique, Juillet 2018, Rapport Spécial n4. Dans : https://www.africacenter.org/fr/sp , le 12-06-2024.

مدنيين رجال ونساء، شيوخا وأطفال[1] و1,5 مليون نازح في الداخل و2,5 فروا إلى الدول المجاورة، وكذلك بين 200 ألف و300 ألف فروا إلى السودان الشمالي.[2]

أما بالنسبة لإحصائيات 2022 فقد خلف النزاع عمليات قتل وتهجير جسمية، قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية واستمر العنف الجنسي مع أعمال ونهب وتدمير الممتلكات وانتهاكات في حقّ الصحفيين والمحتجين والناشطين الحقوقيين واحتجازهم تعسفا، شهدت بذلك البلاد أسوأ أزمة إنسانية منذ الاستقلال. فحسب **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)** فإن 7,7 مليون شخص على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي سبب النزاع ونقص التنمية المزمن والظروف الجوية القاسية، أين نزح أكثر من 2,2 مليون شخص داخليا وأكثر من 2,3 مليون فرّوا إلى خارج البلاد. أما النتائج المترتبة عن أعمال العنف في فيفري وماي 2023 حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فيقدر بـ: 44 ألف شخص على الأقل نزحوا و1739 مدنيا أعزل قتلوا و131 امرأة اغتصبت بشكل فردي أو جماعي وأكثر من 12 فرد على الأقل أصيبوا بجروح خطيرة، ونفس النتائج توصلت إليها **منظمة "مراقبة حقوق الإنسان""هيومن رايت ووتش"**، حول الهجمات في مقاطعة **"لير"**التي تميزت **بمهاجمة الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة**، والذي أدى إلى نهب وتدمير مخزون الغذاء والماشية والمساعدات الإنسانية ما جعل المدنيين عرضة لخطر المجاعة وتفاقم الوضع الغذائي المزري، وفي تقرير للأمم المتحدة شهر جويلية 2023 اعتبر فيه بأنه أكثر من 60% من وفيات المدنيين في جنوب السودان تعود أسبابه إلى العنف الأهلي والميليشيات المسلحة.

ثانيا: المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

تسببت النزاعات الإثنو–سياسية منذ نشوبها في جنوب السودان والتي كانت أوضاعها هشة قبل ذلك في ركود اقتصادي عميق، وتسبب في تفاقم الأوضاع الإنسانية. رغم توصل أطراف النزاع إلى اتفاق سلام في أوت 2015، إلاّ انه تم انتهاكه في عدة مرات ليتواصل النزاع، الأمر الذي أدخل

[1]– منى عبد الفتاح، "انتخابات جنوب السودان استحقاق شعبي حائر بين زعيمين"، جويلية 2023، في: https://www.independentarabia.com، تاريخ الاطلاع: 24–06–2024.

[2]- Luka Kuol, Op.cit.

البلاد في حالة من انعدام الأمن والاستقرار المتزايد، خاصة في منطقة "الوحدة" و"أعالي النيل" و"جانغلي" وغرب "المنطقة الاستوائية".

كانت حياة معظم الأسر الجنوب سودانية تعتمد على الزراعة وتربية المواشي، إلاّ أن النزاعات الاثنية دفعت معظم السكان إلى الفرار، تاركين بذلك ماشيتهم ومزارعهم وفقدوا جرّاء ذلك مصدر قوتهم ومعيشتهم ما أدي إلى ارتفاع في نسبة البطالة وتفاقم المجاعة.[1]

بعد الاستقلال في جويلية 2011 كانت الأوضاع الاقتصادية هشة، ولم تتمكن النخبة من استغلال عائدات النفط لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة خاصة في المناطق الريفية، بل ركزت فقط بالقيام ببعض الإصلاحات في العاصمة "جوبا" ولم تحظى بقية المناطق الريفية بأية تنمية ولم تستفد من عائدات النفط. هذه السياسة التنموية الغير متوازنة التي انتهجتها الحكومة كانت سببا للهجرة الكثيفة من الأرياف إلى المدن خاصة إلى العاصمة "جوبا" بحثا عن فرص العمل. فحسب آراء النخبة الحاكمة فإن النزاع مع دولة السودان بعد الانفصال إلى غاية 2013 الذي قلص من موارد وعائدات النفط لم يكن له تأثير كبير علي الأوضاع الاجتماعية في دولة جنوب السودان، وذلك بسبب اعتماد معظم السكان على الزراعة وتربية الماشية في حياتهم المعيشية.

تدهور الاقتصاد الوطني بشكل حاد، فبعد أن كان إنتاج النفط يمثل 98% من واردات ميزانية الدولة سنة 2011، وصل الناتج القومي إلى أكثر من 20 مليار دولار أمريكي، وعُدّ أعلى ناتج محلي في شرق أفريقيا، لينخفض إلى 15 مليار دولار أمريكي جراء النزاع الداخلي منذ سنة 2013 وكذا توقيف إنتاج النفط في ولاية "الوحدة"،[2] وانخفض إنتاجه جرّاء ذلك إلى أكثر من نصف ليصبح أقل من 15 ألف برميل في اليوم بعد أن كان 380 ألف برميل في اليوم، ويرتفع بذلك التضخم إلى 600% في السنة وانخفاض قيمة العملة الوطنية ليعادل 1 دولار أمريكي 70 جنيه جنوب سوداني في سنة 2016، ما أدي إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية التي معظمها

[1]- François Bernard, « 7. Le Soudan du Sud, cinq ans après l'Independence ». Histoire et civilisation du Soudan, édité par Olivier Carbon, Africae,2017, https://doi.org/10.4000/book.africae.2917

2– محمد ش الدين، "مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان" مجلة تكريت للعلوم السياسية (المجلد 2، العدد 2، مارس 2015) ، ص ص. 171 – 172.

تستورد. زيادة على ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية وغلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، انهارت التجارة والأسواق المحلية ونفاذ مخازن المنتجات الغذائية. فحسب أرقام برنامج الأغذية العالمي، في شهر أوت 2016، ارتفعت أسعار الخضر بنسبة 45 إلى 80%.

تعاني الأنشطة التجارية من انعدام الأمن وغلاء تكاليف النقل، هذا ما يجعل توفير المواد الاستهلاكية الأساسية أمر جد صعب.

تفاقمت الأزمة الإنسانية جراء النزاع الاثني الحاد، حيث أكثر من 2,6مليون من السكان ألزموا على الفرار من الحرب وهجروا قراهم. حسب "**المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين**"، في الأسابيع التي تلت النزاع شهر جويلية 2016 أكثر من 75 ألف شخص في أوضاعٍ مزرية التحقوا بمخيمات اللاجئين في العاصمة "جوبا". فروا من النزاع وانعدام الأمن الغذائي، حيث أصبح شخص من بين ثلاث أشخاص يعاني من انعدام غذائي حاد، وأكثر من 686 ألف طفل أقل من 5 سنوات أي كل طفل من بين 4 أطفال يعاني من حدة سوء التغذية. حسب آخر تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة، يعتبر أن دولة جنوب السودان في أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي منذ نشوب النزاع الاثني سنة 2013. وأن هذه الأزمة الغذائية التي تعاني منها تُعد الأسوأ في العالم، وقد تزداد تفاقما في حال استمرار عدم الاستقرار السياسي.[1] كما أدى كذلك النزاع إلى تدهور الأوضاع الصحية، حيث أكثر من 87% من السكان ليس بإمكانهم الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، فقط 47% يحصلون على المياه الصالحة للشرب. نتج عن ذلك تفشي الأمراض حيث أصيب المئات من الأشخاص "**بالكوليرا**" منذ جويلية 2016، وهذا النوع من الأمراض ينتشر ويتنقل، فالهجرات الجماعية من مكان لآخر قد تساهم في انتشارها في أماكن أخرى. ومن نتائج النزاع أيضا اغتصبت أكثر من 15 ألف من النساء، وتجنيد أكثر من 16 ألف من الأطفال في الميليشيات المسلحة.

كما أدت النزاعات الإثنية إلى إحداث شروخ وانقسامات في المجتمع وتآكل التماسك الاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية والتقويض من قدرة الدولة وقوتها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، أدى

[1]- François Bernard, Op.cit.

ذلك إلى عجزها عن الوفاء بمسؤولياتها تجاه الوطن والمواطنين وأثّر على مسار بناء الدولة، بل أكثر من ذلك أضحت دولة جنوب السودان على وشك الانهيار والتشتت.

المطلب الثالث: جهود التسوية

في ظل اتساع نطاق النزاع أبدى الرئيس "سلفاكير" نوع من المرونة والواقعية، وأعلن عن استعداده للتفاوض مع "رياك مشار"، بينما دعا وزير الخارجية "برنار بنجمان" هذا الأخير إلى عدم وضع عقبات أمام مفاوضات التسوية السلمية، كما اقترح وزير الإعلام "مايكل مكواي" إجراء مفاوضات مباشرة لتسوية الصراع في جوبا، وعدم نقلها خارج البلاد، لكن "رياك مشار" وضع شروطا للتفاوض، بعضها كان مقبولا كالإفراج عن أنصاره المعتقلين السياسيين، وشروط أخرى تعجيزية بإسراره على استقالة "سلفاكير" عن الحكم، مؤكدا بذلك بأن الحوار الوحيد المتاح الذي يمكن أن يخوضه مع الرئيس لن يكون إلا للاتفاق على شروط رحيله عن السلطة.

من جهته "لام أكول" بصفته وزير سابق للخارجية السودانية، طرح مبادرة تقوم على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة تضمن كل القوى السياسية الجنوب سودانية، على أن يبقى "سلكافير" في السلطة حتى نهاية ولايته، والإفراج عن المعتقلين السياسيين،[1] لكن البعض الآخر على غرار "دينق ألور" أحد عناصر مجموعة العشرة، فقد شكك في قدرة الحكومة على إجراء مصالحات بين الجماعات الإثنية وقبائل جنوب السودان معتبرا ما يجري في جنوب السودان بأنه انهيار دولة.

1_ مرحلة المفاوضات غير المباشرة:

بدأت المفاوضات بين طرفي النزاع بشكل غير مباشر في **"أديس أبابا"** وتم التوصل إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 جانفي 2014، إلا أن هذا الاتفاق تمّ انتهاكه واستمر الصراع أمام إصرار كل طرف على تحميل الطرف الآخر المسؤولية عن انتهاك الاتفاق.

بعد ذلك تمّ عقد جولة مفاوضات جديدة تحت رعاية **"إيجاد"** بدعوة من أطراف النزاع في 22 سبتمبر في العاصمة أديس أبابا، وفي هذه الجولة أصرت منظمة "إيجاد" على إشراك طرف ثالث

[1]– أيمن شبانة، مرجع سابق، ص. 65.

مستقل في المفاوضات والذي هو مجموعة العشرة، واقترحت تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراطية للإشراف على المصالحة الوطنية، وتنفيذ ترتيبات المرحلة الانتقالية، ونشر قوات إفريقية لمراقبة اتفاق وفق إطلاق النار مشكلة من: إثيوبيا، كينيا، بوروندي، رواندا وجيبوتي، وبدعم لوجستي من الأمم المتحدة، إلا أن المفاوضات توقفت في 5 أكتوبر وتمّ تأجيلها،ولم يتوصل الطرفين إلى اتفاق[1] بسبب رفض الحكومة مشاركة مجموعة العشرة في المفاوضات، بدعوى أنها لم تشارك في المفاوضات منذ البداية، وكونها مطلوبة للمثول أمام القضاء، ورفض "سلفاكير" تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها "رياك مشار".

كما لم يتفق الطرفين على موقف نشر القوات الإفريقية، حيث قبل بها "سلفاكير" بالرغم من تشككه في حيادية **(يوناميس)** واتهامها بالتورط في تسليح المتمردين، في حين رفض "رياك مشار" القوة الإفريقية بشكل مطلق لتخوفه من انحيازها لصالح "سلفاكير" وأن قواته سوف تتصدى لها في حال نشرها، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للقوات الأوغندية المنتشرة في البلاد، ما ينذر بحدوث ما يعرف **(بزحف المهمات)**، وهذا بتحول القوة الإفريقية المقترحة إلى طرف جديد في الصراع عوض الاقتصار على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام. جهود التسوية السلمية في هذه المرحلة لم تتجاوز الرغبة في المحافظة على وقف إطلاق النار وتجنب كارثة إنسانية، وهذا ما كان يعني تأجيل المشكلة وليس حلها.[2]

2_ إجراء المفاوضات المباشرة:

تحت ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أطراف النزاع من أجل توقيع اتفاق للتسوية السلمية والتي هددت بفرض عقوبات على "سلفاكير" ومشار شخصيا، وعزمهم على تحريك ملف انتهاك حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكابهم لجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية ذات الطابع الإثني، وكذلك المخاوف النابعة من البيئة الداخلية لعدم قدرة حسم الصراع لأحد الأطراف واتساع رقعة العنف وتدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. ما دفع

[1]- François Bernard, Op.cit.

[2]– سامي السيد أحمد، "الجهود الإفريقية لتسوية الصراع في جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية (المجلد 55، العدد 222، أكتوبر 2020) ، ص. 63.

"سلفاكير"بالإنفراد بالقرار وشرع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم 17 حزبا وإقصاء "رياك مشار" الذي أعلن عن تكوين قيادة عسكرية للمناطق الخاضعة لسيطرته.

أ_ اتفاق التسوية في ماي 2014: تمّ توقيع اتفاق السلام بين "سلفاكير" و"مشار" في 9 ماي 2014 وتضمن هذا الاتفاق ما يلي:[1]

_ الوقف الفوري لإطلاق النار.

_ نشر قوات إفريقية للتحقيق من وقف العداء.

_ فسح المجال للمساعدات الإنسانية للمتضررين، والتعاون دون شروط مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

_ تشكيل حكومة توافقية ووضع رؤية مشتركة لتداول السلطة وتقاسم الثروة.

_ تشكيل مفوضية لوضع دستور ووضع معايير لتكوين مفوضية للانتخابات وإصدار قانون الأحزاب.

_ تسوية جميع الخلافات عبر الحوار والسماح للشركاء الدوليين بالمشاركة في صنع مستقبل الدولة.

إلا أنّ هذا الاتفاق لم يكن يرقى للتوقعات التي كان ينتظرها المراقبون، الذي كان من المفروض أن يعالج قضايا النزاع الأساسية وليس مجرد وقف إطلاق النار، ولم يحدد جداول زمنية أو أولوية للعمل من أجل السلام، ولم يقترح عقد جولات أخرى للتفاوض، بل تضمن العديد من المسائل الجدلية التي كان من المفروض حسمها، والتي من بينها:

_ شكل دولة الجنوب مستقبلا.

_ الأطراف المشاركة في الحكومة المؤقتة.

_ آليات المصالحة الوطنية.

_ وضعية القوات الأجنبية، ودور الأطراف الخارجية في إقرار السلم.

ولم يكن خلال الاتفاق إشارة صريحة لمسألة المصالحة الوطنية، وآليات تحقيق العدالة الانتقالية وتقاسم الثروة، ما ينذر بالعودة إلى النزاع الإثني في دولة تهيمن فيها التقاليد القبلية التي

[1]– نفس المرجع، ص. 63.

ترفض تسوية قضايا الثأر من خلال التعويضات المالية. كما قرر طرفي النزاع الاحتفاظ بقواتهما العسكرية خلال الفترة الانتقالية، حيث كان هناك جيشين بقيادتين في الدولة، سوف يتم دمجهما بعد إجراء الانتخابات العامة.

ب-خارطة الطريق في جوان 2014: التقى طرفي النزاع في جولة تفاوضية جديدة في أديس أبابا في 10 جوان 2014، توصل فيه الطرفان إلى توقيع اتفاق يقضي برسم "خارطة الطريق" تتضمن ما يلي:[1]

_ تشكيل حكومة انتقالية في غضون 60 يوم ابتداءً من تاريخ توقيع الاتفاق.

_ تكوين مفوّضية لصياغة دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات العامة.

_ بحث تقاسم السلطة والثروة، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية، حيث يتم وضع خطة انتقالية تشمل ترتيبات سياسية وعسكرية تتجاوز المشاركة في السلطة بشكلها البسيط إلى استيعاب كل الأطراف، ليعكس التنوع السياسي والإثني في الدولة.

لكن هذا الاتفاق لم يطبق، لأنه كان مدفوع بضغوط داخلية ودولية، وليست نابعة عن قناعات ذاتية لأطراف النزاع، وتضارب مصالح الأطراف الخارجية واختلاف مواقفها من أطراف النزاع.

ت-إعلان مبادئ التسوية السلمية: في أوت 2014 طرحت "إيجاد" إعلانا للمبادئ يتضمّن تصورا لتسوية الصراع يقوم على أساس "تقاسم السلطة" على شكل ما حدث في بعض البلدان مثل كينيا وزيمبابوي.

يقوم بتشكيل حكومة انتقالية وتقاسم السلطة بين "سلفايكير" كرئيس للدولة و"مشار" كرئيس للوزراء بسلطات وصلاحيات تخوّل له أن يكون شريكا فعليا للرئيس في صنع القرار، إلا أنه أمام التعنت وطموحات الزعامة لدى كلا الطرفين واتساع نطاق المعارضة، أدى إلى عرقلة هذا التصور، بالرغم من الجهود التي قامت بها منظمة (إيجاد) لدفع المفاوضات إلى الأمام، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وبعد مرور مهلة 45 يوم التي حددتها (إيجاد) لإنجاز التسوية السلمية وتكوين حكومة

[1]- François Bernard, Op.cit.

وحدة وطنية دون التوصل إلى اتفاق سلام راسخ لإنهاء النزاع، وتم بذلك تأخير المفاوضات إلى تاريخ 16 أكتوبر 2014 لكن مرّ هذا التاريخ بدون انعقاد مفاوضات فانقضى 2014 دون أي اتفاق.

3_ اتفاق تقاسم السلطة:

سنة 2015 شهد بداية انفراج باستضافة "**أروشا**" المدينة التنزانية جولة من المحادثات توصل فيه الأطراف إلى توقيع اتفاق إعادة "الوحدة"، حيث مهّد ذلك إلى توقيع اتفاق لتقاسم السلطة في "أديس أبابا" في 1 فيفري 2015،[1] ذلك خلال فترة انتقالية تبدأ في 9 أفريل 2015، ولا تتجاوز سنتين ونصف.

فيما يخص السلطة التنفيذية، اتفق الأطراف على تشكيل حكومة انتقالية في 9 جويلية 2015، وهو تاريخ نهاية عهدة الحكومة القائمة، يتم فيها إسناد منصب الرئاسة إلى "سلفاكير" بالنسبة "لرياك مشار" فهو يتولى منصب النائب الأول لرئيس الدولة، وتمّ استحداث منصب نائب ثاني لرئيس الدولة، يتم توليه من طرف ممثل الولايات الاستوائية الثلاث.

بمقتضى الاتفاق تقرر تشكيل مجلس للوزراء يضم الرئيس ونائبه الأول و27 وزيرا، وفقا لقاعدة التمثيل النسبي، فهو كما يلي: 53% لحكومة "سلفاكير" الحالية 33% "لرياك مشار"، أما 7% للسجناء السابقين، 7% سوف توزع بين الأحزاب السياسية الأخرى.[2] أما السلطة التشريعية، فستكون مشكلة من جمعية تضم 400 عضو، يكون من الأعضاء الحاليين في البرلمان الذي عددهم (332 عضوا) يضاف إليهم 68 عضوا جديدا، يتم تنصيبهم من بين القوى السياسية لتلك النسب المقررة لتوزيع الحقائب الوزارية. كما أن التصويت على القرارات وتنفيذها يتم بعد الحصول على 80% من الأصوات.

مَنح وُسطاء السلام لأطراف النزاع مهلة من الوقت حتى يتم التوقيع على الاتفاق، وذلك إلى غاية 5 مارس 2015، غير أن هذا الاتفاق كان كسابقيه، لأن "مشار" طالب بتقاسم السلطة في

[1]-Abdelkérim Ousmane, L'Accord sur la Résolution du Conflit dans la République du Sud Soudan de 2015. Paix et Sécurité Européenne et Internationale, 2016, dans : https://shs.hal.science, le 17-06-2024.
[2]- Ibid,

الحكومة والقضاء والقوات المسلحة بالمناصفة، بواقع 45% لكل طرف ومنح نسبة 10% المتبقية للقوى السياسية الأخرى، وهذا الطلب رفضه "سلفاكير" كما رفضت كذلك الأحزاب السياسية التوقيع على الاتفاق إلا أنه تحت ضغوط الولايات المتحدة لفرض عقوبات على أطراف الصراع، دفع "مشار" إلى التوقيع على الاتفاق في 17 أوت 2015، بعدها وقّع "سلفاكير" على الاتفاق في 27 أوت 2015، إلا أنّ هذا الاتفاق تمّ انتهاكه وعودة الصراعات بين الأطراف.

في 5 أوت 2016، عقد رؤساء دول وحكومات (الإيغاد) قمة استثنائية حول جنوب السودان، أكدوا من خلالها أن الوضع بجنوب السودان يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار الإقليمي، وأن دول الجوار تتحمل عبئا ثقيلا منذ اندلاع الصراع، وأن المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، يتحمل واجبا ومسؤولية أخلاقية للتصرف بحزم وسرعة لدعم جهود (الأيغاد) والإتحاد الإفريقي لإنهاء معانات شعب جنوب السودان. واستجابة لطلب (الإيغاد) قرر مجلس الأمن في 12 أوت 2016 نشر قوة حماية إقليمية في جوبا من 4 ألاف فرد.[1]

في 25 جوان 2018 في الخرطوم تمّ التوقيع على اتفاق السلام يقضي:[2]

_ بوقف إطلاق النار في غضون 3 أيام.

_ إطلاق سراح السجناء في كلا الطرفين.

_ تشكيل حكومة مؤقتة في غضون 4 أشهر.

مثل جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، فإن هذه الاتفاقية كذلك تمّ خرقها والعودة إلى النزاعات، إلا أنه مرّة أخرى وتحت ضغوط دولية تمّ إقناع "سلفاكير" بالاستجابة لمطالب المعارضة من بينها العودة إلى نظام فدرالي يقسم البلاد إلى عشرة ولايات في 15 فيفري 2020، لاعتباره شرط ضروري لتحقيق السلام ووحدة البلاد، في الجهة المقابلة وافق "رياك مشار" على منصب نائب أول في 22 فيفري 2020، هذه الخطوة تعتبر جدّ مهمة للحد من النزاعات وإنقاذ اتفاق السلام.

[1]– سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص. 64.

[2]- Michel Raimbaud, Op.cit, p. 397.

في عام 2022 واجه جنوب السودان عاما آخر من العنف والصراعات بين الجماعات المسلحة في ولاية أعالي النيل وجنوب ولايتي وسط الاستوائية والوحدة واستمر العنف في معظم أنحاء البلاد.

فيفري 2023 وافق الأطراف على اتفاقية 2018 المعاد تفعيلها بشأن حلّ النزاع في جنوب السودان على تمديد الفترة الانتقالية لمدة 24 شهرا آخر، ما يعني تأجيل الانتخابات إلى غاية أواخر سنة 2024،[1] بعد أن كان من المقرر أن تجري الانتخابات في 22 ديسمبر 2022 لتتولى الحكومة المنتخبة مقاليد الحكم في 22 فيفري 2023 حسب نصوص اتفاقية السلام لعام 2018.[2]

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان

المطلب الأول: تحديات النظام السياسي

أولا: الجيش:

لعب قادة الجيش وكبار جنرالات الحركة الشعبية دورا سلبيا في مرحلة السلم، وذلك لقلة كفاءتهم في إدارة الأمور المدنية خاصة مع تبوّئهم لمراكز سياسية في الدولة جدّ حساسة، وميل الجنرالات الأفارقة عموما على الاعتماد على الانقلابات العسكرية مع الإرث السوداني في هذا الميدان، حيث شكل تمسك جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان على السيطرة على المناصب السياسية تحديا خطيرا، خاصة بوجود إرث لحركة تمرد داخل قيادته، مثل ما حدث في سنة 2009 بقيادة الجنرال السابق في الجيش الشعبي "جور أتور"،[3] المنحدر من جماعة "الدينكا" لرفضه نتائج الانتخابات حيث لم يسعفه الحظ للفوز بحكم ولاية "جونقلي" معتبرا بأن الانتخابات المزورة، وقام بعد ذلك بالتمرد حيث بقى مستمرا في نشاطاته العسكرية المعادية لحكومة جنوب السودان حتى عام

---

[1]– سام ميدنيلا، سوشيتد بريس فوتو، مرجع سابق.

[2]– لام أكول أجاوني، "تداعيات الصراع السياسي على الاستقرار بدولة جنوب السودان"، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2022، في:https://studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 12-06-2024.

[3]– محمد شطب عيدان، "مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان"، مجلة تكريت للعلوم السياسية (المجلد 2، العدد 2، مارس 2015) ، ص. 184.

2011 أين تمت تصفيته، بعد أن بقي متمسّكا بإعادة إجراء الانتخابات ومنحه عدة حقائب وزارية واستيعاب ضباطه في رتب عالية في الجيش، وهو الأمر الذي تم رفضه من قبل الحكومة.

كما أن الجيش عادة لا يستبدل الحرب بالديمقراطية، بل بالرغبة في التسلّط وأنّ لهم الحق في جني ثمار الجهاد المبذول من أجل الحرية واستقلال البلاد، هذا ما يشعرهم بأنهم الأحق بالتمتع بخيرات وموارد البلاد، كما أن التنافس بين قادة الجيش حول من له الأحقية في قيادة البلاد يؤدي إلى نتائج سلبية، وهذا ما حدث بين الجنرال "رياك مشار" من قبيلة "النوير" والرئيس سلفاكير من قبيلة "الدينكا"، بعد أن أقال الرئيس "سلفاكير" نائبه مشار في 2013، وهذا ما دفع "برياك مشار" إلى إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها سنة 2015، ونشبت بعد ذلك نزاعات مسلحة بين أنصارهم على شكل اشتباكات عنيفة داخل صفوف الحرس الرئاسي بين أتباع "مشار" من قبيلة "النوير" وأتباع الرئيس "سلفاكير" من قبيلة "الدينكا" في 16 جانفي، وتبادل التهم بين الأطراف، وانتهى الأمر محاولة انقلابية لولا تدخل الأطراف الإقليمية والدولية، ودفع الطرفين لتوقيع اتفاق السلام في تنزانيا في جانفي سنة 2015 حال دون نجاح محاولة الانقلاب.

ثانيا: النزاعات الإثنية والقبلية:

إن النزاعات التي تميز طبيعة العلاقات بين الجماعات الاثنية والتي غالبا ما يصل عدد ضحاياها إلى المئات، والمكانة التي تحظى بها جماعة "الدينكا" المتميزة وهيمنتها على الحكم والسلطة، أدى إلى تفاقم التوترات والصراعات الاثنية بوجود رغبة من الجماعات الأخرى "كالنوير" و"الشيلوك" في ممارسة حقوقهم في المشاركة في السلطة وتقاسم المناصب والثروات، ولقد تسببت هذهالهيمنة وتسلط جماعة "الدينكا"، محاولة انقلابية على "جون قرنق" وإزاحته من قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، واتهامه بالتسلط والقبيلة، ما أدى إلى إصابة الحركة بهزة عنيفة[1] بعد انشقاق "رياك مشار" من قبيلة "النوير" "ولام أكول" من قبيلة الشلك عن الحركة من سنة 1990-1995، ما جعل نفوذ "الدينكا" يتعزز داخل الحركة في أصعب فتراتها وحالاتها خلال الحرب ضدّ السودان.

[1]- Roland Marchal, Naissance d'un Etat : «Le Sud-Soudan et son Contexte Régional», décembre 2011. P. 5. Dans : https://www.ceri-sciences.po.org, le 28-06-2024.

ثالثا: التوترات مع دولة السودان:

تعتبر القضايا العالقة التي تواجهها دولة جنوب السودان مع السودان من التحديات البارزة ومن بين القضايا، نجد الديون والنفط، والمناطق الحدودية كمنطقة "أبي"[1] حيث استمر النزاع بين الدولتين حولها والتي هي "موطن الدينكا". منحت لهذه المنطقة التي تقع على الحدود بين جنوب السودان وشماله "**وضعية إدارية خاصة**"، وذلك وفقا"**لبروتوكول أبي**" الوارد في اتفاق السلام الشامل حيث كان من المقرر أن تُنظّم المنطقة استفتاء في بداية 2010 حول الانضمام إلى الجنوب أو الشمال، لكن لم يتمّ ذلك بسبب عدم اتفاق الطرفين فيما يخص الناخبين المؤهلين وكذا مفوّضية الاستفتاء. فشلت بذلك الوساطة الإقليمية والدولية في حل الخلاف رغم المحاولات العديدة للتوصل إلى تسوية سياسية.

اتفق الطرفان على تأجيل الاستفتاء في "أبي" إلى المرحلة الانتقالية بسبب تبعية قبائل "المسيرة العربية" إلى هذه المنطقة، كما أنه هناك مناطق أخرى متنازع عليها بين الطرفين والتي من بينها: دبة الفجار، جبل المقينص، كاكا التجارية، كافي كنجي–حفرة النحاس.

تعتبر المشاكل الحدودية في الدول المتخلفة وعلى وجه الخصوص في جمهورية جنوب السودان من أكبر التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والتي تعتبر مساسا بالسيادة والوحدة الترابية، فهي تهدد استقرارها وتعيق مشروع بناء الدولة، كما تهدد وجودها كذلك على المدى البعيد.[2]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادي والاجتماعية

تواجه جمهورية جنوب السودان عدّة تحديات اقتصادية واجتماعية، فإذا كانت الحكومة تعتبر أنها قد حققت تنمية معتبرة وسريعة في مدّة قصيرة منذ اتفاقية السلام الشامل 2005، إلا أن المعارضة تتهم حزب الحركة الشعبية لتضييعها لوقت ثمين ونهب خيرات وموارد البلاد. كما أن

[1]– محمد شطب عيدان، مرجع سابق، ص. 187.

[2]– نفس المرجع، ص ص. 187 – 189.

الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الدولة هو أحد الأبعاد الأكثر حساسية التي ينبغي إدارتها لبناء الدولة.

أولا/ التحديات الاقتصادية:

1: إنتاج النفط: استغلال البترول منذ سنة 1999 غيّر البنية الاقتصادية لدولة جنوب السودان التي كانت تعتمد أساسا على الزراعة وتربية الماشية، لتصبح بعد ذلك دولة بترولية، وأظهرت التقديرات بأنّ دولة جنوب السودان، تمتلك احتياطي من النفط بحوالي 3,5 مليار برميل سنة 2020،[1] لكن في ظلّ غياب اقتصاد متنوع والاعتماد المفرط لهذا القطاع يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أن التذبذبات المستمرة ووقف الإنتاج في 2012 إثر النزاع مع دولة السودان حول تقاسم عائداته أثر ذلك على الاقتصاد الوطني بنسبة 51,5%.

النزاع الإثني والسياسي الداخلي الذي نشب في ديسمبر 2013 وجويلية 2016، أثّر على إنتاج النفط والزراعة، حيث انخفض إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته، أما فيما يخص تقديرات المستقبل فإن النفط في جنوب السودان يحتمل أن يتوقف في منتصف الثلاثينيات من القرن 21، ما يجعلها أمام حتمية البحث والتنقيب على آبار جديدة، علما أنها ليس بإمكانها القيام بذلك بمثل لعجز مؤسساتها، ما يضعها أمام تحدي صعب لعدم قدرتها على تعويض عائدات قطاع النفط بالقطاعات الأخرى، هذا ما يؤثر على الناتج المحلي والذي يؤثر بدوره على المستوى المعيشي للمجتمع.[2]

2: تقلبات أسعار النفط العالمية: انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جويلية 2015 أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم وانهيار العملة الوطنية، وأصبح سعر البرميل 33 دولار، ليرتفع إلى 69,39 دولار في 2018، وبدفع تكاليف النقل أصبحت جنوب السودان تتحصل على 40,29 دولار للبرميل.

[1]-Serge-Parfait Dioman, «Au Soudan du Sud, 90% des réserves restent inexploitées», Dans : https://www.africa24tv.com, 26-10-2024.

[2]- Groupe de la Banque Africaine de Développement, la Politique Economique du Soudain du Sud, ABD/BD/IF/2018/211-ADF/BD/IF/2018/159 département RDGE/ECCE/RDTS, 2018, p.12.

3: تقلبات عائدات النفط: بعد **أن** سجلت حكومة جنوب السودان ارتفاعا في عائدات النفط منذ سنة 2006 من 1,2 مليار دولار لتصل إلى 3,3 مليار دولار سنة 2012/2011، قبل أن يتوقف الإنتاج ليسجل انخفضا بـ500 مليون دولار سنة 2016/2015، لتعرف في 2018/2017 ارتفاعا إلى 821 مليون دولار بعد انخفاض الإنتاج العالمي للنفط.

4: **تذبذب إنتاج النفط:** أثرت النزاعات الإثنية على عملية إنتاج النفط وانعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، أين تدهورت الأوضاع المالية ونفذت الخزينة العمومية واحتياطي النقد الأجنبي حيث صرح أحد المسؤولين في بنك جنوب السودان المركزي في سنة 2020،[1] أن احتياطيات النقد الأجنبي بالدولة المتضررة جراء النزاع الاثني والفساد منذ سنوات نفذت ولم يعد بالإمكان وقف الانخفاض في قيمة الجنيه. تحصل الدولة على كل إيراداتها تقريبا من النفط الخام والذي كانفي مرحلة 2008-2011 يمثّل ثلثي الناتج الداخلي الخام و95%من عائدات الصادرات و90% من النفقات العمومية، وجزء معتبر من مناصب الشغل للقطاع الخاص.

أدت الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة إلى انخفاض الناتج المحلي الخام ليصل أدنى مستوياته سنة 2012 بنسبة انخفاض 51,5% بسبب تقلبات الإنتاج وأسعار النفط وكذلك النزاعات الإثنية الداخلية، الصعوبات المالية الناتجة وكذلك غياب وضعف الاستثمارات أدت إلى انخفاض نسبة الناتج المحلي الخام إلى 2,4% بين سنة 2009 و2015، حيث نتج عنها ارتفاع في نسبة التضخم بشكل سريع بعد استقلالها الدولة وتفاقمت خاصة بعد توقيف إنتاج النفط لتصل إلى معدل نسبته 45% سنة 2012، وإلى 550% في شهر أكتوبر 2016 لتسجل بذلك أعلى معدل تضخم في العالم، بعد ذلك انخفض إلى 370% شهر جانفي 2017 و117% في ديسمبر 2017، أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والتي كانت معظمها تستورد من دول شرق إفريقيا.[2]

لمواجهة هذه المتغيرات وللحفاظ على مستويات الإنفاق، اتجهت الدولة للاستدانة الخارجية. كما أعاقت هذه الأوضاع جهود الدولة لبناء وتنمية اقتصادها وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة

[1]– "جنوب السودان تعلن نفاذ احتياطيات النقد الأجنبي"، الشرق الأوسط، 20 أوت 2020، في: https://www.aawsat.com، تاريخ الإطلاع: 26-10-2024.

[2]-Groupe de la Banque Africaine de Développement, Op.cit, p. 14.

بعد توقيف المساعدات الخارجية، حيث لم تتلق سوى 4 مليار دولار منذ سنة 2005 ما زاد من تفاقم الأزمة الغذائية والإنسانية.

ثانيا/ التحديات الاجتماعية: قبل نشوب النزاع الداخلي في جنوب السودان كان مصدر العيش لأكثر من نصف العائلات يتمثل في المداخل الناتجة عن الوظائف الحكومية وبعض إعانات الجالية الجنوب سودانية في المهجر وكذلك الأعمال التجارية والأنشطة الزراعية، إلا أنه منذ 2014 أصبحت هذه الإعلانات والأعمال التجارية والزراعية الخاصة والوظائف الحكومية في انخفاض مستمر أو بالأحرى شبه منعدمة، ويفسر هذا التراجع الكبير لأسباب النزاع الداخلي، والهجرة الجماعية الكثيفة للسكان إلى الدول المجاورة ومخيمات اللاجئين فرارا من النزاع، حيث ثلثين من السكان (3/2) فرّوا إلى مخيّمات اللاجئين في حين فرّ العديد الأخر منهم إلى الدول المجاورة. ارتفعت بذلك نسبة مساهمات التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي من 2,2% سنة 2013 إلى 10,3% سنة 2016، وتعتبر دولة أوغندا المصدر الرئيسي لهذه التحويلات، وهذا الارتفاع ناتج عن الانكماش الاقتصادي الداخلي، ما يدفع بالجالية الجنوب سودانية المقيمة في المهجر بتقديم الدعم المالي لعائلاتهم في الداخل، كما أن هذه الإعانات تصرف في دولة أوغندا وكينيا أين يتجه الجنوب سودانيين إليها للحصول على التحويلات المالية وإنفاقها في تلك الدول لانعدام المؤسسات المالية أو فسادها في جنوب السودان ما يجعل القيام بالتحويلات المالية فيها أمر صعب. وقيام النخبة الحاكمة بتحويلات مالية من داخل الدولة لعائلاتهم المقيمة في الدول المجاورة مثل "أوغندا" و"كينيا" وتهريب الأموال إلى الخارج ما يؤدي إلى استنزاف ونفاذ الخزينة العمومية.

أثر النزاع على الدخل المالي ذلك بفقدان الأصول وعجز الدولة دفع أجور العمال وعدم قدرة الخواص الحصول على القروض، وهذا راجع لضعف الأنشطة الاقتصادية وغياب الأمن والإنفاق الكبير لهذا القطاع،وانهيار القطاع المصرفي، إضافة للواقع الاقتصادي المتدهور نتيجة الحرب الأهلية من أجل الانفصال وانعكاساتها السلبية في المرحلة الانتقالية، على الشؤون الاجتماعية كقطاع التعليم الذي نال 3,8%[1] والصحة5,6% من ميزانية سنة 2011، والقدرة الشرائية وقطاعات مهمة

[1]– لام أكول أجاوين، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتداعيات الواقع، مرجع سابق، ص. 8.

كالزراعة والتنقيب والثروة الحيوانية والمنشآت القاعدية، واستمرار الصراع الداخلي بعد الانفصال والذي فاقم من الأوضاع الاقتصادية المزرية. قد لا تستطيع الدولة تجاوزها والنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية مع تزايد التحديات الأمنية وتخصيص النظام السياسي ميزانيات مالية معتبرة للقضاء على مظاهر اللاأمن على حساب التنمية الاقتصادية، التي ينبغي تنفيذها من أجل النهوض بالاقتصاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

فعلى الرغم من تحقيق تنمية معتبرة في مرحلة توقيع اتفاقية السلام 2005 إلى غاية بداية 2011 إلّا أنها لم تكن متنوعة فاقتصاد الدولة يعتمد على تصدير النفط بنسبة 98%، كما أن أغلب الاستثمارات الخاصة تقوم بها شركات صغيرة محلية أو كينية وأوغندية لا تمتلك الخبرة والتكنولوجيا. كما أن الحكومة تنفق الكثير من الأموال على أجور الجهاز الإداري ولا تنفق سوى القليل على تطوير البنية التحتية وهذا ما يعتبر تحدي للنظام السياسي لتأسيس بيئة آمنة ومستقرة لجذب الاستثمارات العالمية في ظل بيئة تسودها صراعات إثنو–قبلية وانتشار الأسلحة.

هذه الأوضاع المزرية زاد من تفاقمها العودة الجماعية للاجئين من الدول المجاورة حيث شهدت البلاد عودة 350 ألف لاجئ سنة 2010، ما يدفع بهم إلى الدخول في صراعات من أجل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي هي أساسا نادرة، ويجعل الدولة أمام مواجهة عدة صعوبات فيما يخص قطاعي التربية والخدمات الصحية الأساسية التي 70% منها توفرها منظمات غير حكومية[1]، ويستوجب عليها تخصيص ميزانية مالية معتبرة من أجل بناء بنية تحتية اقتصادية واجتماعية من مدارس ومستشفيات وطرق من أجل تحسين الظروف الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين.[2]

هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ومخلفاتها ساهمت في إعاقة عملية بناء الدولة، بل أكثر من ذلك فلقد جعلت من الكيان الوليد ساحة للمعارك والانقسامات الإثنية والقبلية قد تؤدي به إلى التفكك والانقسام.

[1]–نفس المرجع، ص. 8.

[2]-Redie Berketeab, Op.cit. p p. 35 a 52.

المطلب الثالث: رهانات بناء دولة جنوب السودان في ظل الأوضاع الراهنة

الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها جنوب السودان، وكذا الثروة الحيوانية الكبيرة والطاقة البشرية الهائلة والمتنوعة والموقع الجيوستراتيجي الهام الذي تحتله، يمكن أن تكون عنصر قوة وعوامل دافعة من أجل بناء دولة كاملة الأركان، إلا أن الواقع المرير الذي تتخبط فيه والمعضلة الأمنية التي تعيشها منذ 2013 أصبحت عائقا أمام استكمال متطلبات بناء الدولة. من أهم هذه المعيقات نجد الانقسامات الإثنية وسيطرت العامل الإثنو–قبلي على مؤسسات الدولة، غياب ثقافة سياسية ومجتمع مدني ذو مستوى تعليمي وكفاءة لتأطير المجتمع.

كما أن معظم المسؤولين على رأس الحكومة من العسكريين ليسوا مؤهلين سياسيا لإدارة وتسيير شؤون الدولة، وانتهاجهم للسياسات القمعية والإقصاء بدل الحوار والتفاوض السلمي وتقبل الرأي المخالف بكل ديمقراطية والاعتراف بجميع مكونات المجتمع وتقبلها واعتبارها عنصر قوة وثراء بدل اعتبار التنوع والاختلاف الإثني عنصر مهدد للوحدة الوطنية.

وبذلك تعتبر المشكلة الرئيسية التي تعاني منها والتي تواجه مسار بناء الدولة في جنوب السودان هو التغلب على مشاكل النزاعات الإثنية وتقوية العلاقة وبناء الثقة بين المجتمع والدولة. بناءً على ذلك يمكن أن نتبنى ثلاثة احتمالات لمستقبل النزاعات الإثنية في جنوب السودان:

1–**الاحتمال الأول:استمرار الوضع الراهن:** التحديات العديدة والصعبة التي هي سبب عدم الاستقرار الحالي هي ما يميز هذا الاحتمال الأول:[1]

- النزاع والتمرد المستمر والذي لا يستطيع أي طرف من أطراف الصراع فرض إرادته عسكريا وحسم النزاع لصالحه.
- استمرار النزاعات الإثنية.

[1]-Luka Kuol, Op.cit.

- المجاعة المتفاقمة الناتجة عن الصراعات والانهيار الاقتصادي وعدم توفر المواد الاستهلاكية ونفاذ مخازن المنتجات الغذائية، والهجرة الجماعية الكثيفة في الداخل وإلى الدول المجاورة.
- انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حق المواطنين.
- عجز الدولة الناتج عن هشاشة وتفكك مؤسساتها وعدم قدرة المؤسسات الأمنية من ضمان أمن المواطنين وحماية ممتلكاتهم، بالرغم من أن الأجهزة الأمنية هي المسؤولية عن توفير الأمن، إلا أنه هي المسؤولة عن هذا النزاع وعدم الاستقرار في الدولة.

بالإضافة إلى جميع هذه المعوقات، فعدم قدرة الدولة على بسط نفوذها والسيطرة على جميع إقليمها خاصة في المناطق الريفية وتراجعها وارتكازها في العاصمة "جوبا"، خلق مناطق واسعة لا تخضع لمراقبة الحكومة ما جعل العديد من الجماعات الإجرامية وحركات التمرد والميليشيات تنشط في تلك المناطق، أما بالنسبة للجيش الوطني فقد أصبح يمثل جماعة إثنية بدل أن يكون جيش يمثل الجميع وأصبح بذلك يقوم بقتل المدنيين من الجماعات الإثنية المغايرة، زيادة لهذه النزاعات تضاف النزاعات الداخلية العديدة، نزاعات قبلية وكذا نزاعات داخل نفس القبيلة الواحدة من أجل السيطرة على الموارد مثل الأراضي الزراعية ومناطق الرعي، المياه والماشية، وكذا الاغتيالات المتعلقة بالقيم والشرف والانتقامات التي تمتد لأجيال ما يزيد من شدّة العنف والنزاع.

هذه التحديات التي تواجه جهود تحقيق السلم والاستقرار ترسم صورة حزينة وكئيبة للمستقبل الذي يبدو أنّه ينتظر الجنوب سودانيين وكما أنه من المتوقع أن يزداد الوضع سوءا.

2-الاحتمال الثاني: حالة الفوضى الهوبزية: يمثل هذا السيناريو حالة من الفوضى الدائمة تكون فيها الحياة فظيعة وقصيرة، بل وأكثر وحشية مما كان عليه بالنسبة للأغلبية من السكان، حتى الآن وتتميز هذه الحالة بتدهور الوضع الراهن، غياب حكم القانون أو حكم الدولة (سيادة حالة من اللادولة). سيكون هذا الوضع مصحوبا بزيادة الانقسامات داخل الجماعات الإثنية والسياسية.[1]

[1]- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص. 78.

- البقاء على قيد الحياة سيعتمد على القوة البدنية.
- كما ستضطر الجماعات الأضعف في المجتمع إلى الفرار أو التعرض لخطر الإبادة.
- عدم القدرة على دفع أجور العمال مما سيؤدي إلى انهيار الحكومة وسقوطها.
- التدخل العسكري المحتمل من قبل القوى الإقليمية لصالح فصائل وجماعات معينة يمكن أن يزيد من شدّة العنف ونطاقه وطول أمده ويجعل الحرب مستعصية على الحل.
- انهيار وتفكك الاقتصاد سيجعل التجارة ونقل رأس المال مستحيلا، ولن تكون صيانة البنية التحتية قابلة للاستمرار، وبالتالي يمكن للميليشيات أو أفراد الأمن الآخرين توسيع أنشطتهم الإجرامية.

أساسا في هذا السيناريو، الإقليم الذي يشكل حاليا جنوب السودان سوف يصبح بدون هوية، وستلي ذلك فترة من الوفيات الجماعية بسبب المجاعة والحرب المدمرة، كما أن البقية من السكان يعيشون بالمساعدات.

- ستتشكل مساحات شاسعة غير خاضعة للرقابة الحكومية ما يشكل فراغ أمني قد يؤدي إلى صراعات بالوكالة من قبل الفواعل الإقليميين والذين يحاولون استغلال موارد وخيرات الدولة بإنشاء منطقة عازلة لحماية حدودهم والحفاظ على الأمن والاستقرار.

2-الاحتمال الثالث: مسار الاستقرار: يمثل مجتمع جنوب سوداني أين يعيش المواطنون في أمن جسدي ويستطيعون تلبية حاجياتهم المادية ويتعايشون مع الآخرين سواءً في داخل أو في خارج جماعتهم الإثنية، من أجل تحقيق ذلك يستوجب القيام بجهود كبيرة ومتعددة الأبعاد، لكي يتم مواجهة والتغلب على التحديات التالية:[1]

- من بين الشروط اللازمة ليتحقق الاستقرار يجب توفير بيئة مواتية ومناخ يساعد على ذلك.
- **إعادة تفعيل اتفاق السلام لسنة 2015**، بمقتضى هذا الاتفاق تمّ وضع مخطط لوقف النزاع، إلا أنه منذ التوقيع عليه تدهورت الأوضاع بشكل كبير، لذلك فإعادة تفعيل وتنشيط

[1]-Luka Kuol, Op.cit.

هذا الاتفاق هو الخطوة الأساسية الأولى نحو تجديد الالتزام بين أطراف النزاع وتهيئة الظروف الملائمة لإطلاق جهود تحقيق الاستقرار والسلم، حيث يجب أن يكون الحوار مفتوحا لجميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الناشط في الدولة وبدون إقصاء، وإدراك أطراف النزاع لمدى تدهور الأوضاع منذ 2015 وإمكانية تدهورها أكثر ينبغي أن يكون كافيا وحافزا لهم لإعادة تفعيل الاتفاق وتطبيق بنوده لتحقيق الاستقرار.[1]

ونظرا للنزاعات الحادة منذ 2013، وكإجراء لحفظ السلم وبناء الثقة فإن نشر أكثر من 4 آلاف من قوات الحماية الإقليمية هو جزء من هذا الجهد، وأن عدد هذه القوات قد يزداد ويتوسع بسبب انتشار النزاع وتمدده في جميع أنحاء الدولة وتفاقمه، ويمكن لهذه القوات أن تحقق بيئة أمنية مواتية وأحد العناصر التي من المحتمل أن تساعد على دفع أطراف النزاع لتكثيف جهودهم لتحقيق السلم والاستقرار، كما ستتطلب جهود تحقيق الاستقرار توجيها استراتيجيا وطنيا.

علما أن حكومة "سلفاكير" فاقدة للشرعية بسبب عدم تطبيق قرارات اتفاقية السلام لسنة 2015، فإنشاء سلطة سياسية مؤقتة لها جميع الصلاحيات وتتمتع بالحقوق المدنية أمر ضروري لقيادة جهود تحقيق الاستقرار وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية. كما يمكن طرح عدّة خيارات، منها:[2]

1- إدارة دولية مؤقتة.

2- إدارة انتقالية بقيادة الاتحاد الإفريقي.

3- إدارة مؤقتة يديرها تكنوقراطيين من جنوب السودان.

4- هذه التدابير يجب أن تكون مصحوبة بإستراتيجية يتم التفاوض عليها للسماح للقادة والحكام الحاليين للتخلي وترك السلطة.

[1]- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص. 76.

[2]-Luka Kuol, Op.cit.

5- ونظرا للافتقار إلى القدرة وانعدام الثقة من جانب جزء من الطبقة السياسية في جنوب السودان، فقد يكون من المناسب اختيار مجموعة هجينة تتألف من تكنوقراطيين جنوبيين غير فاسدين وأعضاء من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

6- ينبغي للجهود الرامية إلى إصلاح وتحويل مؤسسات القطاع الأمني والاستفادة من التجربة "**الليبيرية**" (التي دعت قوات الأمن الأجنبية لإدارة قطاع الأمن خلال مرحلة بناء المؤسسات الأمنية المحلية للدولة). وكذلك التجربة "**البوروندية**" التي اعتمدت على أساس التنوع الإثني في تكوين جيشها وقواتها الأمنية.

على الرغم من أن معظم جهود الإصلاح الأمني لها بعد سياسي، إلا أن في إفريقيا تعتبر مثل هذه الإصلاحات بمثابة مشاريع فنية بحتة، ما يجعل تنفيذها أمر صعب ومعقد.

7- الاهتمام بالجوانب السياسية، ومشاركة الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة في الدولة في عملية الإصلاح وخاصة القطاع الأمني أمر ضروري لضمان الاستقرار الدائم.

خلاصة الفصل الثالث:

رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتعددة والمتنوعة التي تتمتع بها دولة جنوب السودان، وكذا موقعها الجيوستراتيجي الهام، فإنّ ذلك لم يُساهم ولم يكن عامل قوة ولم تستغله الحكومة بشكل عقلاني في بناء الدولة، بل سوء الإدارة في تسيير شؤون البلاد وفساد النخبة الحاكمة وتصارعها على السلطة وثروات البلاد كان سببا في غياب الأمن والاستقرار.والأوضاع الراهنة في دولة جنوب السودان تتدهور بسرعة ما قد يؤدي إلى تفشي الفوضى، فالخيارات المتاحة أمام الحكومة لإنقاذ سيادتها أصبحت قليلة وتتضاءل مع مرور الوقت.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة التي تمّ تناولها في فصولها الثلاثة قُمنا بمعالجة إشكالية "النزاعات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة: جنوب السودان نموذجا"، تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي للإشكالية، أما في الفصل الثاني تناولنا النزاعات الإثنية في الدول النامية بصفة عامة وتأثيرها على بناء الدولة، بعد ذلك تطرّقنا بشكل خاص لدولة جنوب السودان كنموذج للدراسة عارضين لمحة تاريخية حول الإقليم الجنوبي في مرحلة الاستعمار الثنائي البريطاني المصري قبل الانفصال، ودور وآثار ذلك على الانفصال.

أمّا مرحلة ما بعد الاستقلال قمنا بعرض مختلف العوامل والأسباب التي أدت إلى نشوب النزاعات الداخلية ذات الطابع الإثني في الدولة الوليدة، موجهين تركيزنا على الطبيعة النزاعية التي تتسم بها العلاقات البينية لمختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع الجنوب سوداني، وآثار ومخلفات الحرب الأهلية من أجل الانفصال عن دولة السودان، ودور النخبة السياسية في تسييس الإثنية كعامل أساسي لغياب الأمن والاستقرار، وتأثيرها على مسار بناء الدولة في جنوب السودان للمرحلة الممتدة من (2013 إلى 2023) ، وكذا التحديات التي توجه عملية بناء الدولة والرهانات التي تنتظر دولة جنوب السودان، معالجين بذلك الإشكالية الرئيسية للدراسة عبر مراحل الفصول الثلاثة، بالإجابة على الفرضيات الواردة في مقدّمة الدراسة، ومن خلال الخاتمة هذه سيتم عرض ما توصلنا إليه من خلال البحث من نتائج.

نتائج البحث:

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بظهور نوع جديد من الحروب تُعرف باسم حروب الجيل الثالث أو حروب الشعوب والمتمثلة في النزاعات الداخلية، فهي مرتبطة خصوصا بدول العالم الثالث الضعيفة والحديثة الاستقلال.

تصاعدت وتيرة النزاعات الداخلية ذات الطابع العرقي والإثني في دول العالم الثالث بعد نهاية الحرب البارد، وذلك لعدت أسباب منها داخلية أبرزها؛ شمولية وضعف الأنظمة السياسية الحاكمة، الطبيعة التعددية لمجتمعاتها إثنيا وعرقيا ودينيا، وغياب التنمية الاقتصادية والعدالة والمساواة في توزيع الموارد وعائداتها. وأسباب خارجية متمثلة في؛ مخلّفات حقبة الاستعمار وتدخل الدول الاستعمارية في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث بعد استقلالها، الجوار الإقليمي السيئ، وكذلك آثار العولمة على هذه الدول سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية اتحدت وساهمت في نشوب النزاعات الإثنية في دول العالم الثالث وتفاقمها، والتي أثرت بدورها سلبا على أمنها واستقرارها الداخلي أعاقة مسار بناء الدولة، وأدت بالعديد منها إلى الانهيار والانقسام والتفكك.

لعبت الرواسب التاريخية دورا هاما في تكريس ثقافة العنف في ذهن ومخيلة أبناء الجنوب، سواء في المرحلة الاستعمارية البريطانية الذي عزل المنطقة الجنوبية مؤسسا بذلك كيانا متخلفا وبدائيا ومجتمع أمي غير متحضر، أين كان أفراد الجنوب يعتمدون على لغة العنف والصراع في علاقاتهم لتحقيق رغباتهم وأهدافهم، والتي كانت انعكاساته واضحة بعد استقلال السودان ونشوب الحرب الأهلية مباشرة، حيث دخل أبناء الجنوب في صراع طويل ضدّ الحكومة المركزية التي مارست ضدّهم سياسة التهميش والإقصاء والتمييز ورفض الجنوبيين سياسة التعريب والأسلمة، ومطالبتهم بالانفصال، كانت الحرب الأهلية مدمرة أثرت على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في إقليم الجنوب بعد الاستقلال.

هذه العوامل التاريخية جعلت طبيعة العلاقة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع في دولة جنوب السودان يسيطر عليها الشكّ والخوف وانعدام الثقة، أين كانت كلّ جماعة إثنية متخوّفة من

تولي جماعة أخرى مقاليد الحكم، والتي قد تمارس ضدّها سياسة الإقصاء والحرمان والتهميش والتمييز والاضطهاد، هذا ما أدى إلى تنامي الولاء للقبيلة وتصاعد وتيرة العنف والصراع بين الجماعات الإثنية.

إذن يمكننا القول بأن بدائية وتخلف المجتمع الجنوب سوداني وتعدده إثنيا وعرقيا، وتخوّفه من سياسة الإقصاء والاضطهاد التي عانى منها من قبل، وبقيت راسخة في أذهانهم وانعدام الثقة، بالإضافة إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب الأهلية من أجل الانفصال، كانت كلها عوامل ومؤشرات توحي منذ إعلان الاستقلال في احتمال دخول أبناء الجنوب في نزاع إثني، وكانت حقا العلاقات السلبية للجماعات الإثنية من بين أهم الأسباب التي أدت إلى غياب الأمن الاستقرار في جنوب السودان.

تعتبر السياسة التي انتهجتها النخبة السياسية الحاكمة في دولة جنوب السودان برئاسة "سلفاكير ميارديت" والتي اعتبرها الجنوب سودانيين بمثابة نفس السياسة التي انتهجتها الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان قبل الانفصال، والتي كانت قائمة على الإقصاء والتهميش والتمييز والاضطهاد، حيث كان الولاء الإثنو–قبلي للنخبة الحاكمة في جنوب السودان واضحا، أين كانت الحكومة الممثلة برئاسة "سلفاكير" المنتمي إلى إثنية "الدينكا" والتي تمثل الجماعة الإثنية ذات الأغلبية العددية والمسيطرة في الدولة بالانفراد بالحكم والسيطرة على جميع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذا المؤسسة العسكرية، حيث عيّن إداريين ووزراء وقادة في الجيش من إثنية "الدينكا" مقصيا بذلك باقي الجماعات المكونة للمجتمع خاصة منها إثنية "النوير" وإقالة نائبه "رياك مشار" المنتمي إلى هذه الإثنية، ما دفع بهذا الأخير إلى القيام بمحاولة انقلابية على الرئيس "سلفاكير" وتشكيل جيش معظم أعضائه من جماعة "النوير" (الجيش الأبيض)، فبذلك دخلت البلاد في ديسمبر 2013 في نزاع ذو طابع إثنو–سياسي للسيطرة على السلطة وثروات البلاد، مفاقما بذلك من حدّة النزاعات الإثنو–قبلية التي كانت متجذرة في طبيعة العلاقات البينية لمختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع منذ عقود.

إذن يمكننا القول بأن الخلفية الإثنية للنخبة السياسية الحاكمة وتصارعها حول السلطة وثروات البلاد والتي تعتبر أهم أطراف النزاع في جنوب السودان قد فاقمت من النزاعات الإثنو–قبلية وأدت إلى اتساع الفجوة بين مكونات المجتمع، وبين المجتمع والحكومة وإضعاف العلاقة بينهما وتدني شرعية السلطة، وانتشار الفوضى.

تفاقم النزاعات الإثنية في دولة جنوب السودان أدى إلى غياب الأمن الاستقرار وفشل مشروع عملية بناء الدولة، وذلك انطلاقا من مفهوم عملية بناء الدولة حسب التقرير الأوروبي حول التنمية لسنة 2009، والذي يعتبر أن "عملية بناء الدولة ترتكز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، العدالة، وسيادة القانون وكذا التعليم والصحة، والتي تلبي جميع تطلعات المواطنين"، ومقارنة ذلك بالواقع والآثار التي خلفها النزاع، على مشروع عملية بناء الدولة في جنوب السودان نجد مايلي:

- مؤسسات الدولة في جنوب السودان فاقدة للشرعية.
- دولة جنوب السودان يسودها حالة من اللاأمن وعدم الاستقرار وتفشي الفوضى.
- غياب العدالة والمساواة وانتشار حركات التمرد وغياب القانون والمساءلة.
- بالنسبة للتعليم: فنسبة الأمية في دولة جنوب السودان جدّ مرتفعة.
- بالنسبة للصحة: دولة جنوب السودان تعاني من أزمة صحية وانتشار الأمراض.
- أزمة غذائية تفتكّ العديد من أرواح أبناء جنوب السودان.
- غياب الاستقرار عطّل جميع القطاعات الاقتصادية والمالية...إلخ.

إذن يمكن اعتبار تصاعد وتفاقم النزاع الداخلي المتعدد الأبعاد كان له دور كبير في غياب الأمن والاستقرار وفشل مشروع بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان، بل قد يؤدي إلى انهيار الدولة إذا لم تتمكن أطراف النزاع في تكثيف جهودهم لحل هذه النزاعات والقضاء على مسبباتها.

الحلول المقترحة لإرساء السلم والاستقرار في جنوب السودان:

من أجل توجيه البلاد نحو المسار الذي سيقودها إلى الوحدة الوطنية والسلم والاستقرار، فحسب رأي الوزير السابق للسودان الدكتور **"لوكا كول"** والذي نوافقه الرأي يستوجب من الأطراف

المتنازعة والمعنية تفعيل اتفاق السلام لسنة 2015 وتطبيق بنوده وضخّ حياة جديدة لهذا الاتفاق وهو أمر ضروري وأولوية يجب التركيز عليها، كما يستوجب كذلك نشر قوات الحماية الإقليمية في البلاد.

بهذه الطريقة، قد يكون من الممكن خلق بيئة مواتية لتحقيق الاستقرار في الدولة، كما أنه موازاةً مع ذلك يجب أن تستمر الجهود والتركيز على إنقاذ أرواح المواطنين واستعادة سبل العيش والثقة وضمان التماسك الاجتماعي، وإنشاء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة، وتكوين جيش وطني، علما أن هذه العملية تعتبر طويلة الأمد ودقيقة في نفس الوقت، فهي تخلق المساحة والوقت للقيام بها ومنحها فرصة النجاح.

قائمة المراجع

أولا: الغة العربية:

أ- الكتب:

1_ أبو سليم، محمد إبراهيم. **بحوث في تاريخ السودان**. بيروت: دار الجيل، ط 1، 1992.

2_ أحمد وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**. الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة للنشر، 2006.

3_ إريك، لوران. ترجمة: الأوديسية للثقافة والإعلام. **حرب كوسوفو الملف السري**. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط 1، 1999.

4_ الأقداحي، هشام محمود. **العرق واللغة والهوية القومية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

5_ الأنصاري، محمد جابر. **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام مكونات الحالة المزمنة**. القاهرة: دار الشروق، ط 2، 1999.

6_ البيطار، نديم. **من التجزئة ... إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1982.

7_ الجمل، شوقي عطا الله وعبد الرزاق، إبراهيم عبد الله. **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط 2، 2002.

8_ الداغري، مجدي. **الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

9_ الشرعة، علي وآخرون. **تداعيات الصراع في القرن الإفريقي على الوطن العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005.

10_ الشرقاوي، سعاد. **النظم السياسية في العصر المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007.

11_ العلي سرّي الدّين، عايدة. **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسداد الإسرائيلي**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1998.

12_ الهزايمية، محمد عوض. **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتي.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.

13_ إيفوي، كلير مك وليبرن، إميل. **مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان.** سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والقومية، ط 1، 2010.

14_ جوليان، توني. **النزاع في طاجاكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد. 3، 1991-1994.

15_ جيمس، داورتي وروبارت، بالستغراف. ترجمة: عبد الحي، وليد.**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

16_ حامد، سليمان. **100 يوم في أحراش أفريقيا.** الإسكندرية: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

17_ حماد، كمال. **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات.** ألمانيا: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1998.

18_ حيدر، إبراهيم وحنا، ميلاد. **أزمة الأقليات في الوطن العربية.** دمشق: دار الفكر، 2002.

19_ دفي، جيمس ومانزر، روبرت. ترجمة: صالح، عبد الرحمن. **من الشرق والغرب إفريقيا تتكلم.** القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 30.

20_ دكيست، أبها. **دراسات عالمية: المشاكل القومية والعرقية في باكستان.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 9، 1996.

21_ ستالين، جوزيف. ترجمة: رابطة الكتاب التقدميين. **الماركسية والقضية القومية.** بيروت دار النهضة الحديثة، 2014.

22_ سعد الدين، إبراهيم. **تأملات في مسألة الأقليات.** القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

23_ سعداني، إسمهان. **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية- دراسة نظرية.** ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2018.

24_ سمك، نزار. **البوسنة والميراث الدامي**. المعادي: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط 2، 1997.

25_ شاكر، فؤاد. **البوسنة والهرسك مأساة شعب وهوان أمة**. القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ط 1، 1993.

26_ شوحة، مريم وزعرور، حسينة. **الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي–دراسة حالة إثيوبيا**. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

27_ طاهر، احمد. **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**. القاهرة: دار المعارف، 1975.

28_ عاشور، محمد مهدي. **التعددية الاثنية إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

29_ عبد الغني، عماد. **سوسيولوجا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2017.

30_ عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**. مصر: كتب عربية، 2006.

31_ عبد المعطي محمد، علي ومحمد محمد، علي. **السياسة بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1976.

32_ عبير سبيوني، رضوان. **أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية**. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، ط 1، 2012.

33_ عدس، حمد يوسف. **الحرب الشيشانية بين التأليف والتزييف**. القاهرة: المختار الإسلامي، 2003.

34_ غضبان، مبروك. **المدخل للعلاقات الدولية**. باتنة: شركة باتينيت للمعلومات والخدمات المكتبية، ط 1، 2005.

35_ غليون، برهان. **مجتمع النخبة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ط 1، 1986.

36_ فرانسيس، ديفيد ج، ترجمة: علوب، عبد الوهاب. **أفريقيا السلم والنزاع**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 1، 2010.

37_ فوكوياما، فرانسيس. ترجمة: أحمد أمين، حسين. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. القاهرة: مركز الأهرامات للترجمة والنشر، ط 1، 1993.

38_ فوكوياما، فرانسيس ترجمة: الإمام، مجاب والأمام، معين. **أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية**. الدوحة: دار الكتب القطرية، ط 1، 2016.

39_ مايور، فيديريكو وباندية، جيروم. ترجمة: خلفات، خليل وخلفات، علي. **عالم جديد**. بيروت: دار النهار للنشر، ط 1، 2002.

40_ هنتنغتون، صامويل. ترجمة: الشايب، طلعت. **صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي**. القاهرة: مكتب سطور الجديدة، ط 2، 1999.

41_ يونغ، جون. **الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض**. المعهد العالي للدراسات الدولية نوفمبر 2006.

42_عابد الجابري، محمد. **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1997.

ب_ المذكرات:

1_ العربي، وهيبة. "**مبدآ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**". أطروحة دكتوراه، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 / 2014.

2_ بشراوي، مصطفى. "**تأثير النزاعات الاثنية على مسالة بناء الدولة الوطنية: جنوب السودان، نموذجا**". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021.

3_ بلعيد، سمية. "**النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية**". مذكرات ماجيستر، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2009 /2010.

4_ بن شريط، عبد الرحمن. "**الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010 /2011.

5_ بن عبد الرزاق، حنان. "**تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-**". أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016 –2017.

6_ بن عمارة، هند. "**المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية**". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2004.

7_ بن قاصر، موسى. "**أثر النزاعات الاثنية على أمن واستقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور بالسودان**". أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017–2018.

8_ حمادي، عز الدين. "**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**". مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسة، دورة 2005.

9_ دحماني، العيد. "**الإصلاح السياسي في دول القارة الإفريقية في ظل التحولات الدولية الجزائر نموذجا1999–2014**". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017.

10_بعيو، لعلى. "**إشكالية بناء الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية: دراسة حالة ليبيا**". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022 /2023.

11_ مربعي، بلقاسم. "**آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة دراسة في النموذج الماليزي**". مذكرة ماجيستر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 / 2015.

ج_الدوريات:

1_ أحمد محمد، أيمن. "إدارة التنوع في الدولة الاتحادية بعد التحول السياسي "العراق أنموذجا"، جامعة بغداد: **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، 2019.

2_ السيد أحمد، سامي. "الجهود الإفريقية لتسوية الصراع في جنوب السودان"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد. 55، العدد. 222، أكتوبر 2020.

3_ بن جيلالي، محمد أمين. "بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، أكتوبر 2016.

4_ بن عمر، عادل. "إستراتيجية إدارة التعددية الاثنية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد. 5، العدد. 2 أكتوبر 2021.

5_ بوعزة، عبد القدوس وباسماعيل، عبد الكريم. "طرق إدارة النزاعات الأهلية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد. 13 ، العدد. 1، 2021.

6_ جبلي، علي. "القبلية والمجتمع قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، العدد. 15، جانفي 2016.

7_ حسن، حمدي عبد الرحمن. "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط والمستقبل"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد. 1، أكتوبر 2004.

8_ خالة، مسعود وبن عيسى، صفا. "النزاعات الاثنية، دراسة في المفهوم، المقاربات المفسرة والأبعاد"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد.13، العدد.2، سبتمبر 2022.

9_ رقولي، كريم. "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، العدد.1، سبتمبر 2019.

10_ رقولي، كريم ووغليسي، أحلام. "النزاعات الإثنية: دراسة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد. 10، العدد. 2، جوان 2023.

11_ ش الدين، محمد. "مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد. 2، العدد. 2، مارس 2015.

12_ شاعة، محمد. "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، العدد. 31، فيفري 2020.

13_ شبانة، أيمن السيد. "الصراعات الاثنية في إفريقيا الخصائص. التداعيات. سبل المواجهة"، **مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية**، العدد. 6، سبتمبر 2010.

14_ شبانة، أيمن. "الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد. 2016، العدد. 5، أكتوبر 2016.

15_ عبد الأمير الأنباري، أحمد. "الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد. 9، العدد. 33، 2020.

16_ عيدان، محمد شطب. "مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد. 2، العدد. 2، مارس 2015.

17_ غودوليه، موريس. ترجمة: الكحال، رياض. "القبائل والكيانات والدول"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد. 4، العدد. 15، جانفي 2016.

18_ كروي، كريمة. "التعددية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا – حالة الكونغو الديمقراطية"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد. 6، العدد. 2، جوان 2020.

19_أجاوين، لام، أكول."دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع، "قطر: سلسلة تقارير **الجزيرة للدراسات**، فيفري 2014

20_ محمد خميس، خلود. "النزاعات الاثنية في إفريقيا وطرق إدارتها"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد. 3، العدد. 2، 2014.

21_ محمد سمير، عياد ومحمد، صافو. "تحديات إعادة بناء الدولة في العالم العربي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد. 12، العدد. 1، أوت 2019.

22_ مرابط، رابح. "المقاربات الجديدة لتحليل النزاعات العرقية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد. 1، العدد. 1، 2009.

23_ وحدة ايكونوميست للمعلومات المحدودة. "نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسات الاستثمارية حتى 2017"، **شركة أبوظبي للاستثمار**، أبوظبي،2012.

24_ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، 2014.

د_ملتقيات وندوات

1_كريبش، نبيل، زين العابدين دايلي، "الحكم الراشد لتعزيز التنمية المستدامة: مقاربة معرفية مفاهمية"، حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبة النهوض"، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية .10 فيفري 2021.

هـ_مواقع الانترنت:

1_ عبد الفتاح، منى، "انتخابات جنوب السودان استحقاق شعبي حائر بين زعيمين"، جويلية 2023، في: https://independentarabia.com، تاريخ الاطلاع: 24-06-2024.

2_ أ.ف.ب، "جنوب السودان يستبعد لأول انتخابات منذ الاستقلال"، في: https://arabic.rt.com.155، تاريخ الاطلاع: 16-06-2024.

3_ "أبرز قبائل جنوب السودان"، جويلية 2016، في: https://www.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 18-10-2024.

4_ أجاوين، لام أكول، "تداعيات الصراع السياسي على الاستقرار بدولة جنوب السودان"، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2022، في:https://studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 12-06-2024.

5_ الشافعي، حسن بدر، "جنوب السودان...خارطة الصراع وسيناريوهات المستقبل" جانفي 2014"، في: https://www.islamtody.net، تاريخ الإطلاع : 28-06-2024.

6_ "اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية"، في:https://www.un.org، تاريخ الاطلاع : 28-05-2024.

7_ "انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي"، ديسمبر2011، في: www.almajd.ps، تاريخ الإطلاع: 02-06-2024.

8_بول أكين، نيال، "السودان بعد انفصال الجنوب"، ندوة "دولتا السودان ...فرص ومخاطر"، الدوحة 14 و15 جانفي 2012، في: https://www.studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 28-05-2024.

9_ جارش، عادل والعيفاوي، جمال، "النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين" ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، جويلية 2014 ، في: https://www.demoraticac.de/?p=2، تاريخ الإطلاع: 22-05-2024.

10_ "جنوب السودان تعلن نفاذ احتياطيات النقد الأجنبي"، الشرق الاوسط، 20 أوت 2020، في: https://www.aawsat.com، تاريخ الإطلاع: 26-10-2024.

11_ "جنوب السودان دولة في شرق إفريقيا"، في:https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 04-06-2024.

12_ "جنوب السودان... معلومات أساسية"، في: https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 04-06-2024.

13_ خالد، منصور، "التفاعلات الإقليمية والدولية لاستقلال جنوب السودان، ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 و15 جانفي، 2012. في:https://www.studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 02-06-2024.

14_ دنق، سايمون، " التنوع القبلي في جنوب السودان وارتباطه بالصراع السياسي (تقرير من جنوب السودان)"، سبتمبر 2023، في: https://www.adwae.net، تاريخ الإطلاع: 21-10-2024.

15_ سام ميدنيك، سوشيتد بريس فوتو، "جنوب السودان أحداث عام 2022، التقرير العالمي، 2023"، منظمة مراقب حقوق الإنسانHRW، في: https://hrw.org/ar/world-Rep، تاريخ الاطلاع: 16-06-2024.

16_ محمد علي، سومية، جنوب السودان: "آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة 2005-2017"، المركز العربي للبحوث والدراسات، أكتوبر 2017، في:https://www.acrseg.org، تاريخ الإطلاع: 24-04-2024.

المحاضرات:

1_ شيخ، فتيحة. "مفهوم الصراع وأهم النظريات المفسرة له". مقدمة في مقياس (ديناميكيات الصراع والتعاون) ، جامعة تيزي وزو، 06-11_2023.

ثانيا: الغة الفرنسية:

أ_ الكتب:

1_ Bart, François. **l'AFRIQUE Continent Pluriel**, Belgique : primart, 2003.

2_Raimbaud, Michel. **Le Soudan Dans Tous Ses Etats**, paris : Editions Karthala, 2eme édition, 2019.

ب_ المذكرات:

1_ Pierre Bouziges, William. **"le Soudan, Cœur Géostratégique de l'Afrique Subsaharienne"** , mémoire de recherche master, institut supérieur de relations internationales, 2010.

ج_ الدوريات:

1_ Almquist knopf, Kate. **"Fragilité et Relations entre l'Etat et la société au Soudan du Sud"**, Centre d'étude Stratégique de l'Afrique n°4, Washington, D.C. Septembre 2013.

2_Berketeab, Redie. **"les Défis de la Construction de l'Etat au Sud-Soudain"**, Afrique Contemporaine, N°246, février 2013.

3_Bernard, François. "7. **Le Soudan du Sud, cinq ans après l'Independence. Histoire et civilisation du Soudan",**édité par Olivier Carbon, Africae, 2017.

4_ David, Charles-Philippe et Roche, Jean Jacques**."Théories de la Sécurité Internationale"**, Paris : édition Montchrestien, 16/12/2002.

5_ Durnstiener, Antoniac. **"La Sécurité Humaine et L'état Fragile"**,rapport du Deuxième Symposium sur La Sécurité Humaine, Revue de la Sécurité Humaine/ Human Security journal, issue 3, février 2007.

6_Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme."**soudan du sud premier anniversaire de l'indépendance le moment d'agir pour la paix et la protection des droits humains"**, novembre 2012.

7_Groupe de la Banque Africaine de Développement."**la Politique Economique du Soudain du Sud"**, ABD/BD/IF/2018/211-ADF/BD/IF/2018/159 département RDGE/ECCE/RDTS, 2018.

8_ Groupe de la banque africaine de développement**".soudan du sud, document de stratégie pays intérimaire 2012-2014"**, département régional, région est b, octobre 2012.

9_ Lavergne, Marc. **"les conflits soudanais au l'échec d'un Project d'état-nation unitaire et laïque cheval sur le monde arabe et l'Afrique noire"**, 2-13 octobre 2011.

10_ Roche, Jean-Jacques.**"Théories des Relations Internationales"**, Paris: édition Montchrestien, 5eme édition , 16/07/2004.

Juillet 2018.

د_مواقع الانترنت:

1_ Dioman, Serge_Parfait, "**Au Soudan du Sud, 90% des Réserves Restent Inexploitées", Dans** : https://www.africa24tv.com, le 26-10-2024.

2_Gourdin, Patrice, **"Afrique. Sud-Soudan: Une Géopolitique du Malheur"**, la Revue Géopolitique, Janvier 2019, Dans :https://www.diploweb.com, le 04-06-2024.

3_ Kuol, Luka, **"Trois Trajectoires Possibles pour le Soudan du sud"**, centre d'études Stratégique de l' Afrique, Juillet 2018, Rapport Spécial n4. Dans : https://www.africacenter.org/fr/sp, le 12-06-2024.

4_Marchal, Roland,**"Naissance d'un Etat : Le Sud-Soudan et son Contexte Régional"**, décembre 2011. P. 5. Dans : https://www.ceri-sciences.po.org, le 28-06-2027.

5_Ousmane, Abdelkérim, **"L'Accord sur la Résolution du Conflit dans la République duSud Soudan de 2015. Paix et Sécurité Européenne et Internationale"**, 2016, Dans : https://shs.hal.science, le 17-06-2024.

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
2-1	الموقع الجغرافي لجمهورية جنوب السودان	79
2-2	خريطة توزيع الجماعات الإثنية في جنوب السودان	83

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	4
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	15
المبحث الأول: مفهوم النزاعات الإثنية	17
المطلب الأول: تعريف الإثنية وبعض المفاهيم المتداخلة معها	17
المطلب الثاني: تعريف النزاع الإثني وبعض المفاهيم ذات الصلة	26
المطلب الثالث: دوافع وأسباب النزاعات الإثنية	31
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية	39
المطلب الأول: المقاربة النشوئية	39
المطلب الثاني: المقاربة الافتعالية	41
المطلب الثالث: المقاربة البنائية	43
المطب الرابع: المقاربة الإثنو–واقعية	46
المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة التنوع الإثني	47
المطلب الأول: الاستراتيجيات السلمية	47
المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية	49
المطلب الثالث: تدخل الطرف الثالث لإدارة النزاعات الإثنية	51
الفصل الثاني: بناء الدولة الحديثة في ظل النزاعات الإثنية	53
المبحث الأول: عملية بناء الدولة وأركانها	55

المطلب الأول: مفهوم الدولة وأركانها 55

المطلب الثاني: مفهوم عملية بناء الدولة 58

المطلب الثالث: أسس بناء الدولة الحديثة 60

المبحث الثاني: التعقيدات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة 64

المطلب الأول: تأثير النزاعات الإثنية على إقليم وأمن الدولة 64

المطلب الثاني: تأثير النزاعات الاثنية على الأوضاع الاجتماعية في الدولة 66

المطلب الثالث: تأثير النزاعات الاثنية على البيئة والصحة 68

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة الحديثة متعددة الاثنيات 70

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية 70

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية 74

المطلب الثالث: التحديات الثقافية 77

الفصل الثالث: النزاعات الاثنية في جنوب السودان وانعكاساتها على مسار بناء الدولة 81

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدولة جنوب السودان 82

المطلب الأول: نشأة وموقع دولة جنوب السودان 82

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية في جنوب السودان وموقعها الجغرافي 89

المطلب الثالث: طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية في جنوب السودان 94

المبحث الثاني: النزاعات القبلية في جنوب السودان 98

المطلب الأول: أسباب ومسار النزاع 98

المطلب الثاني: نتائج آثار النزاع الإثني على بناء الدولة في جنوب السودان 109

المطلب الثالث: جهود التسوية 113

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان 119

المطلب الأول: تحديات النظام السياسي 119

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادي والاجتماعية 121

المطلب الثالث: رهانات بناء دولة جنوب السودان في ظل الأوضاع الراهنة 126

خاتمة 131

قائمة المراجع 137

فهرس الخرائط 149

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة:

أضحت النزاعات الإثنية والتي برزت بعد نهاية الحرب الباردة بشكل حاد في دول العالم الثالث الضعيفة، سبباً لانهيار وانقسام العديد منها، ومصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين.

من بين النماذج نجد دولة جنوب السودان التي استقل تفي 9 جويلية 2011 عن السودان بعد نزاع إثني طويل، إلاّ أنّ عملية بناء الدولة لم تكن في مستوى تطلعات المجتمع الجنوب سوداني نتيجة ظروف أنتجتها عوامل تاريخية أعاقت مسار التنمية.

زيادة على تلك الظروف التي لم تكن مساعدة لِمباشرة العملية التنموية، تبين من خلال هذا البحث، أنّ فشل مشروع بناء الدولة كان نتيجة للسياسة المنتهجة من قبل النخبة الحاكمة في تسيير شؤونها، حيث كانت سببًا في تفاقم النزاعات الإثنية التي أثرت سلبًا على الأمن والاستقرار. تعتبر بذلك النزاعات الإثنية من بين التحديات المعقدة التي تواجه مسار بناء الدولة في جنوب السودان، وقد تؤدي بها إلى مشارف الانهيار.

الكلمات المفتاحية: جنوب السودان، نزاعات إثنية، بناء دولة، تحديات.

Abstract :

Ethnic conflict that emerged after the end of the Cold War became acute in Third World countries Weak, causing the collapse and division of many of them, and a source of threat to international peace and security.

Among the models we find the state of South Sudan, which gained independence on July 9th, 2011from Sudan after a long ethnic conflict, but the state-building process was not at the level of the asperations of Sud Sudanese society as a result of circumstances produced by historical factors that hindered the path of development.

In addition to those circumstances that were not conducive to directing the devlopment process, it became clear through this research that the failure of the state-building project was a result of the policy adopted by the ruling elite in managing its affairs, as it was the cause of exacerbation of the ethnic conflicts that negatively affected security and stability. Thus, ethnic conflicts are considered among the complex challenges facing the path of state building in South Sudan, and may lead it to the verge of collapse.

Key words: South Soudan, Ethnic conflicts, state building, challenges